جامعة الأندلس للعلوم والتقنية

عمادة الدراسات العليا

كلية العلوم الإدارية

قسم المحاسبة

أثر فعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

(دراسة ميدانية في البنوك التجارية العاملة في اليمن)

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الباحث:

عاصم صادق عايض المنتصر

بإشراف:

أ. **م. د سالم محمد بافقير**

د. محمد يحيى القحطاني

1440هـ/2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (سورة المجادلة، آية 11)

قرار لجنة مناقشة رسالة ماجستير رقم (95)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آلة وأصحابه أجمين... وبعد:

تم بحمد الله وتوفيقه يوم الثلاثاء بتاريخ: 28/ شوال /1440 هـ الموافق: 2/ 7/2019م، اجتماع اللجنة المشكلة بقرار مجلس الدراسات العليا رقم (5) بتاريخ: 4/ 5/2019م

لمناقشة الطالب/ة: عاصم صادق عايض المنتصر الكلية: العلوم الادارية التخصص: محاسبة

في رسالته التي هي بعنوان:

أثر فعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية (دراسة ميدانية في البنوك التجارية العاملة في اليمن). وبعد مناقشة علنية للطالب من الساعة ...1..9.. إلى الساعة 1.2.1.5 وبعد المداولة والمناقشة، اتخذت اللجنة القرار التالي:

- [ ] إجازة الرسالة ويمنح الطالب معدل (%) بتقدير ( ).
- [x] إجازة الرسالة مع إجراء التعديلات عليها بمعرفة المشرف ويمنح الطالب معدل(91%) بتقدير( ).
- [ ] إجازة الرسالة مع إجراء التعديلات بمعرفة المشرف وموافقة الدكتور.....

بمعدل (%) بتقدير ( )

أسماء لجنة المناقشة والحكم

م	اسم المناقش	الصفة	الدور في المناقشة	التوقيع
1	أ.م.د. عبدالحميد مانع الصيح	مناقشا	رئيساً	
2	د. حميد عبدالله مسواك	مناقشاً	عضواً	
3	د. محمد يحيى القحطاني	مشرفا	عضواً	

يعتمد،،،

المختص
أ.وليد محمد هرهره
2/7/2019

مدير الدراسات العليا
أ. محمد عبدالملك جعمان

عميد الدراسات العليا
أ.م.د. يحيى عبدالرزاق قطران
11/9/2019

دراسات .ع – ن-26 - م0

الإهـــــداء

إلى والديّ أطال الله في عمرهما ومنحهما الصحة والعافية ....

إلى إخوتي منبع الفخر نعم السند والمدد ....

إلى الحاضرين والغائبين أحبتي وكل أهلي ....

إلى أساتذتي الأجلاء، وإلى كل من أسدى إليّ نصحًا أوعونًا ....

أُهدي هذا الجهد العلمي ....

الباحث

عاصم صادق المنتصر

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله عز وجل الذي وفقني على إتمام هذه الرسالة، ثم لا يسعني إلَّا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذين الفاضلين **أ. م. د/ سالم محمد بافقير، و د/ محمد يحيى القحطاني**، على تفضلهما بالإشراف على هذه الرسالة، وعلى مجهودهما الجبار وتوجيهاتهم العلمية القيمة التي كان لها الأثر الجلي في إثراء هذه الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأساتذة الأفاضل رئيس وأعضاء لجنة المناقشة على ما بذلوه من جهد وعناء في قراءة هذه الرسالة والتفضل بمناقشتها وإثرائها بمقترحاتهم القيمة.

ولا أنسى أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأساتذة المحكمين الذين قاموا بتحكيم استبانة هذا الدراسة، والشكر موصول للأستاذ الدكتور/ خالد الغزالي لجهوده في مراجعة هذه الرسالة لغويًا.

وفي النهاية يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل من مدَّ لي يد العون والمساعدة في إتمام هذه الرسالة.

الباحث

عاصم صادق المنتصر

قائمة المحتويات

الاستهلال ..... ب

قرار لجنة المناقشة .....ج

الإهـــــداء ..... د

شكر وتقدير ..... هـ

قائمة المحتويات .....و

قائمة الجداول.....ي

قائمة الأشكال .....ل

قائمة الملاحق .....ل

قائمة الاختصارات ..... م

المستخلص باللغة العربية .....ن

المستخلص باللغة الانجليزية .....س

الفصل الأول الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة 1

المبحث الأول الإطار العام للدراسة 2

1-1-1 مقدمة الدراسة 2

1-1-2 مشكلة الدراسة 3

1-1-3 أهداف الدراسة 4

1-1-4 أهمية الدراسة 5

1-1-5 فرضيات الدراسة 5

1-1-6 أنموذج الدراسة 6

1-1-7 حدود الدراسة 6

1-1-8 منهجية الدراسة 7

1-1-9 مصطلحات الدراسة 7

المبحث الثاني الدراسات السابقة 8

تمهيد 8

1-2-1 الدراسات العربية 8

1-2-2 الدراسات الأجنبية 15

1-2-3 التعليق على الدراسات السابقة 17

1-2-4 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة 18

الفصل الثاني الإطار النظري للجان المراجعة..... 19

المبحث الأول نشأة لجان المراجعة وتطورها 20

تمهيد 20

2-1-1 نشأة وتطور لجان المراجعة في بعض الدول الأجنبية 20

2-1-2 نشأة وتطور لجان المراجعة في بعض الدول العربية 25

المبحث الثاني طبيعة لجان المراجعة 31

تمهيد 31

2-2-1 مفهوم لجان المراجعة 31

2-2-2 أهمية لجان المراجعة 32

2-2-3 أهداف لجان المراجعة 34

2-2-4 المزايا التي تتحقق من تشكيل لجان المراجعة 35

المبحث الثالث فعالية لجان المراجعة 36

تمهيد 36

2-3-1 مفهوم فعالية لجان المراجعة 36

2-3-2 مقومات فعالية لجان المراجعة 36

الفصل الثالث جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية 46

المبحث الاول الإفصاح المحاسبي 48

تمهيد 48

3-1-1 مفهوم الإفصاح المحاسبي 48

3-1-2 أهمية الإفصاح المحاسبي 49

3-1-3 أهداف الإفصاح المحاسبي 50

3-1-4 أنواع الإفصاح المحاسبي 51

3-1-5 المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية 53

3-1-6 الأساليب العامة للإفصاح المحاسبي 55

3-1-7 العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح المحاسبي 56

3-1-8 العوامل المؤثرة على درجة الإفصاح المحاسبي 57

3-1-9 متطلبات الإفصاح في ظل دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية..... 58

المبحث الثاني جودة الإفصاح في القوائم المالية 60

تمهيد 60
3-2-1 مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي 60
3-2-2 متطلبات جودة الإفصاح المحاسبي 61
3-2-3 الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية 61
3-2-4 معايير تحقق جودة التقارير المالية 64

المبحث الثالث أثر فعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي 65

تمهيد 65
3-3-1 دور لجان المراجعة في الإشراف على التقارير المالية 65
3-3-2 دور لجان المراجعة تجاه المراجعة الخارجية 69
3-3-3 دور لجان المراجعة تجاه المراجعة الداخلية 70
3-3-4 دور لجان المراجعة تجاه نظم الرقابة الداخلية وتقييمها 72

الفصل الرابع الدراسة الميدانية 73

المبحث الأول نشأة الجهاز المصرفي في الجمهورية اليمنية وتطوره 74

تمهيد 74
4-1-1 نشأة وتطور الجهاز المصرفي اليمني 74
4-1-2 هيكل الجهاز المصرفي اليمني 76
4-1-3 تشكيل لجان المراجعة في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية 78

المبحث الثاني الإطار المنهجي للدراسة الميدانية 79

تمهيد 79
4-2-1 منهجية الدراسة 79
4-2-2 مجتمع الدراسة وعينتها 79
4-2-3 خطوات بناء الأداة 80
4-2-4 أداة الدراسة 81
4-2-5 صدق أداة الدراسة وثباتها 82
4-2-6 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة 84

المبحث الثالث تحليل النتائج واختبار الفرضيات 85

تمهيد 85
4-3-1 الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة 85
4-3-2 طريقة احتساب التقدير اللفظي 86

4-3-3 تحليل نتائج الدراسة..... 87
4-3-4 تحليل مدى ملائمة البيانات لاختبار فرضيات الدراسة 96
4-3-5 اختبار فرضيات الدراسة 98

الفصل الخامس الاستنتاجات والتوصيات 108

تمهيد.....109
5-1 استنتاجات الدراسة 109
5-2 التوصيات 110

قائمة المراجع 111

أولًا: المراجع العربية 112
ثانيًا: المراجع الاجنبية 121

ملاحق الدراسة 123

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	هيكل الجهاز المصرفي اليمني كما في 2015/12/31م	77
2	البنوك التجارية التي شكلت لجان مراجعة حتى نهاية العام 2017م.	78
3	الاستبانات الموزعة والمستردة من عينة الدراسة.	80
4	أسماء المحكمين ودرجتهم العلمية.	81
5	مجالات وعدد فقرات المتغير المستقل والمتغير التابع.	82
6	درجات مقياس ليكرت الخماسي.	82
7	نتائج اختبار الثبات كرو نباخ (ألفا) لأداة الدراسة.	83
8	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية والوظيفية.	85
9	طريقة احتساب التقدير اللفظي لأسئلة الدراسة.	86
10	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية وقيمة (T) لإجابات أفراد العينة لمجال خصائص لجان المراجعة.	87
11	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية وقيمة (T) لإجابات أفراد العينة لمجال سلطات لجان المراجعة.	89
12	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية وقيمة (T) لإجابات أفراد عينة الدراسة لمجال آليات عمل لجان المراجعة.	90
13	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية وقيمة (T) لإجابات أفراد العينة لمجال أنشطة لجان المراجعة.	91
14	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة (T) لإجابات أفراد عينة الدراسة لمتغير جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.	93
15	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية وقيمة (T) لإجابات أفراد العينة لأثر فعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.	95
16	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test) لمجالات الدراسة.	96
17	نتائج اختبار معامل تضخم التباين (VIF) والتباين المسموح به (Tolerance).	97
18	مصفوفة ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة.	97
19	التقدير اللفظي لمستوى العلاقة.	98
20	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لأثر خصائص لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.	99

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
21	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لأثر سلطات لجنة المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.	99
22	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لأثر آليات عمل لجنة المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.	100
23	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لأثر أنشطة لجنة المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.	101
24	نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لأثر فعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.	102
25	نتائج اختبار (T) لعينتين مستقلتين لمعرفة مدى وجود فروق تُعزى لمتغير المؤهل العلمي.	103
26	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة مدى وجود فروق تُعزى لمتغير التخصص العلمي.	104
27	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة مدى وجود فروق تُعزى لمتغير المسمى الوظيفي.	105
28	نتائج اختبار (LSD) لتحديد الفروق البعدية حول جودة الإفصاح المحاسبي وفقًا لمتغير المسمى الوظيفي.	106
29	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة مدى وجود فروق تعُزى لمتغير سنوات الخبرة.	106
30	ملخص نتائج اختبارات فرضيات الدراسة.	107

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	أنموذج الدراسة.	6
2	أهمية أنشاء لجنة المراجعة للأطراف المختلفة.	33

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
1	المنشور الدوري للبنك المركزي اليمني الصادر عن قطاع الرقابة على البنوك برقم (3) بتاريخ 2013/9/30م.	124
2	أسماء البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية ومكاتب المراجعة التي تقوم بمراجعة قوائمها المالية.	128
3	الاستبانة.	129
4	مذكرة تسهيل مهمة.	134

قائمة الاختصارات

الاختصار	مضمونة بالغة الانجليزية	مضمونه بالغة العربية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants.	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين.
APC	Auditing Practices committee.	لجنة الممارسات المحاسبية.
ASB	Audit Standards Board.	مجلس معايير المراجعة.
BRC	Blue Ribbon Committee.	لجنة بلوريبون.
CCAB	Consultation Committee Accountancy Bodies.	اللجنة الاستشارية للهيئات المحاسبية بالمملكة المتحدة.
CICA	The Canadian Institute Of Chartered Accountants.	المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين.
IASB	International Accounting Standards Board.	مجلس معايير المحاسبة الدولية.
ICAEW	Institute of Chartered Accountants in England & Wales.	معهد المحاسبين القانونيين في انجلترا وويلز.
IFRS	International Financial Reporting Standards.	المعايير الدولية للتقارير المالية.
NASD	National Association of Securities Dealers.	الجمعية الوطنية للمتعاملين في الأوراق المالية الأمريكية.
NCFFR	National Commission on Fraudulent Financial Reporting.	اللجنة الوطنية المعنية بالتقارير المالية الاحتيالية.
NYSE	New York Stock Exchange.	بورصة نيويورك للأوراق المالية.
SEC	Securities and Exchange Commission.	هيئة الأوراق المالية الأمريكية.

أثر فعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

(دراسة ميدانية في البنوك التجارية العاملة في اليمن)

إعداد الباحث:

عاصم صادق عايض المنتصر

بإشراف:

أ. م. د سالم محمد بافقير **د. محمد يحيى القحطاني**

المستخلص:

هدفت الدراسة بشكل رئيس التعرف على أثر فعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن، وذلك من خلال دراسة أثر مجالات فعالية لجان المراجعة (خصائص لجنة المراجعة، سلطات لجنة المراجعة، آليات عمل لجنة المراجعة، أنشطة لجنة المراجعة) على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن، كما توصلت الدراسة إلى وجود أثر لكل مجال من مجالات فعالية لجان المراجعة (خصائص لجنة المراجعة، سلطات لجنة المراجعة، آليات عمل لجنة المراجعة، أنشطة لجنة المراجعة) على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.

ومن أهم ما أوصت به الدراسة هو ضرورة قيام البنوك التجارية العاملة في اليمن التي لم تشكل لجان مراجعة بعد بتشكيل هذه اللجان لما لها من أثر في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، وضرورة قيام البنك المركزي بالزام البنوك التجارية العاملة في اليمن التي شكلت لجان مراجعة بالإفصاح في تقاريرها السنوية عن تشكيل لجان المراجعة وسلطاتها وآليات عملها وأنشطتها المحددة والمنفذة فعلًا.

الكلمات المفتاحية: لجان المراجعة، جودة الإفصاح المحاسبي، البنوك التجارية.

The Impact of Audit Committees Effectiveness on the Accounting Disclosure Quality in Financial Statements.

(Field study in commercial banks, operating in the of Yemen)

Prepared by:

Assem Sadek Ayedh AL-Muntaser

Supervised by:

Dr. Salem Mohammed Bafaqeer **Dr. Mohammed Yahya Al-Qahtani**

Abstract:

The study mainly aimed at identify the impact of the effectiveness of the audit committees on the accounting disclosure quality in the financial statements of commercial banks, operating in Yemen, This is by studying the impact of the audit committees effectiveness Areas (the audit committees characteristics, the audit committee's powers, the audit committee's work mechanisms and the audit committee's activities) on the quality of accounting disclosure in the financial statements of commercial banks, operating in Yemen.

The study found a set of results, the most important of which is the presence of a statistically significant impact of the audit committees effectiveness on the quality of accounting disclosure in the financial statements of the commercial banks operating in Yemen. The study also found a statistically significant impact of each areas of the audit committees effectiveness (characteristics of the audit committee, powers of the audit committee, work mechanisms of the audit committee, activities of the audit committee) on the quality of accounting disclosure in the financial statements of commercial banks operating in Yemen.

Among the most important recommendations of the study is the necessity for commercial banks operating in the Yemen that have not yet formed audit committees to form these committees because of their impact on improving the quality of accounting disclosure in the financial statements. Also the Central Bank must oblige commercial banks operating in the Yemen that have formed audit committees to disclose in their annual reports the formation of audit committees, their powers, working mechanisms and their specific and actually implemented activities.

Keywords: Audit Committees, Quality of Accounting Disclosure, Commercial Banks.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة.

1-1-1 المقدمة.

1-1-2 مشكلة الدراسة.

1-1-3 أهداف الدراسة.

1-1-4 أهمية الدراسة.

1-1-5 فرضيات الدراسة.

1-1-6 أنموذج الدراسة.

1-1-7 حدود الدراسة.

1-1-8 منهجية الدراسة.

1-1-9 مصطلحات الدراسة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

تمهيد.

1-2-1 الدراسات العربية.

1-2-2 الدراسات الانجليزية.

1-2-3 التعليق على الدراسات السابقة.

1-2-4 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

المبحث الأول

الإطار العام للدراسة

1-1-1 مقدمة الدراسة:

تعرض الاقتصاد العالمي في السنوات الماضية إلى عدد من حالات الاخفاق الإداري وفشل الشركات، وحدوث أزمات مالية كبيرة، امتد أثرها إلى فقدان المساهمين والمستثمرين بعض أو كل استثماراتهم في تلك الشركات، وفقدان العديد من العاملين لوظائفهم، وكان من أشهر هذه الأزمات والانهيارات سقوط بورصة النمور الأسيوية في يوليو عام 1997م (هاشم، 2009، 34).

وقد استمرت سلسلة الاخفاقات والانهيارات المالية التي طالت أكبر البنوك والشركات في عدد من دول العالم وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، التي شهدت خلال الأعوام الأولى من القرن الحادي والعشرون انهيار أكبر البنوك والشركات الأمريكية، مثل: شركة إنرون (Enron) للطاقة، وشركة وورلدكوم (WorldCom) للاتصالات، وبنك الاعتماد والتجارة الدولي (محمد، 2006، 115)، وما نتج عنها من انهيار أكبر مكاتب المحاسبة والمراجعة في العالم آرثر أندرسون (Arthur Andersen) لثبوت تورطه في انهيار هذه الشركات (هاشم، 2009، 34).

كما شهد العالم في العام 2008م، أزمة مالية كبرى أدت إلى انهيار عدد من البنوك والمؤسسات المالية، كان أعظمها في الولايات المتحدة الأمريكية ومن تلك البنوك بنك بير ستيرنز(Bear Stearns)، وبنك ليمان براذرز (Lehman Brothers) والذي يعتبر رابع أكبر بنك في الولايات المتحدة الأمريكية، وغيرها من البنوك والشركات العالمية والعربية التي أفلست أو تكبدت خسائر ضخمة بسبب الأزمة المالية العالمية التي تعرضت لها اقتصاديات الكثير من الدول (التهامي و القرشي، 2010، 129-130).

وقد ترتب عن هذه الانهيارات والأزمات المالية افتقار الثقة في الأسواق المالية المختلفة وانصراف المستثمرين عنها، وكذلك افتقار الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة افتقار الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المختلفة، مما أدى إلى بزوغ مصطلح حوكمة الشركات باعتبارها مدخلاً معاصرًا لإحكام الرقابة على الشركات (شلبي، 2011، 521).

وتعد لجان المراجعة هي محور الارتكاز والعصب الرئيس في تطبيق حوكمة الشركات لما لها من أثر في تطوير التقارير المالية وضمان سلامتها ودقتها ومصداقيتها، حيث تقوم اللجنة بعدة أدوار تجاه زيادة الإفصاح والشفافية في التقارير المالية، وزيادة فعالية المراجعة الداخلية، ومتابعة عمل المراجعين الخارجيين ودعم استقلاليتهم وحياديتهم، الأمر الذي يؤثر بشكل إيجابي في تدعيم الثقة في التقارير والمعلومات المالية المنشورة ودعم ثقة المساهمين في تقرير المراجع الخارجي حول مدى سلامة القوائم

المالية وخلوها من أية أخطاء أو انحرافات تؤثر على قراراتهم الاستثمارية، مما أسهم في تحقيق حوكمة الشركات بشكل فعال (هاشم، 2009، 35).

وتحظى لجان المراجعة باهتمام عدد من الدول مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمملكة المتحدة، وأستراليا وغيرها من الدول، كما توصي العديد من المنظمات المهنية بتكوينها نظرًا للدور الذي تقوم به في مراقبة عمليات التقرير المالي والإفصاح لحملة الأسهم والتأكد من مصداقيتها، وكذلك في تدعيم استقلالية المراجع الداخلي والخارجي، الأمر الَّذي حدا ببعض الدول إلى إصدار التشريعات الملزمة لوجودها داخل الشركات المساهمة (سامي، 2009، 19).

1-1-2 مشكلة الدراسة:

أدى انهيار الكثير من البنوك والشركات إلى ضياع حقوق عدد من المساهمين والدائنين والمودعين، كما أدى إلى ضعف ثقة مستخدمي القوائم المالية في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك القوائم.

وأما في اليمن، فقد أدى إفلاس البنك الوطني للتجارة والاستثمار في العام 2005م إلى ضياع حقوق العديد من المساهمين والمودعين به بالشكل الذي أدى إلى ضعف ثقة مستخدمي التقارير المالية في سلامة أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في البنوك اليمنية، وبالتالي في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير.

وفي إطار الجهود المبذولة المستمرة من قِبل البنك المركزي اليمني نحو تطوير الجهاز المصرفي والحفاظ على سلامته من خلال قيام البنوك بتطبيق أفضل الممارسات الدولية، وعلى ضوء ما أظهرته الأزمات المالية والمصرفية في السنوات الماضية من ضرورة تدعيم نظم الحوكمة والرقابة الداخلية بالبنوك، تم إصدار دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية عام 2013م.

وقد ألزم المنشور الدوري رقم (3) لسنة 2013م الصادر عن البنك المركزي اليمني – قطاع الرقابة على البنوك – كافة البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية بالتقيد بالمبادئ والمتطلبات الواردة في دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية كحد أدنى، والتي من ضمنها تشكيل لجان مراجعة في البنوك وفقًا لمتطلبات وشروط معينة ووفقًا لمهام معينة.

وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي:

ما أثر فعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن؟

وينبثق عن هذا التساؤل الاسئلة الفرعية التالية:

السؤال الفرعي الأول: ما أثر خصائص لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن؟

السؤال الفرعي الثاني: ما أثر سلطات لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن؟

السؤال الفرعي الثالث: ما أثر آليات عمل لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن؟

السؤال الفرعي الرابع: ما أثر أنشطة لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن؟

1-1-3 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق هدف رئيس، هو التعرف على أثر فعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن، كما تسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على أثر خصائص لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.
2. التعرف على أثر سلطات لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.
3. التعرف على أثر آليات عمل لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.
4. التعرف على أثر أنشطة لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.

1-1-4 أهمية الدراسة:

تكسب الدراسة أهميتها من كونها تساير التطورات الحديثة في مجال البحوث المحاسبية، إذ تتناول موضوع مهم في مجال المحاسبة والمراجعة، وهو أثر فعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في البنوك التجارية العاملة في اليمن، وذلك بعد صدور دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية عام 2013م، والذي الزم كافة البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية بتشكيل لجان المراجعة؛ لذا فإن الوقوف على مدى فعالية لجان المراجعة وأثرها على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية؛ يعد أمرًا ضروريًا ومفيدًا، مما ينعكس أثره إيجابًا على ثقة مستخدمي التقارير والقوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، وعلى أداء البنوك بشكل خاص والاقتصاد اليمني بشكل عام.

1-1-5 فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.

ويتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص أعضاء لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسلطات لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لآليات عمل لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأنشطة لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.

الفرضية الرئيسة الثانية: لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر فعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن تُعزى للمتغيرات الوظيفية (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).

1-1-6 أنموذج الدراسة:

يوضح الشكل رقم (1) أنموذج الدراسة بمتغيراتها المستقلة والتابعة، كما يأتي:

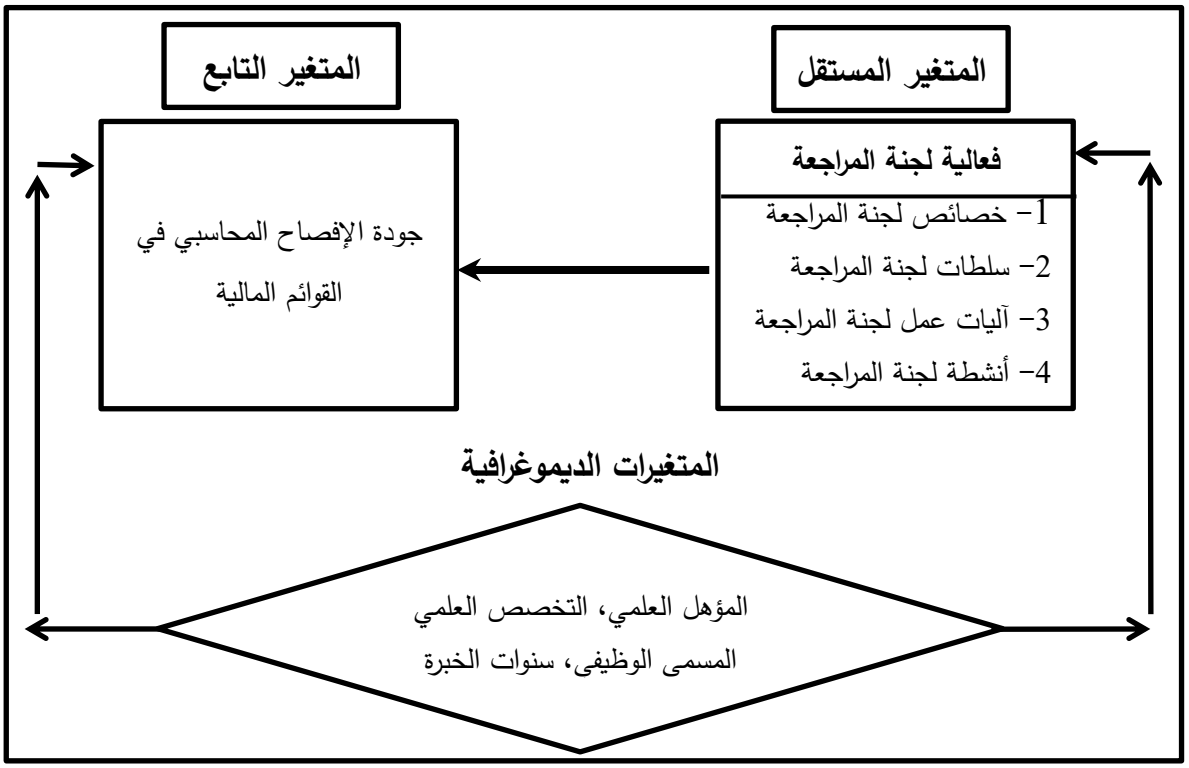

الشكل رقم (1) أنموذج الدراسة

(المصدر: من إعداد الباحث)

1-1-7 حدود الدراسة:

أولًا: الحدود المكانية:

أجريت الدراسة على البنوك التجارية العاملة في اليمن التي شكلَّت لجان مراجعة حتى نهاية العام 2017م، وكذلك على مكاتب المراجعة الذين يقومون بمراجعة القوائم المالية لتلك البنوك، وأيضًا على الجهات الرقابية (إدارة الرقابة والتفتيش على البنوك بالبنك المركزي اليمني، والإدارة العامة للرقابة على البنوك والتأمين بالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة).

ثانيًا: الحدود الزمانية:

أجريت الدراسة الميدانية خلال العام 2019م.

1-1-8 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد اعتمدت الدراسة في جمع البيانات والمعلومات على المصادر الآتية:

1. **المصادر الثانوية:** حيث توجه الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة الميدانية إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب، والدوريات، والمقالات، والتقارير، والقوانين، والمنشورات الصادرة عن البنك المركزي اليمني، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.
2. **المصادر الأولية:** تم الاستفادة من الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات الأولية.

ويتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية العاملة في اليمن التي شكلت لجان مراجعة حتى نهاية العام 2017م، والبالغ عددها(11) بنك، بالإضافة إلى مكاتب المراجعة التي تقوم بمراجعة القوائم المالية لتلك البنوك والبالغ عددها (4) مكاتب، بالإضافة الى الجهات الرقابية على البنوك والمتمثلة بالبنك المركزي اليمني والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

وتمثلت عينة الدراسة في (8) بنوك تم اختيارها بطريقة عشوائية، شملت معدي التقارير المالية (مديرين ماليين ورؤساء أقسام حسابات ومحاسبين)، والمراجعين الداخليين في الإدارات العامة لتلك البنوك، بالإضافة إلى عينة من المراجعين الخارجيين في مكاتب المراجعة التي تقوم بمراجعة القوائم المالية لتلك البنوك، ومسؤولين ومفتشين في إدارة الرقابة والتفتيش على البنوك بالبنك المركزي اليمني، وفي الإدارة العامة للرقابة على البنوك والتأمين بالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.

1-1-9 مصطلحات الدراسة:

لجنة المراجعة: هي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة ويمتلك أعضائها معرفة وخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة وتقوم بمهام عدة أهمها الإشراف والرقابة على عملية إعداد التقارير المالي، والإشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية.

فعالية لجان المراجعة: هي مدى تحقيق لجنة المراجعة للأهداف التي أنشئت من أجلها، وذلك من خلال توافر الخصائص والخبرات والموارد اللازمة لقيامها بأداء وظائفها وتحمل مسؤولياتها.

جودة الإفصاح المحاسبي: تعني توافر مجموعة من الخصائص الرئيسة التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية والتي يجب أن تكون في إطار نظام محاسبي يعمل في ظل معايير محاسبية، وذلك للوصول إلى بيانات مالية ملائمة وتعبر بصدق عن الظواهر الاقتصادية للشركة.

المبحث الثاني
الدراسات السابقة

تمهيد:

يتناول هذا المبحث من الدراسة عرض عدد من الدراسات العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وذلك من خلال التعرف على أهم الأهداف التي تضمنتها تلك الدراسات، وأهم النتائج التي توصلت إليها، ثم التعليق على تلك الدراسات، وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كما يأتي:

1-2-1 الدراسات العربية:

1- دراسة (الحاج، 2018):

بعنوان: دور لجان المراجعة في دعم استقلالية المراجع الخارجي وزيادة الثقة في التقارير المالية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية.

هدفت الدراسة التعرف على الخصائص التي يتمتع بها أعضاء لجان المراجعة، ومعرفة العلاقة بين لجان المراجعة واستقلالية المراجع الخارجي، ومعرفة العلاقة بين لجان المراجعة والثقة في التقارير المالية، ولتحقيق هذه الأهداف اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي والاستنباطي، ووزعت استبانة على مدراء الأقسام والمحاسبين ونواب المدراء في البنوك العاملة في السودان.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها أن وجود لجان المراجعة في البنوك وقيام هذه اللجان بالفصل بين المراجع الخارجي وإدارة البنوك في حال وجود منازعات يساعد في استقلالية المراجع الخارجي، كما أن استقلال أعضاء لجان المراجعة عن الإدارة التنفيذية وتقديم تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة، وإلمام الأعضاء بمعايير المحاسبة والمراجعة كل هذا يزيد من الثقة في التقارير المالية.

2- دراسة (العنزي، 2017):

بعنوان: أثر لجنة التدقيق على رفع جودة الإفصاح في القوائم المالية للشركات المساهمة العامة الكويتية.

هدفت الدراسة التعرف على أثر خصائص لجنة التدقيق (استقلالية أعضاء اللجنة، عدد أعضاء اللجنة، الخبرة والمعرفة المالية والمحاسبية، عدد مرات اجتماع اللجنة، اجتماع اللجنة مع المدقق الخارجي والداخلي) على رفع جودة الإفصاح في القوائم المالية للشركات المساهمة العامة الكويتية، كذلك التعرف على أثر مسؤوليات لجنة التدقيق على رفع جودة الإفصاح في القوائم المالية للشركات المساهمة العامة الكويتية.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها وجود أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة التدقيق على رفع جودة الإفصاح في القوائم المالية للشركات المساهمة العامة الكويتية، حيث أظهرت النتائج وجود أثر لمجالات (استقلالية أعضاء اللجنة، عدد مرات اجتماع اللجنة، اجتماع اللجنة مع المدقق الخارجي والداخلي)، وعدم وجود أثر لمجالات (عدد أعضاء اللجنة، الخبرة والمعرفة المالية والمحاسبية) على رفع جودة الإفصاح في القوائم المالية للشركات المساهمة العامة الكويتية، وتوصلت الدراسة أيضًا إلى وجود أثر لمسؤوليات لجنة التدقيق على رفع جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للشركات المساهمة العامة الكويتية.

3- دراسة (محمد، 2017):

بعنوان: لجنة المراجعة ودورها في زيادة موثوقية التقارير المالية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية.

هدفت الدراسة التعرف على ما إذا كانت (استقلالية لجنة المراجعة، والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء اللجنة، ومهام ومسؤوليات اللجنة) تساهم في تحسين موثوقية التقارير المالية، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي لجمع البيانات.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها أن استقلالية لجنة المراجعة، وتوفر الخبرة المالية والمحاسبية لدى أعضاء اللجنة، وقيام اللجنة بمهامها ومسؤولياتها، تساهم في تحسين موثوقية التقارير المالية بالمصارف السودانية.

4- دراسة (عبد الرحيم، 2016):

بعنوان: أثر خصائص لجان المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السعودية.

هدفت الدراسة التعرف على أثر لجنة المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية المنشورة للمصارف السعودية، وذلك من خلال قياس تأثير خصائص لجان المراجعة (تحديد المهام والواجبات، الاستقلالية، الخبرة المحاسبية والمصرفية، وكفاءة لجنة المراجعة) في تحقيق جودة معلومات التقارير المالية المصرفية السعودية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة وتحليل البيانات من خلال توزيع استمارة الاستبانة على عينة من المصارف السعودية وتحليلها.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها وجود تأثير إيجابي لمتغيرات الدراسة (تحديد مهام وواجبات لجنة المراجعة، وتوفر الخبرة المحاسبية والمصرفية، وكفاءة لجان المراجعة) في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية، كما توصلت أيضًا إلى عدم وجود تأثير لاستقلالية أعضاء لجنة المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية.

5- دراسة (الأمين، 2016):

بعنوان: أثر لجان المراجعة في تنظيم السياسات المحاسبية وتحقيق الشفافية في التقارير المالية في المصارف التجارية السودانية.

هدفت الدراسة التعرف على مفهوم وخصائص لجان المراجعة وتطورها، وقياس أثر خصائص لجان المراجعة ممثلة في كل من (مهام لجان المراجعة، استقلالية اللجنة، خبرة أعضاء اللجنة، كفاءة اللجنة، تقرير اللجنة) في تنظيم السياسات المحاسبية وفي تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية، كما هدفت أيضاً لقياس أثر التغير في السياسات المحاسبية في شفافية التقارير المالية للمصارف التجارية.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها وجود تأثير إيجابي لجميع خصائص لجنة المراجعة في تنظيم السياسات المحاسبية وفي تحقيق شفافية التقارير المالية المصرفية، كذلك وجود تأثير إيجابي للسياسات المحاسبية في الشفافية في التقارير المالية المصرفية.

6- دراسة (عبد الله، 2016):

بعنوان: لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية.

هدفت الدراسة بصورة رئيسة إلى التعرف على أثر لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، ويتفرع من هذا الهدف الرئيس أهداف عدة منها: التعريف بأهمية لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات وأثرها على ملائمة التقارير المالية، وعكس دور لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات وأثرها على موثوقية التقارير المالية، والتعريف بلجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات وأثرها على قابلية مقارنة التقارير المالية.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات وبين كلاً من ملائمة وموثوقية وقابلية مقارنة التقارير المالية، فضلاً عن أن لجان المراجعة تعمل على ضمان الإفصاح والشمولية في التقارير المالية بالمصارف السودانية، وتعمل على التناسق في توافر المعلومات لأعضاء مجلس الإدارة وذلك لزيادة فعالية الرقابة على تصرفات الإدارة، وتساعد لجان المراجعة مجالس الإدارة على الوفاء بمسؤولياتها القانونية تجاه الشركة.

7- دراسة (فضل، 2014):

بعنوان: أثر فاعلية لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية بقطاع المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف الليبية.

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير فاعلية لجان المراجعة (الاستقلالية، والحجم، وعدد الاجتماعات) على مستوى الإفصاح الاختياري بالبنوك التجارية الليبية.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين كل من (استقلالية أعضاء لجنة المراجعة، حجم لجنة المراجعة، عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة) وبين مؤشر الإفصاح الاختياري في التقارير المالية.

8- دراسة (قديح، 2013):

بعنوان: أثر خصائص لجان المراجعة على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

هدفت الدراسة التعرف على مدى تأثير خصائص لجان التدقيق (عدد أعضاء اللجنة، استقلالية أعضاء اللجنة، الخبرة المالية لأعضاء اللجنة، عدد مرات اجتماع اللجنة، نسبة الأسهم التي يمتلكها أعضاء اللجنة) على جودة التقارير المالية في المصارف الفلسطينية، ومدى إمكانية تأثير تلك الخصائص من خلال حصول المصارف على تقرير نظيف يعكس جودة التقارير المالية.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها وجود علاقة عكسية بين كل من (حجم اللجنة، واستقلالية أعضائها) وجودة التقارير المالية، فضلاً عن وجود علاقة طردية بين نسبة الأسهم التي يمتلكها أعضاء لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية، كذلك عدم وجود أثر لكل من (الخبرة المالية أو المحاسبية، وعدد اجتماعات اللجنة سنوياً) على جودة التقارير المالية.

9- دراسة (أحمد، 2012):

بعنوان: دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات لضمان جودة الإفصاح المحاسبي: دراسة ميدانية على سوق الخرطوم للأوراق المالية.

هدفت الدراسة التعرف على دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات لضمان جودة الإفصاح المحاسبي. واعتمدت الدراسة على كل من المنهج الاستنباطي، والاستقرائي والتاريخي والوصفي.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها وجود لجان مراجعة فعالة بالشركات المساهمة يساعد في الالتزام بمتطلبات تطبيق حوكمة الشركات، وأن الزام الشركات المساهمة السودانية بتكوين لجان المراجعة يزيد من جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية، وأن إلمام أعضاء لجنة المراجعة بالمعايير والقواعد

المهنية يعزز من جودة الإفصاح المحاسبي، وأن إتاحة كافة الامكانات اللاَّزمة لضمان تحقيق استقلالية لجنة المراجعة بالشركات المساهمة السودانية يساعد في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية، وأن وجود إجراءات رقابية على أعمال المحاسبة والمراجعة بالشركات المساهمة السودانية من قبل لجان المراجعة يضمن جودة الإفصاح المحاسبي، وأن التطبيق الفعال لحوكمة الشركات يساعد في امكانية الاشراف السليم للجنة المراجعة على عمليات إعداد وعرض التقارير المالية، وأن اعتماد لجان المراجعة كإحدى آليات حوكمة الشركات يحد من مخاطر التأثير على نوعية المعلومات المحاسبية المنشورة.

10- دراسة (حمد، 2012):

بعنوان: أثر لجان المراجعة على كفاءة وفاعلية المراجعة وجودة المعلومات بالتقارير المالية: دراسة تطبيقية على الإدارات العامة بالمصارف التجارية الليبية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر لجان المراجعة على كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية والخارجية، وجودة المعلومات بالتقارير المالية بالمصارف التجارية الليبية، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والاستنباطي واستخدمت الدراسة الاستبانة للحصول على المعلومات والتي وزعت على الإدارة العليا في المصارف الليبية ومدراء المراجعة الداخلية فيها وعلى المفتشين والمراجعين الخارجيين والأكاديميين العاملين في الجامعات.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للجان المراجعة على كفاءة وفاعلية المراجعة وجودة المعلومات بالتقارير المالية.

11- دراسة (الصوص، 2012):

بعنوان: مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي في البنوك العاملة في فلسطين من وجهة نظر المدققين الداخليين، والمدققين الخارجيين، ومفتشي سلطة النقد على تلك البنوك، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها أنه يتوافر بشكل عام في أعضاء لجان المراجعة الخصائص اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في دعم التدقيق الداخلي والخارجي، كذلك وجود التزام إلى حد ما بتطبيق المهام والمسؤوليات المحددة حسب اللوائح والتعليمات، كذلك وجود آليات عمل معينة تقوم بها لجان المراجعة في البنوك أثناء تنفيذ مهامها، فضلاً عن تمتع لجان المراجعة بالصلاحيات اللازمة لممارسة دورها بفاعلية.

12- دراسة (خالد، 2011):

بعنوان: دراسة العلاقة بين لجان المراجعة وجودة التقارير المالية: دراسة نظرية ميدانية – مصر.

هدفت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين لجان المراجعة وجودة التقارير المالية، وذلك من حيث ضوابط تشكيل لجان المراجعة، وأنشطتها، ودور لجان المراجعة في دعم استقلال المراجع ودعم وظيفة المراجعة الداخلية.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها أن لجان المراجعة تدعم استقلال المراجع الخارجي والداخلي، وأن تشكيل لجان المراجعة من أعضاء مستقلين من ذوي الخبرة العلمية والعملية يؤثر تأثيراً إيجابياً على جودة التقارير المالية، وأن قيام لجان المراجعة بأداء مجموعة من الأنشطة تتعلق بإعداد التقارير المالية (التأكد من كفاية الإفصاح، مناقشة المراجع الخارجي في كيفية إعداد الإدارة للتقديرات المحاسبية، فحص السياسات المحاسبية والممارسات المحاسبية المطبقة بالمنشأة) يؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية.

13- دراسة (أحمد، 2011):

بعنوان: دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية في جمهورية مصر العربية، ولتحقيق هذه الهدف تم استقراء الدراسات المختلفة المرتبطة بكل من الحوكمة ولجان المراجعة والتقارير المالية، وتحليل العلاقة بين خصائص لجان المراجعة في شركات الأدوية المساهمة المدرجة بالبورصة المصرية، وإمكانية حصول الشركة على تقرير نظيف كمقياس لجودة تقاريرها المالية.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها وجود تأثير إيجابي لكل من استقلالية أعضاء لجنة المراجعة وحجمها والخبرة المالية لأعضائها في تقرير المراجعة الخارجية، وأنه لا يوجد أي تأثير لعدد مرات اجتماع اللجنة في جودة التقارير المالية.

14- دراسة(الشرعبي، 2010):

بعنوان: دور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة بالبنوك التجارية اليمنية: دراسة تطبيقية.

هدفت الدراسة إلى اختبار مدى تأثير خصائص لجان المراجعة وسلطاتها وآليات عملها وأنشطتها على فجوة التوقيعات في المراجعة، وكذلك التعرف على ما إذا كانت تتوافر في لجان المراجعة المشكلة حالياً في البنوك التجارية اليمنية المتطلبات الأساسية واللازمة لممارسة دورها بفعالية، فضلاً عن قياس

الدور الفعلي للجان المراجعة المشكلة حاليًا بالبنوك التجارية اليمنية في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها أنه على الرغم من وجود كفاءات في بعض أعضاء لجان المراجعة المشكلة حاليًا في البنوك التجارية اليمنية إلَّا أنه لا تتوافر في هذه اللجان – بشكل عام – المتطلبات الأساسية لممارسة دورها بفعالية، كما أنها لا تؤثر على عوامل وجود فجوة التوقعات في المراجعة في تلك البنوك.

15- دراسة (سامي، 2009):

بعنوان: دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية.

هدفت الدراسة إلى تحقيق هدف رئيس، هو تحليل دور لجان المراجعة في زيادة فعالية حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، ويتفرع من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية منها: تناول الأسباب التي أدت إلى زيادة الإهتمام بموضوع حوكمة الشركات، ودور لجان المراجعة في زيادة فعالية حوكمة الشركات، وتحليل أثر لجان المراجعة على جودة المعلومات الواردة بالقوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها أن الهدف الرئيس من تكوين لجان المراجعة، هو تأكيد وزيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية، وأن للجان المراجعة دور محوري في الارتقاء بجودة التقارير والقوائم المالية، فهي منوط بها القيام بالتأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وكذا تقييم الرقابة الداخلية، وحل المنازعات التي تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي، وللقيام بهذه المهام يتعين أن يراعى تشكيل لجان المراجعة من كافة التخصصات اللَّازمة سواءً محاسبين أو محللين ماليين لضمان جودة التقارير والقوائم المالية.

16- دراسة (غياض، 2008):

بعنوان: دور لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة استكشافية على الشركات العاملة في قطاع الصناعة.

هدفت الدراسة إلى قياس الدور الذي يمكن أن تلعبه لجان المراجعة إذا تم تشكيلها في الشركات الصناعية الليبية في تحسين جودة التقارير المالية من خلال الأنشطة التي تمارسها. واستُخدم المنهج الاستقرائي في الجانب النظري، فضلًا عن استخدام المنهج الاستنباطي للتحقق من الفروض وقد تم توزيع استبانة على مدراء الإدارة المالية ورؤساء أقسام الحسابات لعينة عددها 16 شركة من شركات القطاع الصناعي الليبي.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها أن وجود لجان المراجعة في الشركات الصناعية سيؤدي إلى تحقيق عدد من الفوائد وهي ارتفاع مستوى جودة التقارير المالية وزيادة الثقة فيها، وتدعيم موضوعية ومصداقية التقارير المالية وتعمل على الحد من التلاعب من قبل الإدارة، فضلًا عن أن أنشطة لجان المراجعة لها تأثير على جودة المعلومات الواردة في التقارير المالية للشركات متمثلة في التأكد من جودة المعلومات الواردة في التقارير والإشراف على عملية الإفصاح وفحص نظم الرقابة الداخلية، وإحكام الرقابة على الإدارة، ومراجعة وفحص نتائج عملية المراجعة وتحسين خطوط الاتصال بين المراجعين والإدارة العليا، وتدعيم استقلال المراجع الخارجي بترشيحه وتعيينه وتحديد أتعابه وعزله.

1-2-2 الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Rabab'ah, et. al., 2017) بعنوان:

The Impact of the Audit Committees' Properties on the Quality of the Information in the Banking Financial Reports: A Survey on Saudi Commercial Banks.

تأثير خصائص لجان المراجعة على جودة المعلومات في التقارير المالية المصرفية: مسح للبنوك التجارية السعودية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير خصائص لجان المراجعة (تحديد المهام والواجبات، والاستقلالية، والخبرة المحاسبية والمصرفية، وكفاءة لجنة المراجعة) على جودة المعلومات للتقارير المالية المصرفية في البنوك التجارية السعودية.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها أن توافر خصائص لجان المراجعة يؤثر على زيادة جودة التقارير المالية في البنوك السعودية على مستوى الخصائص ككل، وهي (وظائف وواجبات لجنة المراجعة، استقلالية اللجنة، توافر الخبرة المصرفية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة، كفاءة لجان المراجعة في البنوك).

2- دراسة (Kusnadi, et, al., 2016) بعنوان:

Audit Committees and Financial Reporting Quality in Singapore.

لجان المراجعة وجودة التقارير المالية في سنغافورة.

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر خصائص لجنة المراجعة (الاستقلال، والخبرة، والعضوية المتداخلة) على جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في سنغافورة.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة، أهمها أن جودة التقارير المالية ستكون أعلى إذا كانت لجان المراجعة لديها خبرة مختلطة في المحاسبة والرقابة أو الإشراف، كما أن الاستقلالية المتزايدة للجان

المراجعة ليس له تأثير كبير على جودة التقارير المالية للشركات لأن لجان المراجعة تتكون بالفعل من غالبية المديرين المستقلين، وأخيرًا عدم وجود أي تأثير للعضوية المتداخلة للجان المراجعة وجودة التقارير المالية.

3- دراسة (Madi, et, al., 2014) بعنوان:

The impact of audit committee characteristics on corporate voluntary disclosure.

تأثير خصائص لجنة المراجعة على الإفصاح الاختياري للشركات.

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير خصائص لجنة المراجعة (الاستقلال، والخبرة المحاسبية، وحجم اللجنة، وعدد مرات اجتماعات اللجنة) على الإفصاح الاختياري لعينة من الشركات المسجلة في البورصة الماليزية لعام 2009م تشتمل على 146 شركة وباستخدام أسلوب تحليل المحتوى للإفصاح.

وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي بين استقلال لجنة المراجعة، وحجم لجان المراجعة مع الإفصاح الاختياري للشركات، بينما لا توجد علاقة ارتباط بين كل من عدد مرات الاجتماعات والخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة والإفصاح الاختياري للشركات، كما تقدم النتائج دليل على فعالية خصائص لجان المراجعة في متابعة عمليات إعداد الشركة للتقارير لكل من المستثمرين والمختصين بالمحاسبة.

4- دراسة (Madawaki & Amran, 2013) بعنوان:

Audit Committees: How They Affect Financial Reporting in Nigerian Companies.

لجان المراجعة: كيف تؤثر على التقارير المالية في الشركات النيجيرية.

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين تشكيل لجنة المراجعة وخصائصها وبين تحسين جودة التقارير المالية، لعينة من الشركات المدرجة في نيجيريا قبل وبعد قواعد حوكمة الشركات التي فرضت لوائح جديدة للجان المراجعة عام 2003م، وذلك باستخدام عينة من 70 شركة مدرجة في البورصة النيجيرية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين تشكيل لجنة المراجعة وتحسين جودة التقارير المالية، ووجود علاقة إيجابية بين لجنة المراجعة التي لها رئيس مستقل وأعضاء لديهم الخبرة المالية والمحاسبية وبين تحسين جودة التقارير المالية. كما توصلت الدراسة أيضًا إلى عدم وجود أي علاقة إيجابية بين تواتر اجتماعات لجنة المراجعة وحجم اللجنة مع تحسين جودة التقارير المالية.

1-2-3 التعليق على الدراسات السابقة:

بعد عرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة التي تناولت موضوع لجان المراجعة وبعض الجوانب المختلفة، يتضح أن بعض الدراسات ركزت على أثر خصائص لجان المراجعة على جودة المعلومات في التقارير المالية المصرفية، مثل دراسة (عبدالرحيم، 2016) وكذلك دراسة (Rabab'ah, et. al., 2017) اللتان هدفتا إلى قياس أثر خصائص لجان المراجعة (تحديد المهام والواجبات، الاستقلالية، الخبرة المحاسبية والمصرفية، وكفاءة لجنة المراجعة) على جودة المعلومات في التقارير المالية المصرفية، وكذلك دراسة (الأمين، 2016) التي تناولت أثر خصائص لجان المراجعة (مهام لجان المراجعة، استقلالية اللجنة، خبرة أعضاء اللجنة، كفاءة اللجنة، تقرير اللجنة) في تنظيم السياسات المحاسبية وفي تحقيق الشفافية في التقارير المالية للمصارف التجارية، وكذلك دراسة (عبدالله، 2016) والتي تناولت لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية.

وهناك بعض الدراسات ركزت على خصائص لجان المراجعة وعلاقتها بتقرير المراجع الخارجي، مثل دراسة (أحمد، 2011) ودراسة (قديح، 2013) اللتان درستا العلاقة بين خصائص لجان المراجعة (الاستقلالية، والحجم، والخبرة المالية، وعدد مرات الاجتماع) وإمكانية الحصول على تقرير نظيف كمقياس لجودة التقارير المالية، وكذلك دراسة (حمد، 2012)، والتي هدفت إلى التعرف على أثر لجان المراجعة على كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية والخارجية وجودة المعلومات بالتقارير المالية بالمصارف التجارية، وكذلك دراسة (خالد، 2011) ودراسة (Madawaki & Amran, 2013) اللتان درستا العلاقة بين تشكيل لجنة المراجعة وخصائصها وبين تحسين جودة التقارير المالية، وكذلك دراسة (Kusnadi, et, al., 2016) والتي هدفت إلى معرفة أثر خصائص لجنة المراجعة (الاستقلال، والخبرة، والعضوية المتداخلة) على جودة التقارير المالية.

وهناك دراسات أخرى تناولت العلاقة بين خصائص لجان المراجعة ورفع جودة الإفصاح ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية، مثل دراسة (العنزي، 2017) التي هدفت إلى التعرف على أثر خصائص لجنة المراجعة (استقلالية أعضاء اللجنة، عدد أعضاء اللجنة، الخبرة والمعرفة المالية والمحاسبية، عدد مرات اجتماع اللجنة، اجتماع اللجنة مع المدقق الخارجي والداخلي) ومسؤولياتها على رفع جودة الإفصاح في القوائم المالية، وكذلك دراسة (فضل، 2014) التي هدفت إلى اختبار تأثير فاعلية لجان المراجعة (الاستقلالية، والحجم، وعدد الاجتماعات) على مستوى الإفصاح الاختياري بالبنوك التجارية، ودراسة (Madi, et, al., 2014) والتي هدفت إلى معرفة تأثير خصائص لجنة المراجعة (الاستقلال، والخبرة المحاسبية، وحجم اللجنة، وعدد مرات اجتماعات اللجنة) على الإفصاح الاختياري.

وهناك دراسات أخرى أبرزت الدور الذي تقوم به لجان المراجعة في دعم المراجعة الداخلية والخارجية، مثل دراسة (الصوص، 2012)، ودراسة (الحاج، 2018)، أو دور لجان المراجعة في زيادة

موثوقية التقارير المالية مثل دراسة (محمد، 2017)، أو دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وتحسين جودة التقارير المالية وجودة الإفصاح المحاسبي، مثل دراسة (أحمد، 2012) ودراسة (سامي، 2009) ودراسة (غياض، 2008)، أو دور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة بالبنوك التجارية اليمنية مثل دراسة (الشرعبي، 2010).

1-2-4 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تعد هذه الدراسة امتدادًا لتلك الدراسات وما يميزها أنها أجريت على البنوك التجارية العاملة في اليمن، إذ يوجد اختلاف في البيئات التي تمت فيه الدراسات السابقة سواء من الناحية القانونية أو الصناعية أو المالية مقارنة مع البيئة اليمنية التي تعتبر حديثة نسبيًا في مجال تطبيق فكرة لجان المراجعة في ظل الإهتمام المتزايد بالحوكمة، إذ تعتبر لجان المراجعة من الركائز الرئيسة في مجال حوكمة البنوك، كما تتميز أيضًا الدراسة الحالية بأنها جاءت بعد صدور دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية عام 2013م، والذي الزم كافة البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية بتشكيل لجان المراجعة.

الفصل الثاني

الإطار النظري للجان المراجعة

المبحث الأول: نشأة لجان المراجعة وتطورها.

تمهيد.

2-1-1 نشأة وتطور لجان المراجعة في بعض الدول الأجنبية.

2-1-2 نشأة وتطور لجان المراجعة في بعض الدول العربية.

المبحث الثاني: طبيعة لجان المراجعة.

تمهيد.

2-2-1 مفهوم لجان المراجعة.

2-2-2 أهمية لجان المراجعة.

2-2-3 أهداف لجان المراجعة.

2-2-4 المزايا التي تتحقق من تشكيل لجان المراجعة.

المبحث الثالث: مقومات فعالية لجان المراجعة.

تمهيد.

2-3-1 مفهوم فعالية لجان المراجعة.

2-3-2 مقومات فعالية لجان المراجعة.

المبحث الأول
نشأة لجان المراجعة وتطورها

تمهيد:

تعتبر لجان المراجعة من الآليات التي تحظى بإهتمام عدد من دول العالم مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمملكة المتحدة، وأستراليا وغيرها من الدول. كما أوصت عدد من المنظمات المهنية بتكوينها؛ نظراً للدور الذي تقوم به في مراقبة عمليات التقرير المالي والإفصاح لحملة الأسهم والتأكيد على مصداقيتها، وكذلك في تدعيم استقلالية عملية المراجعة الأمر الذي حدا ببعض الدول إلى إصدار تشريعات ملزمة بوجود لجان مراجعة داخل الشركات المساهمة العاملة بها (سامي، 2009، 19).

كما حظيت لجان المراجعة من حيث أهميتها وتشكيلها وتحديد مسئولياتها وواجباتها باهتمام عدد من المنظمات المهنية والهيئات التشريعية والهيئات المنظمة لسوق الأوراق المالية بالدول المتقدمة، مثل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، واللجنة القومية للحد من الغش في القوائم المالية، والهيئة العامة لسوق المال الأمريكية، والمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين، ومعاهد المراجعين الداخليين بإنجلترا وأمريكا وغيرها (الشمري، 2011، 16).

وبناءً على ما سبق يتناول هذا المبحث من الدراسة نشأة لجان المراجعة وتطورها في بعض الدول الأجنبية والعربية.

2-1-1 نشأة وتطور لجان المراجعة في بعض الدول الأجنبية:

2-1-1-1 لجان المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية:

تعتبر تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال تطبيق لجان المراجعة أهم التجارب الدولية وأقدمها على الاطلاق؛ نظراً لطبيعة سوق رأس المال بها (عساف، 2001، 13)، إذ ظهرت فكرة لجان المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية في العام 1938م بعد الهزات المالية الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية لشركة (McKesson & Robbins)، وقد كانت بورصة نيويورك (NYSE) New York Stock Exchange، أول من أيدت فكرة لجنة المراجعة إذ أوصت في تقريرها عام 1939م، بأنه عندما يكون من الممكن عملياً، فإن اختيار مراجعي الحسابات بواسطة لجنة مراجعة تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يبدو أمراً مرغوبًا فيه (Birkett, 1986, 115).

وفي العام 1940م أوصت هيئة تداول الأوراق المالية (SEC) Securities and Exchange Commission، بضرورة إنشاء لجان مراجعة، وذلك بموجب النشرة رقم (19) من سلسلة المحاسبة والتي أكدت بأن تقوم لجنة مكونة من أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين بتعيين المراجع الخارجي وتحديد

أتعابه(Green, 1994, 139)، ولم تتجاوز أهم مهامها في ذلك الوقت استلام تقرير المراجع الخارجي قبل رفعه إلى مجلس الإدارة (السويطي، 2006، 87).

وفي العام 1967م أوصت اللجنة التنفيذية لمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) جميع الشركات المساهمة العامة بضرورة تشكيل لجان مراجعة من أعضاء خارجيين، بحيث تكون من ضمن مسؤولياتها ترشيح المراجع الخارجي ومناقشه عمله، وفحص هيكل الرقابة الداخلية، ومساعدة أعضاء مجلس الإدارة في مسئولياتهم الرقابية (كما ورد في: عساف، 2001، 13).

وتزايد الإهتمام بمفهوم لجان المراجعة في عقد السبعينات من القرن الماضي، رافقها زيادة المساءلة لمجالس الإدارة وخصوصاً بعد سلسلة الدعاوي القضائية المرفوعة على الشركات العامة خلال تلك الفترة، مما دعا هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) عام 1972م إلى إعادة توصيتها السابقة بتشكيل لجان مراجعة (Dezoort, 1997, 211).

وفي العام 1974م أصدرت بورصة نيويورك (NYSE) تصريحاً قوياً أكدت فيه بأن لجان المراجعة الفعالة تستطيع عمل تحسين للتقارير المالية والرقابة وتعزيز مصداقية التقارير الصادرة عن الشركات العامة (Vanasco, 1994, 18). وفي العام 1977م طالبت بورصة نيويورك (NYSE)، كافة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة نيويورك بأن تشكل لجان مراجعة في موعد أقصاه 1978/6/30، على أن تتألف اللجنة من أعضاء مستقلين عن الإدارة، ومنذ ذلك التاريخ أصبح تشكيل لجان المراجعة أحد الشروط الواجب توافرها لإدراج الشركات في بورصة نيويورك (كما ورد في: الفرح، 2001، 31).

وفي العام 1978م أصدرت هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) النشرة رقم (278) في سلسلة المحاسبة، التي أوصت فيها لجنة المراجعة بتنفيذ مجموعة من المهام أهمها اختيار أو تغيير المراجعين الخارجيين، ومناقشة خطة ومجال المراجعة مع المراجعين الخارجيين، وفحص نطاق ونتائج أنشطة المراجعة الداخلية. وفي العام 1979م أوصت البورصة الأمريكية للأوراق المالية، الشركات المسجلة لأوراقها المالية لديها، بضرورة تشكيل لجان مراجعة تتكون بالكامل من مديرين خارجيين، إلا أن تلك التوصية لا تعتبر شرط لتسجيل الأوراق المالية لديها (كما ورد في: غالي، 1998، 558).

وفي العام 1979م أيضًا قامت اللجنة الخاصة بلجان المراجعة المنبثقة عن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي بتشجيع الشركات العامة على تشكيل لجان مراجعة، واقترحت مجموعة من الوظائف للجنة المراجعة كان من أهمها الموافقة على المراجع الخارجي، ومناقشة نتائج المراجعة والقوائم المالية وأي أمور مهمة مع الإدارة والمراجع الخارجي (كما ورد في: الفرح، 2001، 31-32).

وفي العام 1985م أصدر معهد المراجعين الداخليين بياناً بشأن لجان المراجعة، أوصى فيه جميع الشركات المساهمة العامة بضرورة تشكيل لجان مراجعة من مجلس الإدارة (Vanasco, 1994, 23).

وفي العام 1985م أيضًا تم تشكيل اللجنة الوطنية المعنية بالتقارير المالية الاحتيالية National Commission on Fraudulent Financial Reporting (NCFFR) والتي عُرفت باسم لجنة تريدواي(Treadway Commission)، من أجل تحديد العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى الغش والتزوير في البيانات المالية، واقتراح الإجراءات للحد من حدوثها، ولقد أصدرت اللجنة تقريرها في العام 1987م، والذي أكد على أهمية دور لجان المراجعة في تحسين نزاهة القوائم المالية، وتضمن التقرير (11) توصية لدعم فعالية لجان المراجعة منها أن تقوم هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) بإلزام جميع مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة بتشكيل لجان مراجعة تتألف فقط من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وأن تمتلك لجان المراجعة السلطة والموارد لتحمل مسؤولياتها، وأن تقوم جميع الشركات المساهمة العامة بإعداد ميثاق مكتوب يُبين مهام ومسؤوليات لجان المراجعة ومصادقاً عليه من قبل مجلس الإدارة الذي يقوم بمراجعته بشكل دوري وتعديله حسب الحاجه، فضلاً عن قيام لجان المراجعة بمراقبة التقارير المرحلية (Treadway Commission, 1987, 40-47).

وفي العام 1988م أصدر مجلس معايير المحاسبة (ASB) المنبثق عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين تسع نشرات لمعايير المراجعة بهدف تضييق فجوة التوقعات في المراجعة، وقد اعترفت بعض تلك النشرات بصورة مباشرة بأهمية لجان المراجعة، وهي النشرات رقم (53، 54، 60، 61)، والتي طلبت من المراجعين أخطار لجنة المراجعة بالمخالفات والتصرفات غير القانونية الهامة التي تُكتشف أثناء عملية المراجعة، وكافة أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية، كذلك المعلومات الإضافية التي تحتاجها لجنة المراجعة لفحص التقارير المالية (كما ورد في: غالي، 1998، 559).

وفي العام 1989م أصدر مجمع المراجعين الداخليين نشرة معايير المراجعة الداخلية رقم (٧) بخصوص الاتصالات مع مجلس الإدارة، والتي أكدت على ضرورة قيام مدير إدارة المراجعة الداخلية بإخطار لجنة المراجعة بنتائج المراجعة المهمة. كما أصدر المجمع في العام 1993م تقرير بعنوان Improving Audit Committee Performance – What Works Best، أكد فيه على أن الوقت قد حان لنشر تقرير لجنة المراجعة ضمن التقارير السنوية للشركات، وأن يتضمن هذا التقرير أنشطة ومسؤوليات لجان المراجعة المنفذة (كما ورد في: غالي، 1998، 561).

وفي سبتمبر من العام 1998م، تم تشكيل لجنة Blue Ribbon Committee (BRC)، ممثلة لكل من هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) وبورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE) والجمعية الوطنية للمتعاملين في الأوراق المالية الأمريكية (NASD)، كما ضمت ممثلين عن قطاعات عدة من المجتمع المالي الأمريكي، وذلك بهدف تعزيز دور لجان المراجعة في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركات (BRC, 1999, 46)، وفي العام 1999م أصدرت اللجنة تقريرها والذي تضمن عشر توصيات في ثلاث مجموعات، ركزت المجموعة الأولى منها على تعزيز استقلالية لجنة المراجعة إذ أوصت بتشكيل لجان مراجعة من ثلاثة أعضاء على الأقل جميعهم مستقلين، بينما ركزت المجموعة

الثانية من التوصيات على جعل لجان المراجعة أكثر فعالية، ومن تلك التوصيات أن يكون لدى عضو واحد على الأقل من أعضاء لجنة المراجعة خبرة في المحاسبة أو الإدارة المالية ذات الصلة، وأن يكون للجنة ميثاق مكتوب ومعتمد من قبل مجلس الإدارة يحدد نطاق مسؤولياتها وكيفية تنفيذها، بينما ركزت المجموعة الثالثة من التوصيات على آليات المساءلة بين لجنة المراجعة والمراجعين الخارجيين والإدارة(BRC, 1999, 10-16).

وفي العام 2002م، وبعد الانهيارات المالية لبعض الشركات الكبرى، تم إصدار قانون ساربنس أوكسلي (Sarbanes-Oxley Act)، والذي أكد على إلزام جميع الشركات بتكوين لجان المراجعة لما لها من دور مهم في منع حدوث تلك الانهيارات المالية في المستقبل، وذلك عن طريق التأكيد على أهمية دورها الرقابي والإشرافي على عملية إعداد القوائم المالية وأيضًا دورها في زيادة استقلالية كل من المراجع الداخلي والخارجي (كما ورد في: سليمان، 2009، 158).

2-1-2 لجان المراجعة في بريطانيا:

تعود نشأة لجان المراجعة في بريطانيا إلى أوائل السبعينات من القرن التاسع عشر، حيث كان لشركة السكة الحديدية البريطانية لجنة مراجعة تابعة لها، والتي أصدرت تقريرها في العام 1872م، موضحًا المهام التي كانت تقوم بها، وأقرت فيه بأن المراجع الخارجي قام بعمله على أكمل وجه، وأوصت باستمراره مع الشركة (Vanasco, 1994, 23-24).

وفي العام 1977م أهتمت اللجنة الاستشارية للهيئات المحاسبية بالمملكة المتحدة Consultation Committee Accountancy Bodies (CCAB)، بموضوع لجان المراجعة عن طريق لجنة الممارسات المحاسبية Auditing Practices committee (APC)، والتي شجعت الشركات بتشكيل لجان المراجعة، ولقد أستمرت (CCAB) في التشجيع على تكوين لجان المراجعة من خلال النشرات الإرشادية التي أصدرتها حتى العام 1988م، والتي حددت فيها مسئوليات وواجبات لجان المراجعة لأمور عدة، منها مناقشة نطاق وتوقيت أعمال المراجعة مع مراجعي الحسابات الداخليين، ومراجعة القوائم المالية قبل رفعها إلى مجلس الإدارة (Vinten & Lee, 1993, 14).

وفي العام 1978م نصحت بورصة لندن للأوراق المالية الشركات البريطانية المدرجة فيها بتشكيل لجان مراجعة، في حين يعود الانتشار الساحق لتشكيل هذه اللجان في بريطانيا إلى العام 1980م عندما دارت نقاشات واسعة حول حوكمة الشركات وواجبات المديرين غير التنفيذيين (السويطي، 2006، 77).

وفي نهاية الثمانينات من القرن الماضي توسعت بريطانيا في تبني مفهوم لجان المراجعة، ففي عام 1987م قام البنك البريطاني ووزارة الصناعة البريطانية بحث الشركات المساهمة العامة البريطانية على تبني فكرة لجان المراجعة، وفي العام نفسه أيضًا أوصت مجموعة (Promotion Of Non-Executive Directors)، بأن على الشركات المساهمة العامة أن تشكل لجان مراجعة من أعضاء

مجلس الإدارة غير التنفيذيين، ودعت المجموعة إلى ضرورة استشارة أعضاء لجنة المراجعة في قضايا المراجعة المهمة (الفرح، 2001، 34-35).

وفي العام 1991م أصدر معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز(ICAEW) توصية بتطبيق مفهوم لجان المراجعة، ووضع تفصيلات حول كيفية تشكيلها وتحديد واجباتها (كما ورد في: السويطي، 2006، 77). ولا يوجد تشريع قانوني ملزم للشركات البريطانية لتشكيل لجان مراجعة على الرغم من المحاولات المتكررة لتشريع هذا الأمر، منذ محاولة عضو البرلمان البريطاني (Sir Brandon Rhys Williams) فرض ذلك بموجب قانون منذ العام 1969م، ويعود السبب لعدم سن تشريع ملزم بهذا الشأن إلى أن التقاليد البريطانية غالبًا ما تفضل التنظيم الذاتي، وتعده أكثر فعالية من فرض القوانين بشكل إجباري، بحجة أن التنفيذ الطوعي للترتيبات التنظيمية يتيح المرونة والملاءمة في سلوكيات من يقومون بالعمل الرقابي ويحقق فعالية أكبر (Vinten & Lee, 1993, 14).

وفي العام 1992م بدأت لجان المراجعة تلعب دورًا مهمًا في الرقابة على عمليات الإبلاغ المالي، بعد صدور تقرير لجنة الشؤون المالية للشركات البريطانية والمعروفة باسم لجنة كادبوري (Cadbury Commission)، وقد أوصت اللجنة في تقريرها بأن على جميع الشركات المساهمة المدرجة ببورصة الأوراق المالية تشكيل لجان مراجعة من ثلاثة أعضاء على الأقل جميعهم من الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين، وأن تقوم اللجنة بوضع دليل مكتوب لمهامها، ويجب أن يكون للجنة المراجعة سلطات لتقصي أي موضوع داخل نطاق أهدافها، وأن توفر لها الموارد اللازمة لذلك، كما أوصت أن على اللجنة الاجتماع بمراجع الحسابات الخارجي مرة على الأقل في العام من دون حضور الإدارة، كما أكدت على أن واجبات لجنة المراجعة يجب أن تحدد في ضوء احتياجات الشركة، ومن تلك الواجبات التوصية لمجلس الإدارة بتعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه، ومناقشة المراجع الخارجي في طبيعة ونطاق المراجعة (Cadbury, 1992, 28-30).

وفي العام 2003م تم إصدار تقرير (Smith)، الذي تضمن عددًا من التوصيات الخاصة بدور ومسؤوليات لجان المراجعة في بريطانيا، وكيفية الإفصاح عن هذه المسؤوليات في التقارير السنوية للشركات، وتمت التوصية بتطبيقه على الشركات البريطانية المدرجة بعد الأول من يوليو من العام نفسه (Smith Report, 2003, 1-48).

2-1-1-3 لجان المراجعة في كندا:

ازدادت الضغوط لتكوين لجان المراجعة في كندا بعد حالات الانهيار والإفلاس التي واكبت عقد الستينيات، ومن ذلك إفلاس شركة (Atlantic Acceptance Corporation Limited) عام 1965م، والذي وصف بكونه أكبر الأحداث في تاريخ المحاسبة في كندا (الرحيلي، 2008، 194-195).

وفي العام 1970م أصبح تشكيل لجان المراجعة شرطًا قانونيًا لقيام الشركات المساهمة العامة الكندية بطرح أسهمها على الجمهور وذلك بموجب قانون الشركات التجارية الكندية، والذي تم تعديله في العام 1975م، والذي حدد مسئوليات لجان المراجعة بالموافقة على القوائم المالية السنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة (Vanasco, 1994, 24-25).

ولقد تفاقم الأمر في كندا عام 1984م عندما أُعلن خبر انهيار بنكين من أكبر البنوك الكندية وهما (Canadian Commercial Bank) و(Northland Bank)، مما دعا معهد المحاسبين الكندي (CICA) إلى تكوين لجنة ماكدونالد (Macdonald Commission) لتبحث سبل تطوير الرقابة على الشركات الكندية، والتي قدمت تقريرها في العام 1988م والذي أكد على أهمية تكوين لجان المراجعة لتقوية بيئة الرقابة داخل الشركات (الرحيلي، 2008، 194-195).

وفي العام 1993م قامت بورصة تورونتو للأوراق المالية بتكوين لجنة (The Dey Report) لتحسين حوكمة الشركات في كندا، والتي أصدرت تقريرها في ديسمبر 1994م، والذي احتوى على أربعة عشر توصية، كان من ضمنها التأكيد على أهمية تشكيل لجان المراجعة من مديرين مستقلين حماية لنظام الرقابة الداخلية ولضمان جودة عمليات المراجعة (قديح، 2013، 43).

2-1-2 نشأة وتطور لجان المراجعة في بعض الدول العربية:

2-1-2-1 لجان المراجعة في المملكة العربية السعودية:

يأتي تشكيل لجان المراجعة في المملكة العربية السعودية استكمالًا للتطور المهني بالمملكة، ونتيجة للتطورات الكبيرة في الأنشطة الاقتصادية والتجارية والمالية، وتنامي أهمية الشركات المساهمة السعودية التي أصبحت تمثل قطاعًا تنظيميًا مهمًا من قطاعات الاقتصاد السعودي وإحدى العلامات البارزة في مسيرة المملكة نحو التنمية (غنيم، 2014، 32)، فضلًا عن قصور خبرة ووعي الكثير من المستثمرين بأهمية دور القوائم المالية المدققة وحرص المشرع على حماية مصالحهم، كما تأتي كرقابة مانعة في مواجهة احتمالات الخلل أو ضعف الثقة في النظام الرقابي، فضلاً عن مقدرة لجان المراجعة في دعم استقلال المراجعين (السقا، 1995، 18- 20).

وفي إطار الجهود المبذولة من قبل وزارة التجارة والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين لتطوير بيئة الرقابة ومهنة المحاسبة والمراجعة في المملكة صدر قرار وزير التجارة رقم (903) لسنة 1414هـ الموافق 1994م، والقاضي بتشكيل لجنة للمراجعة بالشركات المساهمة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، وبحيث يصدر بقواعد اختيار أعضائها ومدة عضويتهم وأسلوب عملها قرار من الجمعية العامة للشركة بناء على اقتراح مجلس الإدارة، وتحدد الجمعية العامة مهام لجنة المراجعة على أن تتضمن ترشيح

المراجع الخارجي للسنة المالية التالية وفقًا للضوابط الاسترشادية المرفقة بالقرار، فضلًا عن دراسة الملاحظات والتقارير التي يقدمها المراجع الخارجي (الوابل، 1996، 38- 39).

وقد واجه القرار الوزاري رقم (903) بعض الصعوبات والانتقادات في التطبيق العملي؛ الأمر الذي دعا إلى ضرورة تشكيل فريق عمل متخصص من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، لدراسة هذه الصعوبات والانتقادات التي تواجه التطبيق العملي لهذا القرار، والتي كان من أهمها (1) عدم وضوح مهام ونطاق اللجنة؛ (2) عدم وضوح مفهوم الاستقلال لدى إدارة الشركة؛ (3) عدم وجود إدارة رقابية للتحقق من تطبيق القرار الوزاري، وقد أوصى فريق العمل بإعادة النظر في القواعد المنظمة لعمل لجان المراجعة المعتمدة بالقرار الوزاري رقم (903) (الشمري، 2008، 9).

ومنذ العام 2003م بدأت لجنة المراجعة الداخلية المنبثقة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بدراسة وتطوير القواعد المنظمة لعمل لجان المراجعة المعتمدة بالقرار الوزاري المشار إليه أعلاه، وقد تضمنت القواعد الجديدة تحديداً واضحاً لهدف اللجنة الأساسي والمتمثل في التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية، وتقديم أي توصيات لمجلس الإدارة من شأنها تفعيل النظام وتطويره بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المساهمين والمستثمرين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة، فضلاً عن تحديد نطاق عمل اللجنة ومهامها والتي منها الإشراف على عملية التقصي ذات العلاقة بالغش أو الأخطاء التي تقع في الشركة أو أي أمور أخرى ترى اللجنة أهمية تقصيها (الرحيلي، 2008، 206-207).

وفي العام 2006م صدرت لائحة حوكمة الشركات إذ نصت المادة الرابعة عشر بتكوين لجان مراجعة بالشركات المساهمة السعودية وفقاً لمتطلبات وشروط معينة ووفقاً لمهام محددة، وعلى أن يتم الالتزام بتطبيقها ابتداء من 2009/1/1م (كساب، 2012، 423).

2-1-2-2 لجان المراجعة في الأردن:

يأتي تشكيل لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة الأردنية وحاجة بيئة الرقابة والمراجعة لها؛ نتيجة زيادة المساءلة من قبل أصحاب الحق (حملة الأسهم، المستخدمون، العملاء، المؤسسات الحكومية، المجتمع... الخ) (جمعة، 2009، 48). ولقد اهتمت عدد من الجهات المعنية بوجود لجان المراجعة في الشركات الأردنية، وكانت بدايتها في 1996/1/2م، حيث ألزم البنك المركزي الأردني بموجب مذكرته رقم (68/7020) البنوك بتشكيل لجان مراجعة من بين أعضاء مجلس الإدارة (المومني، 2010، 248).

وفي إطار الجهود المبذولة من قبل هيئة الأوراق المالية الأردنية لتطوير بيئة الرقابة ومهنة المحاسبة والمراجعة، فقد أصدرت التعليمات رقم(1) لسنة 1998م وتحديداً في 1998/3/30م، والتي يعمل بها اعتباراً من 1998/9/1م، وقد أكدت المادة (25) من التعليمات بأن على مجلس إدارة الشركة المصدرة في بداية كل سنة تشكيل لجنة مراجعة من ثلاثة أعضاء من أعضائه غير العاملين وإعلام الهيئة بذلك وبأي

تغيرات تحصل عليها وأسباب ذلك، مع مراعاة أن تجتمع اللجنة بصفة دورية وتقدم أولًا بأول لمجلس الإدارة على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربع مرات في السنة (جمعة، 2009، 43-44).

وفي العام 2000م صدر قانون البنوك رقم (28) والذي طالب البنوك في المادتين رقم (32) و(33) بأن تشكل لجان مراجعة من ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وحدد المهام والصلاحيات لهذه اللجنة على أن تجتمع اللجنة أربع مرات في العام على الأقل (الفرح، 2001، 38).

وفي عام 2002م ألزمت المادة (47) من قانون الأوراق المالية رقم (76) مجلس إدارة الشركة بتشكيل لجنة مراجعة من ثلاثة من أعضائه غير التنفيذيين، وإعلام الهيئة بذلك التشكيل وبأي تغيير يطرأ عليه، ولقد ترك لمجلس الإدارة تحديد مهام اللجنة وصلاحياتها ومدة عملها (المرعي، 2009، 31).

وفي العام 2004م أصدرت هيئة الأوراق المالية الأردنية تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق، وتم العمل بها اعتباراً من تاريخ 2004/3/1م، وقد ألزمت المادة (15) من تلك التعليمات مجلس إدارة الشركة المصدرة بتشكيل لجنة مراجعة من ثلاثة أعضاء من أعضائه الطبيعيين غير التنفيذيين، وحددت مهام وصلاحيات ومسؤوليات لجان المراجعة لتعزيز الإفصاح والشفافية في القوائم المالية ولدعم استقلالية المراجع الداخلي والخارجي مما ينعكس إيجابياً على سلامة ودقة البيانات المالية المعلنة في الشركات (المومني، 2010، 248).

وفي العام 2007م صدر دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن، وقد تناول لجان المراجعة باعتبارها إحدى أهم آليات الحاكمية المؤسسية للبنوك (الشرعبي، 2010، 19).

2-1-2-3 لجان المراجعة في مصر:

يأتي تشكيل لجان المراجعة في مصر وحاجة بيئة الرقابة والمراجعة لها، نتيجة أسباب عدة تتمثل في الاستفادة من التجارب السابقة لبعض الدول في هذا المجال، ومقدرة لجان المراجعة على تدعيم استقلالية المراجع الخارجي، ودورها في زيادة كفاءة وفعالية عملية المراجعة، فضلاً عن الحاجة إلى استكمال التطور المهني في بيئة المراجعة المصرية، وكذلك مساهمتها في زيادة المصداقية والموضوعية في التقارير والقوائم المالية الصادرة عن الشركة (أحمد، 2001، 35).

كما توجد عوامل عدة في بيئة الأعمال المصرية تفرض الإهتمام بفكرة لجان المراجعة والالتزام بتطبيقها في شركات المساهمة المصرية، ومن أهم هذه العوامل التطور الكبير في الأنشطة الاقتصادية والتجارية والمالية، وتعاظم أهمية شركات المساهمة، وتوجه الحكومة نحو تحفيز القطاع الخاص نظراً للدور الذي يمكن أن يؤديه في دفع عجلة النمو الاقتصادي (سامي، 2009، 23).

وقد شهدت بيئة الأعمال المصرية أول اعتراف رسمي بلجان المراجعة في 2002/6/18م عندما أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المال القرار رقم (30) لسنة 2002م بشأن قواعد قيد واستمرار قيد

وشطب الأوراق المالية ببورصتي القاهرة والإسكندرية، ولقد ألزمت المادة السابعة من الأحكام العامة بأن يكون لكل شركة مقيد لها أوراق مالية بجداول البورصة لجنة مراجعة، على أن يعمل بهذا القرار ابتداءً من 2002/8/1م (صليب، 2004، 126).

وفي العام 2003م صدر قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم (88) لسنة 2003م، وقد ألزمت المادة (82) منه كل بنك بتشكيل لجنة مراجعة داخلية من ثلاثة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يختارهم المجلس. كما حددت المادة (27) من اللائحة التنفيذية للقانون نفسه اختصاصات لجنة المراجعة، والتي من بينها دراسة القوائم المالية السنوية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها، ومراجعة خطة المراجعة الداخلية السنوية وإقرارها (كما ورد في: الشرعبي، 2010، 20).

كما نصت أيضًا المادة (28) من اللائحة التنفيذية أن تعقد لجنة المراجعة الداخلية اجتماعاً على الأقل كل ثلاثة أشهر. وفي أكتوبر من العام 2005م أصدر مركز المديرين المصري دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات، وأوضح البند (٦) منه تشكيل لجان المراجعة ومهامها، كما أكد على ضرورة التزام شركات المساهمة بتكوين لجان المراجعة (كما ورد في: الشرعبي، 2010، 20).

وفي أغسطس من العام 2008م أصدر مركز المديرين المصري والذي كان تابعاً لوزارة الاستثمار حينذاك دليل عمل لجان المراجعة، والذي تم إعداده في ضوء أفضل الممارسات الدولية للجان المراجعة ويعد هذا الدليل مكملاً لما ورد بدليل قواعد حوكمة الشركات الصادر عن المركز نفسه في أكتوبر من العام 2005م، وهذا الدليل استرشادي، يهدف لتحسين ممارسات لجان المراجعة بالشركات المصرية، وتكمن أهمية هذا الدليل في الأهمية المحورية للجان المراجعة في ضبط أداء الشركات وفي التأكد من التزامها بمعايير الحوكمة. وأخيرًا أصدر مركز المديرين المصري التابع لوزارة الاستثمار بجمهورية مصر العربية دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مارس من العام 2011م كنسخة معدلة لدليل قواعد حوكمة الشركات الخاصة، الصادر في أكتوبر من العام 2005م (عبد الفتاح، 2013، 36-37).

2-1-2-4 لجان المراجعة في اليمن:

تعد تجربة الجمهورية اليمنية بلجان المراجعة حديثة نسبيًا مقارنة بالدول الأخرى، حيث هيأ المنشور الدوري رقم (5) لعام 1997م، الصادر عن البنك المركزي اليمني – قطاع الرقابة على البنوك- والموجة إلى كافة البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية المناخ المناسب للأخذ بفكرة تكوين لجان المراجعة، والذي يقضي بأن يقوم كل بنك بتعيين لجنة مراجعة محددة تتكون من أعضاء غير تنفيذيين من مجلس الإدارة، وتكون لجنة المراجعة مسئولة عن اختيار المراجعين الملائمين والتفاوض على الأتعاب وخطابات التعاقد، وتُبلَغ بوضوح وتفصيل من قبل المراجع عن نتيجة فحصه، والتعاون المقدم له من الإدارة لهذه الأغراض. وبدلاً عن ذلك وبالنسبة لتلك البنوك التي لا يتطلب حجمها مثل هذا الشكل التنظيمي، فإن بإمكان مجلس

الإدارة أن يؤدي مسئوليات هذه اللجنة مباشرة. وقد أقتصر المنشور الدوري على تحديد علاقة اللجنة بالمراجع الخارجي فقط من دون الأطراف الأخرى.

وفي العام 1998م أشترط قانون البنوك رقم (38) لعام 1998م، في البند (ج) من الفقرة (2) من المادة (8) أن يكون ثلاثة على الأقل من أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين وأن يُكونوا أغلبية لجنة المراجعة، كأحد الشروط المطلوب توافرها حتى يمنح البنك المركزي لأي بنك الترخيص النهائي من جهة ويسمح له بالاستمرار في العمل من جهة أخرى.

وفي 29 مارس من العام 2010م، تم إصدار دليل حوكمة الشركات في الجمهورية اليمنية الصادر عن نادي رجال الأعمال اليمنيين، والذي يهدف إلى توفير الإرشاد والتوجيه لمجتمع الأعمال اليمني بشأن المبادئ العامة لحوكمة الشركات وممارساتها، التي ينبغي على المنشآت اليمنية إظهار الالتزام الطوعي بها، بوصفها جزءًا من ممارسات الحوكمة، ويتميز هذا الدليل بكونه غير ملزم قانوناً، وتعميماً للفائدة، تم تقسيم الإرشادات في دليل حوكمة الشركات إلى ثلاث أقسام على النحو الآتي:

القسم العام: دليل الحوكمة العامة، والتي يمكن الاستفادة من مبادئها في حوكمة الشركات والمؤسسات في القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني المتوفرة من أكثر من مصدر.
ملحق أول: دليل الحوكمة الخاصة بالشركات المساهمة والمؤسسات المالية والمصرفية.
ملحق ثاني: دليل الحوكمة الخاصة بالشركات والمؤسسات العائلية.

وقد تضمن الملحق الأول، الخاص بالشركات المساهمة والمؤسسات المالية والمصرفية، إرشادات بشأن مجلس الإدارة في الشركات المساهمة، بما فيها المؤسسات المالية والمصرفية، وآليات إدارة المخاطر والرقابة والتدقيق في الشركات المساهمة والمؤسسات المالية والمصرفية، ومتطلبات الشفافية والإفصاح في الشركات المساهمة بما فيها المؤسسات المالية والمصرفية.

وقد أشارت الفقرة رقم (3) من البند رقم (14) بأنه يتعين على مجالس إدارة الشركات المساهمة خاصة المؤسسات المالية والمصارف أن تنشئ لجان تدقيق تكون مكونة حصراً من أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة، وذلك بموجب شروط مكتوبة تعرَّف بوضوح صلاحيات اللجنة وواجباتها. ويجب أن يركّز دور لجنة المراجعة على ما يأتي (دليل حوكمة الشركات في الجمهورية اليمنية، 2010، 18):

1. دراسة النواحي النوعيّة للتقارير وللقوائم الماليّة لتقديمها للمساهمين والهيئات الرقابية.
2. بالنسبة للمصارف والمؤسسات المالية، مراقبة عمليات المصرف لإدارة المخاطر المصرفية والمالية بالتنسيق مع لجنة إدارة المخاطر.
3. التأكد من كفاية المراقبة الداخلية.
4. التأكد من مراعاة الإدارة للمتطلبات القانونية والمهنية والتنظيمية المهمة السارية المفعول.

كذلك يتضمن دور لجنة المراجعة التنسيق مع لجان المجلس الأخرى، والحفاظ على علاقات عمل قوية وإيجابية مع الإدارة، والمحاسبين القانونيين، والمدققين الداخليين، والمستشار القانوني، ومستشاري اللجنة الآخرين، ويجب أن يتضمن اختصاص لجنة المراجعة صلاحية رفع توصيات إلى المجلس بشأن تعيين المحاسبين القانونيين، أو الاستغناء عن خدماتهم وأتعابهم، والبنود التعاقدية الأخرى الخاصة بهم.

وفي العام 2010م أيضًا صدر دليل عمل لجان المراجعة عن نادي رجال الأعمال اليمنيين ويأتي هذا الدليل كمرشد مهني لوصف اختصاصات هذه اللجان وممارسات عملها.

وفي العام 2013م، وفي إطار الجهود المبذولة المستمرة من قِبل البنك المركزي اليمني نحو تطوير الجهاز المصرفي والحفاظ على سلامته من خلال قيام البنوك بتطبيق أفضل الممارسات الدولية، وفي ضوء ما أظهرته الأزمات المالية والمصرفية في السنوات الماضية من ضرورة تدعيم نظم الحوكمة والرقابة الداخلية بالبنوك، تم إصدار دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية.

وقد ألزم المنشور الدوري رقم (3) لسنة 2013م الصادر عن البنك المركزي اليمني – قطاع الرقابة على البنوك – كافة البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية بالتقيد بالمبادئ والمتطلبات الواردة في دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية كحد أدنى (ملحق1)، والتي من ضمنها تشكيل لجان مراجعة في البنوك وفقًا لمتطلبات وشروط معينة ووفقًا لمهام محددة، وسيتم تناول لجان المراجعة وفقًا لما ورد في دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية كونه الزامي.

المبحث الثاني
طبيعة لجان المراجعة

تمهيد:

يتناول هذا المبحث من الدراسة مفهوم لجان المراجعة، وأسباب نشوئها وأهميتها وأهدافها والمميزات التي تتحقق من تشكيلها.

2-2-1 مفهوم لجان المراجعة:

نظرًا لمهام ومسؤوليات لجان المراجعة واختلاف أدوارها من شركة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، أدى إلى عدم إعطاء مفهوم موحد لهذه اللجان، وقد تعددت الجهات التي قامت بتعريف لجان المراجعة سواء كانت جهات رسمية أو معاهد تدقيق عالمية أو دراسات تتعلق بلجان المراجعة، إذ ركزت تلك الجهات على عدد من الأمور والتي تخص تلك اللجان من حيث طبيعتها ومهامها وكيانها ووظائفها، وفيما يلي عرض بعض أهم الجهود المقدمة من قبل المنظمات المهنية والأكاديمية وآراء الباحثين في عدد من الدراسات:

عرفت الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين (CICA) لجنة المراجعة بأنها: "لجنة مكونة من المديرين غير التنفيذيين الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة. وتعد لجنة المراجعة حلقة وصل بين المراجعين ومجلس الإدارة، وتتلخص نشاطاتها في ترشيح المراجع الخارجي، ومراجعة نطاق ونتائج المراجعة، وكذلك تقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة، وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر"(كما ورد في: حمادة، 2010، 101).

في حين عرفها بنك إنجلترا بأنها: "لجنة فرعية تابعة لمجلس الإدارة تكون مسؤولة عن متابعة المسائل المالية في الشركة، لمساعدة مجلس إدارتها في اتخاذ القرارات التي قد لا يكون لديه الوقت أو الخبرة الكافية لمعرفة تفاصيلها" (كما ورد في: السويطي، 2006، 54).

وعرفها Spira (2003, 182) بأنها: "لجنة فرعية من لجان مجلس الإدارة ليس لها سلطة اتخاذ القرارات، وتتكون مخرجات أعمالها من تقارير وتوصيات لمجلس الإدارة، وغالباً ما يوصف عملها بكلمات عامة، مثل تراقب أو تراجع، ودورها يقتصر على الدور الاستشاري على الرغم من الأنشطة والافعال الرقابية التي تقوم بها، ولا يحق لها أن توجه تقاريرها إلى الهيئة العامة للمساهمين".

أمَّا Arens, et. al. (2014, 88) فقد عرفوا لجنة المراجعة بأنها: عدد مختار من أعضاء مجلس إدارة الشركة الذين تشمل مسؤولياتهم مساعدة المراجعين على الاستقلالية عن الإدارة، وتتكون من ثلاثة إلى خمسة أعضاء وقد يصل عددهم أحياناً إلى سبعة أعضاء ليسوا جزءاً من إدارة الشركة.

بينما عرفها سليمان بأنها: "لجنة منبثقة من مجلس إدارة الشركة وعضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين والذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة والمراجعة، وتكون مسئولة عن الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية ومراجعة وظيفتي المراجعة الخارجية والداخلية ومراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات" (سليمان، 2009، 160).

وفي حين عرف الشرعبي لجنة المراجعة بالبنوك التجارية بأنها: "لجنة مُشكَّلة من ثلاثة أعضاء على الأقل جميعهم مستقلين، على أن يكون أحدهم خبير في المحاسبة والمراجعة، والآخر خبير في النشاط المصرفي، والثالث خبير قانوني، يتمتعون بالخصائص القيادية والأخلاقية" (الشرعبي، 2010، 13).

ويرى الباحث مما سبق أنه لا يوجد مفهوم موحد للجان المراجعة وذلك لاختلاف مهامها ومسؤولياتها ودورها من شركة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، ومع ذلك يمكن استخلاص بعض السمات للجان المراجعة تتمثل فيما يأتي:

1. أنها لجنة مكونة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.
2. أنها لجنة مهنية يتوافر لدى أعضائها درجة عالية من الخبرة والمعرفة بالمحاسبة والمراجعة.
3. تكون مسؤوليتها الإشراف والرقابة على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية، وفحص أنظمة الرقابة الداخلية، ومراجعة إعداد التقارير المالية، وكذلك مراجعة الالتزام بالقواعد الأخلاقية وقواعد حوكمة الشركات.
4. تعمل كحلقة وصل بين الإدارة والمراجع الداخلي والمراجع الخارجي.
5. غايتها حماية حقوق المساهمين.

2-2-2 أهمية لجان المراجعة:

تتضح أهمية لجان المراجعة من خلال المنافع المتوقع منها، والتي يمكن أن تقدمها إلى جميع الأطراف ذات العلاقة، والتي يمكن ايضاحها بما يأتي (سليمان، 2009، 162-166):

1. المنافع المقدمة لمجلس الإدارة: إن إنشاء لجنة المراجعة سوف يؤدي إلى مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على تنفيذ مهامهم ومسئولياتهم، وخاصة فيما يتعلق بنواحي المحاسبة والمراجعة من خلال تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي، وذلك من خلال الاجتماع بالمراجع الخارجي أثناء عملية المراجعة وفي نهايتها وتوصيل نتيجة هذه الاجتماعات إلى مجلس الإدارة والمساعدة في حل المشكلات التي قد يواجها المراجع مع الإدارة فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية.

2. المنافع المقدمة للمراجع الخارجي: تلعب لجان المراجعة دور مهماً في تدعيم استقلالية المراجع الخارجي بالشكل الذي يؤدي إلى قيامه بمهامه من دون ضغط أو تدخل من إدارة الشركة، وعليه هناك بعض المعايير التي اهتمت بطبيعة العلاقة بين لجان المراجعة والمراجعة الخارجية من حيث دور لجان

المراجعة في تعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وحل المشكلات التي قد تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي، وكذلك زيادة التفاعل بين كل من المراجع الداخلي والخارجي.

3. المنافع المقدمة للمراجع الداخلي: تقوم لجان المراجعة باختيار رئيس قسم المراجعة الداخلية وتوفير الموارد اللازمة لهذا القسم والاجتماع المستمر بهم لحل المشكلات التي قد تنشأ بينهم وبين الإدارة، مما يؤدي إلى زيادة استقلالية وتفعيل دور قسم المراجعة الداخلية.

4. المنافع المقدمة للمستثمرين والأطراف الخارجية: إن إنشاء لجان المراجعة داخل الشركات يؤدي إلى زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات والتقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات للأطراف الخارجية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في تلك التقارير.

ويوضح الشكل رقم (2) أهمية إنشاء لجنة المراجعة للأطراف المختلفة:

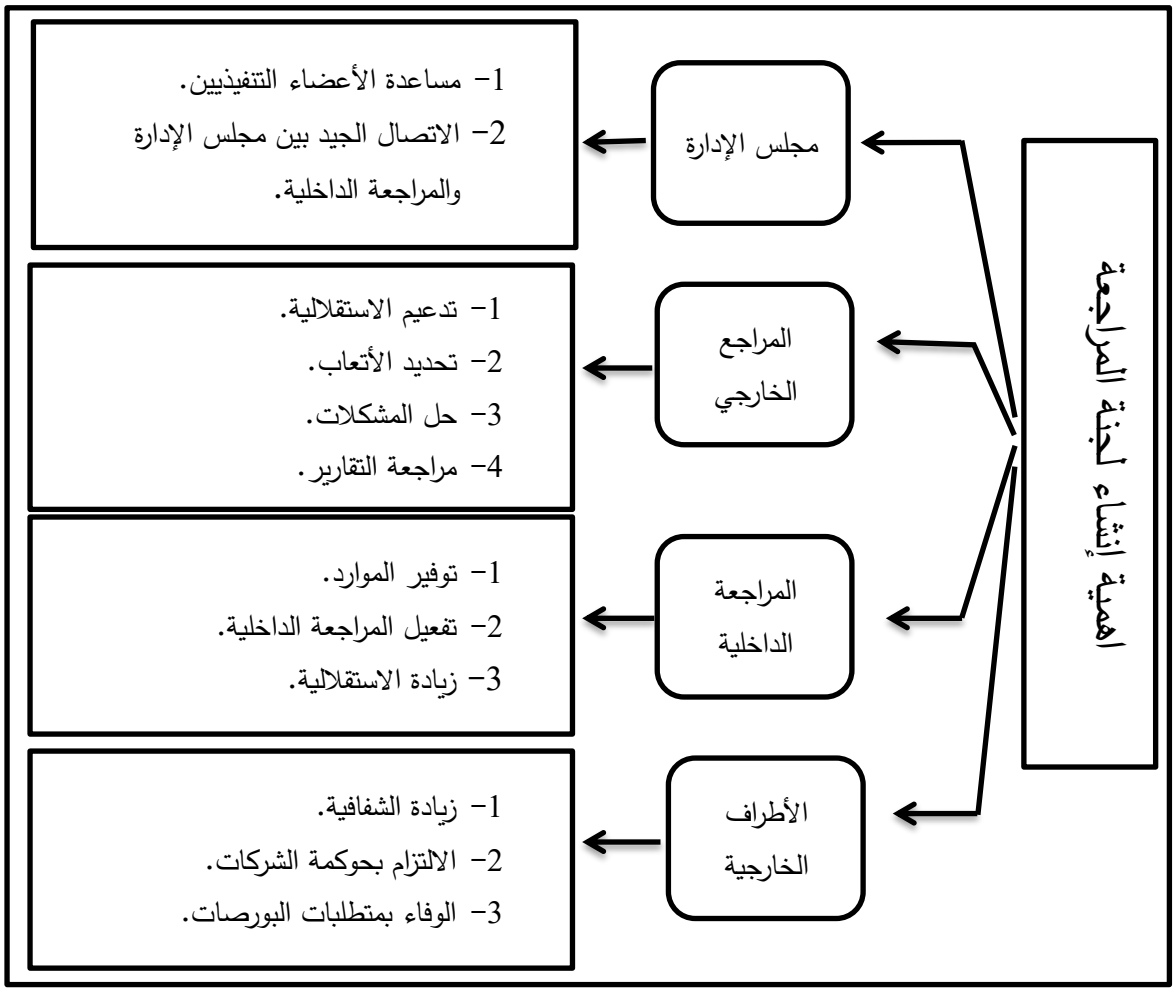

شكل رقم (2) أهمية إنشاء لجنة المراجعة للأطراف المختلفة.

(المصدر: سليمان، 2009، 163).

2-2-3 أهداف لجان المراجعة:

إن الهدف الرئيس من تكوين لجان المراجعة هو تأكيد وزيادة مصداقية القوائم المالية، والحفاظ على حقوق المساهمين وتعظيم ثرواتهم بشكل عادل، فضلاً عن مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسئولياته(سامي، 2009، 32).

في حين يرى كلاً من توماس وهنكي (1989، 195-196) أن هدف لجان المراجعة هو الإشراف على السياسات المحاسبية والتقارير المالية للشركة والالتزام بتعليماتها، وبذلك فهي تساعد مجلس الإدارة على الوفاء بمسئولياته القانونية، وكذلك العمل كحلقة وصل بينه وبين المراجع الداخلي والخارجي.

وبينما أشار السويطي (2006، 58-59) أن أهداف لجان المراجعة تتمثل بالآتي:

1. ضمان نزاهة البيانات المالية المنشورة وشفافية الإفصاح عن المعلومات التي تهم الأطراف المختلفة.
2. التأكد من كفاءة نظم إدارة المخاطر وكفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية.
3. منح الثقة في نفوس مستخدمي البيانات المالية، وخلق الانطباع لديهم بأن مراقبة أنشطة الشركة تتم على مستوى مجلس الإدارة من خلال لجنة المراجعة، مما يضفي طابع الجدية على الوظيفة الرقابية، والتركيز على مساءلة مجلس الإدارة تجاه جمهور المساهمين.
4. التأكد من أن العمليات المالية وتصرفات الأشخاص تتوافق مع الأنظمة والقوانين المطبقة.
5. التكامل بين أنشطة التدقيق والتأكيدات الداخلية والخارجية ونظم الرقابة المتبعة، واستخدام التقارير والاتصالات المباشرة والمفتوحة كإشارات تحذيرية عند توقع الأخطاء المُحتملة.
6. العمل على حل القضايا والمشكلات التي تعود لأسباب مختلفة، وذلك من خلال استخدام لجنة المراجعة كأداة تحقيق داخلية مستقلة تناقش أي حالات تذمر أو شكاوى تؤثر في أعمال الشركة بشكل عام.
7. الإهتمام بسمعة الشركة والحفاظ عليها عن طريق توثيق العلاقات وإجراء الحوار والاتصالات مع جميع الأطراف ذات المصلحة فيها.
8. التأكد من صحة السلوكات الأخلاقية للأفراد والاهتمام بالقضايا الاجتماعية والبيئية.

واما ما يتعلق بأهداف لجان المراجعة في البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية، فقد حدد دليل حوكمة البنوك، أهداف لجان المراجعة بما يأتي (دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية، 2013، 25):

1. مراجعة تقارير البيانات المالية ونظم الرقابة الداخلية.
2. ومراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية المراجعة الداخلية والخارجية.
3. ومراجعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية.

2-2-4 المزايا التي تتحقق من تشكيل لجان المراجعة:

إن وجود لجان المراجعة في الشركات والبنوك وقيامها بمسؤولياتها يتيح لها تحقيق عددًا من المزايا تتمثل بما يأتي (راضي، 2011، 459):

1. زيادة الموثوقية والمصداقية في القوائم المالية والتأكد من جودة المعلومات الواردة بها، وزيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية مما يعزز القدرة التنافسية للشركة.
2. تدعيم استقلال وظيفة المراجعة الخارجية وتحسين جودتها من خلال اضطلاع لجنة المراجعة بمهمة ترشيح وتعيين وعزل المراجعين وتحديد أتعابهم.
3. مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بمسئولياته القانونية كوكيل عن المساهمين، من خلال قنوات رسمية للاتصال بين اللجان التابعة لمجلس الإدارة من ناحية، والمراجعين الداخليين والخارجيين وهيكل الرقابة من ناحية أخرى.
4. إن وجود لجان المراجعة بالشركة يؤدي إلى ترشيد وقت مجلس الإدارة وذلك بالبُعد عن التفاصيل للموضوعات التي سبق مناقشتها بلجنة المراجعة، ومن ثم التركيز على المتغيرات الأخرى المؤثرة على اتخاذ القرارات.
5. تحقيق اقتصاديات الرقابة، إذ أن المنافع والوفورات الناتجة عن لجان المراجعة تفوق بكثير أعباء بيئة الرقابة بالشركة.
6. عدم مطالبة المودعين والمقرضين بمزيد من الضمانات وشروط التمويل لثقتهم في بيئة الرقابة ومصداقية التقارير المالية.
7. تحقيق مزايا ضريبية عند التحاسب الضريبي لثقة مصلحة الضرائب ببيئة الرقابة ومصداقية التقارير المالية.
8. الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية وتدعيم استقلالها.

المبحث الثالث
فعالية لجان المراجعة

تمهيد:

اهتمت عدد من المنظمات العلمية والمهنية وبورصات الأوراق المالية في عدد من بلدان العالم بضرورة تحديد القواعد المنظمة لتشكيل لجان المراجعة والمقومات الواجب توفرها بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة فعالية لجان المراجعة ومنفعتها لكي تسهم في تحسين الدور الإشرافي والرقابي في البنوك. ويتناول هذا المبحث من الدراسة مفهوم ومقومات فعالية لجان المراجعة، كما يأتي:

2-3-1 مفهوم فعالية لجان المراجعة:

يُقصد بفعالية لجان المراجعة: "قدرتها على حماية أصحاب المصالح من خلال ضمانها لدقة التقارير المالية والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وتتحقق هذه الفعالية عندما يكون أعضاء هذه اللجان مؤهلين ولديهم من السلطات والموارد ما يمكنهم من القيام بمسئولياتهم" (غريب، 2013، 22).

وعرفها السويطي (2006، 12) بأنها: "تتمثل في قدرة هذه اللجان على أداء الأدوار والواجبات والمهام المحددة لها، وتحقيق الأهداف التي أُنشئت من أجلها، من خلال توافر الخصائص والخبرات والموارد اللازمة لقيامها بأداء وظائفها وتحمل مسؤولياتها الرقابية".

2-3-2 مقومات فعالية لجان المراجعة:

هناك مقومات عدة ولازمة لتأدية لجان المراجعة دورها بفعالية تتمثل في توافر خصائص معينة في أعضاء اللجنة، وتمتعها بسلطات واضحة ومحددة، ووجود آليات عمل منظمة، وقيامها بمزاولة أنشطة معينة، وهو ما سيتم توضيحها على النحو الآتي:

2-3-2-1 خصائص لجان المراجعة:

تتمثل خصائص لجان المراجعة في استقلالية أعضاء لجان المراجعة، والمعرفة والخبرة بالجوانب المالية، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، وعدد أعضاء لجنة المراجعة، ويمكن توضيحها بالآتي:

أولاً: استقلالية أعضاء لجان المراجعة:

يكاد يكون الاستقلال مبدأ عامًا يتفق عليه الجميع كأحد محددات فعالية لجنة المراجعة ويقضي ذلك بأن تضم لجنة المراجعة أغلبية من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين من ذوي القدرة على ممارسة التقدير والحكم بشكل مستقل عن الإدارة (محروس، 2011، 111).

وتكمن قوة لجنة المراجعة وقدرتها على القيام بمسؤولياتها في استقلاليتها، فإذا لم تتوافر الاستقلالية لأعضاء لجنة المراجعة أصبحت تحمي مصالح الإدارة، وبالتالي لا يمكن لها أن تقوم بدور المراقب المستقل، كما أنها تفقد موقعها في حماية المراجع الخارجي وحماية استقلاليته (صليب، 2004، 120).

ويعرف استقلال أعضاء لجنة المراجعة: "بمدى مقدرتهم على اتخاذ القرارات بموضوعية وواقعية من دون أن يتأثروا بالآخرين، حتى لو تعارضت مع رغبات ومصالح الإدارة العليا للشركة" (حسن، 2009، 98).

وهناك عدد من الهيئات والمنظمات المهنية التي أكدت على أهمية إنشاء لجان المراجعة بحيث تقتصر عضويتها فقط على الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين، حيث أوضحت هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) أن لجان المراجعة التي تتكون فقط من الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين تكون قادرة على التقييم بموضوعية لكل من جودة الإفصاح في القوائم المالية ومدى مناسبة وملاءمة نظام الرقابة الداخلية في الشركات (كما ورد في: سليمان، 2009، 167).

كما أوصت لجنة Cadbury (1992, 27) في الفقرة رقم (4.35) بأن يتم تكوين لجان المراجعة من ثلاثة أعضاء على الأقل من المديرين غير التنفيذيين بالشركة وأن يكون أغلبية أعضاء اللجنة مستقلين، كذلك اشترط قانون Sarbanes Oxley Act (2002, 32) في الفقرة رقم (301) أن يكون جميع أعضاء لجنة المراجعة مستقلين.

وفي السياق نفسه، أوصى تقرير (Smith) بأن يتم تشكيل لجان مراجعة من ثلاثة أعضاء على الأقل، ويجب أن يكونوا جميعاً أعضاء مستقلين غير تنفيذيين (Smith Report, 2003, 6).

كما قامت لجنة (BRC) بوضع تعريف محدد للاستقلال بالنسبة للأعضاء الذين ينضمون إلى لجنة المراجعة في توصيتها الأولى، حيث أوضحت أن أعضاء لجنة المراجعة يتم اعتبارهم مستقلين إذا لم تكن لديهم أي علاقة بينهم وبين إدارة الشركة من شأنها التأثير عليهم في أداء واجباتهم، كما وضعت أمثلة لهذه العلاقة منها ما يلي (BRC, 1999, 10-11):

1. أن يكون من موظفي الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.
2. أن يحصل على أي مكافأة مالية من الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها بخلاف المكافأة التي يحصل عليها مقابل الخدمة في مجلس الإدارة.
3. أن يكون أحد أقاربه موظف تنفيذي داخل الشركة أو الشركات التابعة لها خلال الخمس السنوات الماضية.
4. أن يكون مدير تنفيذي في إحدى الشركات التي لها علاقات تجارية مع الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها خلال الخمس السنوات الماضية.

وإذا وجدت الأمثلة السابقة أو إحداها في عضو لجنة المراجعة لا يعتبر مستقلاً، وفي هذه الحالة يجب أن تفصح الشركات عن هذه العلاقة، بشرط أن انضمام هذا العضو إلى لجنة المراجعة سوف يحقق منافع ومزايا من شأنها تفعيل دور اللجنة في الوفاء بمسؤوليتها.

وأما ما يتعلق باستقلالية أعضاء لجنة المراجعة في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، فقد نص دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية، بأن يقوم كل بنك بتشكيل لجنة مراجعة وأن تكون أغلبية اللجنة من أعضاء غير تنفيذيين، وأن لا تضم اللجنة رئيس مجلس الإدارة، وأن يكون رئيس وغالبية أعضاء اللجنة من الأعضاء المستقلين (دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية، 2013، 25).

وقد عرف دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية العضو غير التنفيذي بأنه: "عضو مجلس الإدارة الذي لا يتدخل بالإدارة اليومية للبنك ولا يسند له أي دور تنفيذي، ولم يقدم أي خدمات استشارية متخصصة للبنك خلال السنتين الأخيرتين قبل توليه عضوية مجلس الإدارة". في حين عُرف العضو المستقل بأنه: "عضو مجلس الإدارة الذي لا تربطه بالبنك أي علاقة أخرى غير عضويته في مجلس الإدارة، وليس لديه مصالح متضاربة حالية أو محتملة". ولا يعد العضو مستقل إذا كان (دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية، 2013، 10-11):

1. عضواً تنفيذياً.
2. يتقاضى من البنك أي مبلغ مالي باستثناء ما يتقاضاه لقاء عضويته في مجلس الإدارة، وتوزيعات الأرباح بصفته مساهماً.
3. قد عمل كمدير تنفيذي/ مدير عام في البنك أوفي شركة من مجموعته (قابضة، تابعة، شقيقة، زميلة) خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ ترشحه لعضوية مجلس الإدارة أو أثناء عضويته لمجلس الإدارة.
4. عضواً بمجلس إدارة في أي شركة من مجموعة البنك.
5. تربطه بأي مدير تنفيذي/ مدير عام أو أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة في البنك أو في أي شركة من مجموعة البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
6. هو أو أحد أقاربه حتى الدرجة الثانية شريكًا (أو موظفًا) لدى المراجع الخارجي للبنك أو إحدى شركاته التابعة خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ ترشحه وأثناء عضويته لمجلس الإدارة.
7. يمتلك، أو أن يكون ممثلاً لشخصية إعتبارية تمتلك، ما نسبته 5% أو أكثر من رأسمال البنك أو من رأسمال أي شركة من مجموعته.
8. أحد أقارب حتى الدرجة الثانية لمساهم يمتلك نسبة 5% أو أكثر من رأسمال البنك أو أي شركة من مجموعته ولا يلتزم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالعمل وفقاً لتوجيهاته.
9. عضو مجلس إدارة أو شريك أو مساهم رئيسي يمتلك ما نسبته 5% أو أكثر في رأسمال شركة يتعامل معها البنك، باستثناء التعاملات التي تنشأ بسبب الخدمات أو الأعمال المعتادة التي

يقدمها البنك لعملائه وعلى أن تحكمها نفس الشروط التي تخضع لها التعاملات المماثلة مع أي طرف آخر ودون أي شروط تفضيلية، وأن لا يكون عضواً بمجلس إدارة في أي شركة من مجموعتها.

10. قد تم انتخابه لعضوية مجلس الإدارة لأكثر من أربع دورات متتالية.

ثانيًا: المعرفة والخبرة بالجوانب المالية:

إن تعقد الأدوات المالية الحالية، وتعقد هياكل رأس المال في الشركات، وظهور صناعات جديدة والتوجه نحو المعايير الدولية للتقارير المالية، كلها توضح أهمية وجود أعضاء في لجنة المراجعة مؤهلين تأهيلاً علمياً ويمتلكون الخبرة العملية الكافية (أبو الهيجاء والحايك، 2012، 447).

كما أن توافر الخبرة لدى أعضاء اللجنة تعتبر أحد الأركان المهمة؛ نظرًا لأن عددًا من المشكلات المحاسبية التي يتطلب من لجنة المراجعة القيام بحلها تعتمد على الحكم الشخصي والذي مما لا شك فيه يتأثر بمستوى الخبرة المتوافرة لدى العضو في مجال المحاسبة والمراجعة (سليمان، 2009، 169).

ويعد تتوافر الخبرة في الجوانب المحاسبية والمالية لدى أعضاء لجنة المراجعة شرطاً لنجاح الجنة في أداء المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقها، حيث من شأنها تخفيض احتمالات حدوث مشكلات في التقارير المالية، وتدعيم المراجع الخارجي في حالة وقوع خلافات مع الإدارة التنفيذية، وتحقيق التواصل مع المراجعين الداخليين (DeZoort et al. 2002, 51)، ويترتب على عدم توافر الخبرة المحاسبية والمالية عدم مقدرة لجنة المراجعة على متابعة عملية إعداد ومراجعة التقارير المالية وتقارير المراجعة الداخلية (الديسطي، 2005، 47).

وتتطلب عدد من الهيئات العلمية والعملية أن يكون هناك عضوًا واحدًا على الأقل من أعضاء لجنة المراجعة من ذوي الخبرة المالية، حيث أوصت لجنة (BRC) في توصيتها الثالثة بأن يكون لدى كل عضو من أعضاء لجنة المراجعة معرفة بالأمور المالية، أو تصبح لديه هذه المعرفة بعد فترة مناسبة من انضمامه إلى عضوية اللجنة، وأن يكون لدى أحدهم على الأقل خبرة في مجال المحاسبة أو الإدارة المالية (BRC, 1999, 12).

وقد عرفت لجنة (BRC) المعرفة المالية بأنها: "القدرة على قراءة وفهم القوائم المالية الأساسية للشركة والتي تتضمن قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية". في حين عرفت الخبرة بأنها: "خبرة وظيفة سابقة في مجال التمويل أو المحاسبة، أو شهادة مهنية معترف بها في المحاسبة، أو أي خبرة أو خلفية وظيفية أخرى مناظرة، تؤدي إلى رفع مستوى معرفة الفرد بالأمور المالية كتلك التي لدى المدير التنفيذي أو غيره ممن يتولون مسؤولية الإشراف المالي" (BRC, 1999, 25-26).

وقد أوضح قانون Sarbanes Oxley Act (2002, 46) في الفقرة رقم (407) الخصائص التي يجب توافرها في الشخص الذي يمكن وصفه بأنه خبير محاسبي يعين كعضو في لجنة المراجعة وهي:

1. القدرة على فهم وتطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.
2. الخبرة في تدقيق وتحليل وتقييم القوائم المالية.
3. الفهم الواضح لإجراءات الرقابة الداخلية وعمليات التقرير المالي.
4. فهم لوظائف لجنة المراجعة.

كما أكدت عدد من الدراسات العلمية على أهمية توافر الخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة لدى أعضاء لجنة المراجعة، من هذه الدراسات على سبيل المثال، الدراسة التي قام بها السيد (2012، 265) والتي توصلت إلى أن توافر المعرفة المالية لدى جميع أعضاء لجنة المراجعة، ووجود الخبرة المالية لدى أحدهم على الأقل، لها تأثير إيجابي قوي على مستوى جودة التقارير المالية. وكذلك الدراسة التي قام بها (Lee and Stone) والتي أوضحت أن توافر الخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة لدى أعضاء لجان المراجعة لها تأثير على جودة وسلامة الإفصاح عن المعلومات المالية في التقارير المالية بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة الثقة لدى المستفيدين من هذه التقارير (كما ورد في: سليمان، 2009، 170).

أما ما يخص توافر الخبرة المالية والمحاسبية في أعضاء لجان المراجعة في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية فقد أكد دليل حوكمة البنوك على ضرورة أن تضم اللجنة عضوًا على الأقل من ذوي المؤهلات العلمية و/ أو الخبرة العملية في المجالات المحاسبية والمراجعة، وللجنة الحق بالاستعانة بخبرات خارجية بعد موافقة مجلس الإدارة (دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية، 2013، 26).

ثالثًا: عدد اجتماعات لجنة المراجعة:

إن عدد اجتماعات لجنة المراجعة خلال العام من الأمور التي تؤثر في فعاليتها، إذ يُعد ذلك مؤشرًا على مقدرتها على القيام بمهامها وممارسة دورها بشكل إيجابي، ويتوقف هذا العدد على حجم مسؤوليات لجنة المراجعة وطبيعة ظروف الشركة وحجمها (سليمان، 2009، 171).

كما يجب على كل لجنة مراجعة أن تقرر لنفسها عدد اجتماعاتها والزمن الذي يستغرقه كل اجتماع وفقاً لما تعتقد أنه ضروري للوفاء بشكل ملائم بمسؤولياتها في المواعيد المطلوبة، وكثيراً ما يتم وضع مواعيد اجتماعات لجنة المراجعة لتتوافق مع الانتهاء مع إعداد القوائم المالية الربعية والسنوية، مع إعطاء عضو اللجنة الوقت الكافي قبل الاجتماع لاستعراض المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، ويقوم رئيس اللجنة بوضع جدول الأعمال ورئاسة اجتماعات اللجنة، كما يكون مسؤولاً عن التأكد من توفير المعلومات اللازمة لكل عضو بحيث يشارك بفاعلية في الاجتماع (سلطان، 2005، 242).

وأما بالنسبة لتحديد العدد المناسب لاجتماعات لجنة المراجعة والذي قد يختلف من شركة لأخرى حسب كمية الموضوعات التي يجب مناقشتها ودرجة تعقيدها، والمشكلات التي يجب على اللجنة دراستها واتخاذ قرارات بشأنها فإنه يتراوح في الظروف العادية بين ثلاثة إلى أربعة اجتماعات خلال العام (غنيمي، 2013، 200).

ففي الولايات المتحدة الأمريكية أوصت لجنة (Treadway) بأن يكون الاجتماع على أساس ربع سنوي، مع مراعاة حضور كل من المراجع الخارجي ورئيس قسم المراجعة الداخلية لهذه الاجتماعات حتى يمكن مناقشتهما في المشكلات التي يواجها كل منهما فيما يخص إجراءات المراجعة والأخطاء التي تم اكتشافها وعلاقتهما بإدارة الشركة (كما ورد في: سليمان، 2009، 172)، في حين أوصى تقرير (Smith) بأن العدد المناسب لعدد اجتماعات لجنة المراجعة يجب أن لا تقل عن ثلاثة اجتماعات في السنة (Smith Report, 2003, 7-8).

أما ما يخص عدد اجتماعات لجنة المراجعة في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، فقد نص دليل حوكمة البنوك، على أن تعقد اللجنة بكامل أعضائها أربعة اجتماعات على الأقل في السنة، ويجب توثيق جميع محاضرها أصوليًا (دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية، 2013، 26).

رابعًا: عدد أعضاء لجنة المراجعة:

يختلف عدد أعضاء لجنة المراجعة من شركة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى، وذلك وفقًا لحجم الشركة وطبيعة نشاطها، وحجم مجلس الإدارة، ومدى تعقد أعمال المحاسبة والمراجعة، ومدى توافر الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة، وعادة ما يتراوح عدد أعضاء اللجنة بين ثلاثة إلى خمسة أو سبعة أعضاء، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واستراليا وغيرها (السقا، 1995، 25).

وبصفة عامة ينبغي أن يكون عدد أعضاء لجنة المراجعة كافيًا لتحقيق مزيج من الخبرات والقدرات التي تمكن اللجنة من القيام بالمهام الملقاة عليها وتحقيق أهدافها، مع الأخذ في الحسبان أن لا يقل عدد أعضاء اللجنة عن ثلاثة أعضاء حتى لا تفتقر اللجنة إلى الخبرات والكفاءات في أعضائها، ويجب أن لا يزيد العدد عن سبعة أعضاء حتى لا يكون هناك تباين في الآراء، ومن ثم صعوبة في التوصل إلى توافق داخل اللجنة سواءً عند المناقشة أو عند اتخاذ القرارات، وأن يكون عدد الأعضاء فردياً حتى يمكن اتخاذ القرارات بالتصويت، وأمَّا ما يتعلق بمدة عضوية لجنة المراجعة فإنه في معظم الحالات تكون لمدة ثلاث سنوات وقد تصل إلى أكثر من سبع سنوات في بعض الحالات، ثم يتم تغيير أعضائها بالتناوب لضمان استقلاليتهم عن الإدارة وللحصول على خبرات وأفكار جديدة (خلاط ومصلي، 2014، 159-160).

وقد أوصت لجنة Cadbury (1992, 26-27)، بأن يتم تكوين لجان المراجعة من ثلاثة أعضاء على الأقل من المديرين غير التنفيذيين بالشركة، كما أكد تقرير Smith Report (2003, 6) أن لجان المراجعة يجب أن تضم ثلاثة أعضاء على الأقل ويجب أن يكونوا جميعاً أعضاء مستقلين غير تنفيذيين.

أما ما يتعلق بعدد أعضاء لجان المراجعة في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية فأنها لا تختلف عن النصوص والتشريعات المهنية الدولية، حيث نص دليل حوكمة البنوك على ضرورة تشكيل لجان مراجعة في كل بنك على أن لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة أعضاء، ولم يحدد حد أقصى لعدد الأعضاء (دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية، 2013، 25).

2-3-2-2 سلطات لجان المراجعة:

لكي تقوم لجان المراجعة بمسؤولياتها ومهامها بفعالية عالية، ولكي لا يحدث أي تعارض أو تداخل بين عمل اللجنة وعمل الأجهزة التنفيذية بالشركة، فإنه ينبغي على مجلس الإدارة تحديد سلطات ومسؤوليات لجنة المراجعة في ميثاق مكتوب بصورة واضحة وتفصيلية، بحيث يكون لها الحق في اتخاذ القرارات المتعلقة بالثواب والعقاب للأطراف الأخرى داخل الشركة وحق الحصول على أي معلومات تحتاجها في عملية الإشراف والتقييم للسياسات المتبعة في الشركة (سليمان، 2009، 172).

لذا أوصت لجنة Cadbury (1992, 28)، بأنه يجب أن يكون للجنة المراجعة سلطة مناقشة أي موضوعات تراها مهمة، وأن يكون لها حق الاستعانة بأحد الأطراف الخارجية ذات الخبرة والدراية بالمشكلات التي تواجهها اللجنة والمتعلقة بالنواحي المالية والمحاسبية والقانونية والتي يمكن أن تؤثر على عملية إعداد القوائم المالية وعلى سلامة الإفصاح عن المعلومات التي تظهر بها.

وأما ما يتعلق بسلطات وصلاحيات لجان المراجعة في البنوك التجارية العاملة في الجهورية اليمنية، فقد نص دليل حوكمة البنوك على أن يكون للجنة المراجعة سلطة الحصول على أي معلومات في سبيل ممارسة عملها، ودعوة أي من الأشخاص ذوي الخبرة أو الاختصاص لحضور الاجتماعات للاسترشاد برأيه، ودعوة أي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية لحضور اجتماعاتها، كما أن لها الحق في دعوة مدير المراجعة الداخلية لحضور اجتماعات اللجنة، كما يكون للجنة سلطة الاتصال المباشر بالمراجع الخارجي والاجتماع معه من دون حضور الإدارة (دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية، 2013، 26-27).

2-3-2-3 آليات عمل لجان المراجعة:

يجب أن تقوم الشركة بوضع ميثاق مكتوب للجنة المراجعة يوافق عليه مجلس الإدارة بأكمله، يُبين الإرشادات التي ستعمل لجنة المراجعة طبقاً لها، ويحدد نطاق ومسؤوليات اللجنة وكيفية تنفيذ اللجنة لها، بما في ذلك هيكل اللجنة والعمليات ومتطلبات العضوية، وينبغي أن تكون السياسات والإجراءات التي يتضمنها ميثاق لجنة المراجعة مرنة بدرجة تكفي للاستجابة للظروف المتغيرة، كما ينبغي على كل لجنة مراجعة تقييم مدى كفاية ميثاقها بشكل منتظم لضمان استمرار ارتفاع جودة ونوعية الممارسات المحاسبية وإعداد التقارير المالية (جريجوري وليليين، 2003، 219-220).

ولقد أهتمت عدد من الهيئات العلمية والمهنية بهذا الموضوع، فقد أوصت لجنة (BRC) في الولايات المتحدة الأمريكية جميع الشركات المسجلة في بورصات الأوراق المالية بضرورة كتابة ميثاق للجان المراجعة يتضمن مسؤولياتها وواجباتها والاشتراطات اللازمة في الأعضاء الذين يرشحون للعمل بها، ونشر الميثاق ضمن التقارير التي تصدرها الشركة مرة واحدة كل ثلاث سنوات على الأقل، وذلك بهدف تحفيز أعضاء اللجنة بالوفاء بمسؤولياتهم وفي الوقت نفسه زيادة معرفة المستفيدين من هذه التقارير بطبيعة مسؤوليات لجنة المراجعة وبالخبرات المتوافرة لدى أعضائها؛ الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة المستفيدين في عمل اللجنة (BRC, 1999, 13).

كما أكدت لجنة Cadbury (1992, 28) وكذلك تقرير Smith (2003, 10)، في المملكة المتحدة على ضرورة قيام مجلس الإدارة بكتابة ميثاق للجنة المراجعة وفقاً للظروف الخاصة بكل شركة، يحدد فيه مسؤوليات اللجنة وصلاحيتها، كما يجب أن تقوم اللجنة بمراجعة مسؤولياتها وفعاليتها سنويًا وأن توصي مجلس الإدارة بإجراء التغييرات التي تراها ضرورية، كما يجب على مجلس الإدارة مراجعة فعالية اللجنة سنويًا.

وهناك عدد من الدراسات (السويطي، 2006، 117–118؛ قديح، 2013، 64–65) التي أكدت على أهمية آلية عمل لجنة المراجعة والمتمثلة بما يلي:

1. إدراج جميع المهام والمسؤوليات التي ينبغي أن تقوم بها لجنة المراجعة في ميثاق مكتوب.
2. يقوم رئيس اللجنة بعمله على أساس التفرغ الكامل للتنسيق بين مجلس الإدارة والإدارات والأقسام التنفيذية والأعضاء الآخرين في اللجنة.
3. يقوم البنك بتوفير الموارد اللازمة لقيام اللجنة بمهامها وتحمل مسؤولياتها.
4. أن يكون لديها في كل اجتماع جدول أعمال مكتوب يوزع على أعضاء اللجنة قبل الاجتماع، ويجب أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربعة اجتماعات خلال السنة.
5. أن تدون محاضر اجتماعات اللجنة بشكل مفصل لتكون مرجعًا للجنة يتم الرجوع إليها لمتابعة الإجراءات والمناقشات والتوصيات المرفوعة للأطراف ذات العلاقة، وبيان القضايا التي تمت مناقشتها.
6. تصدر اللجنة تقريرًا سنويًا يُبين المهام المحددة في الميثاق والمهام المنفذة فعلًا والمهام غير المنفذة.
7. يقيم مجلس الإدارة كيفية تحمل اللجنة لمسؤولياتها في جزء من تقريره السنوي يوضح أداء اللجنة.

وأما ما يتعلق بآليات عمل لجان المراجعة في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، فقد أكد دليل حوكمة البنوك على ضرورة قيام كل لجنة بإعداد نظام خاص بها، على أن يحدد بشكل واضح صلاحياتها ومهامها ومسؤوليات، وأن يتم المصادقة عليه من قبل مجلس الإدارة، فضلًا عن توثيق وتصنيف محاضر اجتماعات اللجان أصوليًا (دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية، 2013، 24).

2-3-2-4 أنشطة لجان المراجعة:

تباينت الآراء بين الكتاب والباحثين في علم المحاسبة والتوصيات الصادرة عن اللجان المختصة فيما يتعلق بالأنشطة والمسؤوليات والمهام الملقاة على عاتق لجان المراجعة، حيث لا يوجد تعليمات أو نشرات تلزم لجان المراجعة بأنشطة محددة، وإنما تُمارس كل لجنة أنشطتها وفقًا للظروف المحيطة بها (خلاط ومصلي، 2014، 160-161). وتجدر الإشارة أولًا إلى أن نشاط لجنة المراجعة بالنسبة لإعداد التقارير المالية، هي وظيفة إشرافية رقابية ولا يدخل في دورها إعداد هذه القوائم (كافي، 2013، 245).

ويرى Collier (1993, 30)، أن أنشطة لجان المراجعة تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

1. أنشطة تتعلق بالتقارير الخارجية وتتمثل بالآتي:

أ. مراجعة المبادئ والأساليب المحاسبية المستخدمة والتغيرات المهمة التي حدثت فيها خلال السنة.

ب. مراجعة القوائم المالية السنوية التي تمت مراجعتها والتقارير المرحلية.

2. أنشطة تتعلق بالمراجعين الخارجيين وتتمثل بالآتي:

أ. مناقشة المراجعين في خبراتهم والمشكلات التي تواجههم أثناء القيام بأعمال المراجعة.

ب. مناقشة دلالة وأهمية الأرقام التي تم مراجعتها والملاحظات المرفقة.

ج. فحص وتقييم آراء المراجعين بشأن نظام الرقابة الداخلية بالشركة، والتوصيات التي وجهت للإدارة وما اتخذته الإدارة بشأن تلك التوصيات.

د. فحص العوامل التي تؤدي أو قد تفهم على أنها تضعف من استقلالية المراجع.

3. أنشطة تتعلق بالمراجعين الداخليين وتتمثل بالآتي:

أ. مناقشة مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.

ب. مراجعة خطط وأهداف إدارة المراجعة الداخلية.

ج. مناقشة المراجعين الداخليين في التقارير المالية وما يتم اكتشافه من مخالفات أثناء عملية المراجعة.

د. تقييم مدى كفاية الموارد المخصصة للمراجعة الداخلية.

هـ. فحص تنظيم إدارة المراجعة الداخلية، وخطوات إعداد التقارير، واستقلالية وظيفة المراجعة الداخلية.

في حين يرى تشاركهام (2003، 30-31) أن أنشطة لجان المراجعة تتمثل في أربعة أنشطة رئيسة، وهي: التقارير المالية؛ والرقابة؛ والمراجع الداخلي والخارجي؛ والالتزام بالقوانين واللوائح والإرشادات.

وأما ما يتعلق بأنشطة ومهام لجان المراجعة في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، فقد حدد دليل حوكمة البنوك أنشطة ومهام لجان المراجعة ما يأتي (دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية، 2013، 26-27):

أ. مراجعة البيانات المالية الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة، والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة، ومتابعة القضايا المحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية، وذلك بهدف ضمان عدالة وشفافية التقارير المالية.

ب. تقييم فعالية وكفاية نظم الضبط والرقابة الداخلية، وتشمل مسؤولية اللجنة ما يأتي:

1. تقييم فعالية وكفاية وظيفة المراجعة الداخلية والتأكد من الالتزام بالتعليمات النافذة الصادرة عن الجهات ذات العلاقة.
2. تقييم فعالية وكفاية نطاق وبرامج المراجعة الداخلية.
3. مراجعة نتائج تقارير المراجعة الداخلية والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
4. مراجعة خطط المراجعة المقترحة من قبل إدارة المراجعة الداخلية.
5. التوصية إلى مجلس الإدارة بتعيين مدير وموظفي إدارة المراجعة الداخلية ونقلهم وعزلهم وتحديد أتعابهم وتقييم أدائهم.
6. يكون للجنة سلطة الاتصال المباشر بالمراجع الخارجي، والاجتماع معه بدون حضور الإدارة، وتشمل مسؤولية اللجنة في هذا المجال على ما يأتي:

- التوصية إلى مجلس الإدارة بخصوص تعيين وعزل المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وتقييم أدائه.
- تقييم موضوعية واستقلالية المراجع الخارجي.
- مراجعة خطاب التعيين وقبوله.
- مراجعة نتائج تقارير المراجعة الخارجية وتقارير البنك المركزي والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
- مراجعة العمليات مع الأطراف ذات العلاقة وإحاطة مجلس الإدارة بها.
- التأكد من مدى التزام البنك بالقوانين النافذة ذات العلاقة، والقوانين المنظمة للعمل المصرفي والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي، ومدى التقيد بسياسات البنك ونظامه الداخلي.
- تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع المراجع الخارجي، مرة واحدة على الأقل خلال العام، ومرتين على الأقل مع المراجع الداخلي، كما يحق للمراجع الداخلي والمراجع الخارجي طلب الاجتماع مع الجنة حين تقتضي ضرورة العمل ذلك.
- استقبال جميع البلاغات المقدمة من الموظفين حول أي مخالفات محتملة في المجالات المالية أو القانونية بسرية تامة وفقاً لبرنامج الإبلاغ المالي المعتمد من قبل مجلس الإدارة.

الفصل الثالث

جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي.

تمهيد.

3-1-1 مفهوم الإفصاح المحاسبي.

3-1-2 أهمية الإفصاح المحاسبي.

3-1-3 أهداف الإفصاح المحاسبي.

3-1-4 أنواع الإفصاح المحاسبي.

3-1-5 المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

3-1-6 الأساليب العامة للإفصاح.

3-1-7 العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح.

3-1-8 العوامل المؤثرة على درجة الإفصاح.

3-1-9 متطلبات الإفصاح في ظل دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية.

المبحث الثاني: جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

تمهيد.

3-2-1 مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي:

3-2-2 متطلبات جودة الإفصاح المحاسبي.

3-2-3 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

3-2-4 معايير تحقق جودة التقارير المالية.

المبحث الثالث: أثر فعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي.

تمهيد.

3-3-1 دور لجان المراجعة في الإشراف على التقارير المالية.

3-3-2 دور لجان المراجعة تجاه المراجعة الخارجية.

3-3-3 دور لجان المراجعة تجاه المراجعة الداخلية.

3-3-4 دور لجان المراجعة تجاه نظم الرقابة الداخلية وتقييمها.

الفصل الثالث

جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

تمهيد:

ازداد الإهتمام في العقود الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح؛ لأن عددًا من الجهات ذات المصلحة تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره البنوك والشركات من معلومات، حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على ما تحتاجه منها مباشرة، ومما لا شك فيه أن القصور في متطلبات الإفصاح والشفافية يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة، وذلك نتيجة عدم إظهار البيانات والمعلومات التي تعبر عن الأوضاع الحقيقية للبنوك والشركات الاقتصادية مما يؤدي إلى فقدان الثقة في هذه المعلومات، وبالتالي فقدانها لأهم عناصرها ألآ وهي جودتها، الأمر الذي ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات (سمير، 2014، 2).

إن الإفصاح المحاسبي هو الوسيلة الرئيسة والأداة الفعالة لإيصال نتائج الأعمال للمستخدمين من أجل دعم قراراتهم خصوصًا المتعلقة بمجالات الاستثمار والتمويل، ونظرًا للاهتمام المتزايد من قبل أصحاب الفكر والاختصاص من أكاديميين ومهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة بجدوى الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية، فإن ذلك يؤدي إلى استمرار الضغوط على المهنة لتطوير أدائها في خدمة قطاعات الأعمال من ناحية ودعم نظام الرقابة والمساءلة فيها من ناحية أخرى (أبو حمام، 2009، 46).

وعليه فإن هذا الفصل من الدراسة يتناول ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: الإفصاح المحاسبي.

المبحث الثاني: جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

المبحث الثالث: أثر فعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي.

المبحث الاول
الإفصاح المحاسبي

تمهيد:

يتناول هذا المبحث من الدراسة مفهوم الإفصاح المحاسبي وأهميته وأهدافه وأنواعه، وكذلك المقومات الأساسية للإفصاح، والأساليب العامة للإفصاح، وأخيرًا العوامل المؤثرة على عملية ودرجة الإفصاح المحاسبي، كما يأتي:

3-1-1 مفهوم الإفصاح المحاسبي:

تعددت وجهات النظر واختلفت حول مفهوم وحدود الإفصاح المحاسبي فمنهم من عرفه بأنه: "شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة والضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية" (الشيرازي، 1990، 322).

وعُرف الإفصاح أيضًا بأنه: "بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مصدر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف إلى نقل المعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها"(ملاح، 2017، 170).

وكما عُرف بأنه: "عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للشركة" (أبو زيد، 2011، 480).

بينما عرفه خشارمة بأنه: "تلك المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية بهدف مقابلة احتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال المنشأة، ويشمل الإفصاح أية معلومات إيضاحية محاسبية أو غير محاسبية تاريخية أو مستقبلية تصرح عنها الإدارة وتضمنها التقارير المالية" (خشارمة، 2003، 96).

كما عرف أيضًا بأنه: "تقديم البيانات والمعلومات إلى المستخدمين بشكل صحيح ومضمون وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد"(حنان، 2001، 298).

وعُرف الإفصاح في التقارير المالية بأنه: "عرض المعلومات المهمة للمستثمرين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته، وأن كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها لا تتوقف على مدى خبرة القارئ ولكن على

المعايير المرغوب بها للإفصاح (الإفصاح الكامل، الإفصاح الكافي، الإفصاح المقبول)" (الخطيب، 2002، 153).

من جانب آخر حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن (AICPA) ماهية الإفصاح المناسب عند مناقشتها للمعيار الثالث من معايير التدقيق بما يلي "أن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية، وفقًا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقضي بتوافر عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية)، ويقصد هنا بعنصر الإفصاح، هو أن يكون على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية، وبالمصطلحات المستخدمة فيها، وكذلك بالملاحظات المرفقة بها، وبما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدميها" (كما ورد في العامري، 2010، 479).

3-1-2 أهمية الإفصاح المحاسبي:

تُعتبر أهمية الإفصاح كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسة التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات الهامة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية والواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين الآخرين من هذه المعلومات، كما يستمد الإفصاح أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من المعلومات، والتي تضم المصرفيين والمستثمرين والمقرضين والمراقبين والمحاسبين والأجهزة الحكومية وغيرهم، فضلًا عن الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الجهات بناء على هذه المعلومات، حيث أن الإفصاح غير الكامل أو غير الدقيق قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الجهات الأمر الذي من شأنه أن يكون له آثار سلبية (نوفل، 2016، 14).

وتنبع أهمية الإفصاح المحاسبي للبنوك من طبيعة الخدمات المالية التي يقدمها هذا القطاع، باعتباره الوسيط بين كل من المدخرين والمستثمرين وارتباطه الوثيق بتنمية الأنشطة الاقتصادية وإسهامه على الحفاظ على الثقة بالنظام النقدي، وكذلك فإن الإفصاح في البنوك يعتبر أحد المؤشرات الرئيسة للحكم على مدى سلامة الوضع المالي للبنك وعدم قيام البنوك بالإفصاح عن تقاريرها المالية وأدائها بالدرجة الكافية لتلبية احتياجات الأطراف الخارجية يعد أحد الأسباب الرئيسة والمهمة في حدوث صعوبات ومشكلات للعديد من اقتصاديات دول العالم (محمد، 2001، 15).

ويؤدي الإفصاح المحاسبي دورًا فاعلًا في توفير بيانات ومعلومات محاسبية تساعد متخذ القرار، وبذلك فإن أهمية الإفصاح تنبع من خلال ما يأتي (زوينة، 2010، 13-14):

1. تساعد التقارير المالية في إظهار مدى كفاءة الإدارة في العمليات الاستثمارية المختلفة للوحدة الاقتصادية.

2. الاعتماد على تلك المعلومات في رسم الخطط والبرامج للوصول إلى الأهداف المنشودة للوحدة الاقتصادية.
3. تساعد معلومات التقارير المالية في إمداد المستثمرين والدائنين بالمعلومات اللازمة لهم حتى تمكنهم من اتخاذ القرارات الملائمة لأهدافهم.
4. تساعد معلومات قائمة الأرباح والخسائر على بيان جهود الإدارة في مجال خلق الإيرادات ونجاحها في تحقيق الأهداف الربحية خلال مدة معينة، فضلاً عن بيان أثر قرار التمويل والاقتراض على نتيجة الأعمال (الربح).
5. تقديم المعلومات المهمة ذات الأثر المالي للجهات المختلفة مثل مصلحة الضرائب.
6. خدمة وإمداد المستخدمين للتقارير المالية بالمعلومات المقارنة، وذلك بهدف تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق دخل.
7. تقديم معلومات واضحة عن العمليات والأحداث المالية والتي تساعد في تحسين وظيفة التنبؤ.
8. تساعد المعلومات المحاسبية في إعداد التقارير الخاصة بأنشطة الوحدة الاقتصادية ذات الأثر على المجتمع، والتي يمكن أن تقبل القياس أو التحديد أو الوصف، والتي تشكل أهمية بالنسبة لدور الوحدة الاقتصادية في خدمة البيئة الاجتماعية التي تتواجد فيها.

3-1-3 أهداف الإفصاح المحاسبي:

يهدف الإفصاح المحاسبي في التقارير والقوائم المالية إلى تقديم البيانات والمعلومات المحاسبية إلى مستخدميها بصورة كاملة وصحيحة وملائمة بغرض مساعدتهم على اتخاذ القرارات وهناك اتجاهين في بيان أهداف الإفصاح المحاسبي هما (حسن، 2017، 915-916):

3-1-3-1 الاتجاه التقليدي في الإفصاح:

هو الذي يهدف إلى تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر محدود المعرفة مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية، والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد وفي ذلك كله حماية لهذا المستثمر من التعامل غير العادل في سوق المال.

3-1-3-2 الاتجاه المعاصر في الإفصاح:

يهدف إلى تقديم المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، وفي ظل هذا الهدف فإن نطاق الإفصاح لم يعد قاصرًا على تقديم المعلومات المالية التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي، بل يتسع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرين الواعيين والمحللين الماليين في اتخاذ قراراتهم.

كما يهدف الإفصاح المحاسبي إلى تقديم معلومات للمستخدمين من أجل (أبو جراد، 2015، 112):

1. وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة لبنود قائمة المركز المالي.
2. وصف العناصر غير المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر مثل مبلغ الضرائب المؤجل غير المعترف به.
3. توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقييم المخاطر والاحتمالات للعناصر المعترف بها وغير المعترف بها.
4. تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات.
5. تقديم معلومات عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية.
6. مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على استثماراتهم.

3-1-4 أنواع الإفصاح المحاسبي:

يظهر التطور في الفكر المحاسبي اتجاهًا متزايدًا نحو التوسع في الإفصاح المحاسبي وتعدد مجالاته إلى درجة أن المحاسبين أخذوا يطمحون إلى تسجيل أحداث غير مالية لا يمكن التعبير عنها بأرقام في سجلاتهم، ويحاولون باستمرار تذليل العقبات التي تحول دون هذا الهدف، ولكن هناك من يرى أنه من الصعب وضع مفهوم موحد للإفصاح المحاسبي يرضي جميع المستخدمين، بل ومن المستحيل أن يتفق المحاسبون على إطار محدد للإفصاح، لذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار الهدف من إعداد البيانات المحاسبية والفئات المستفيدة منها (زيود وآخرون، 2007، 186)، ولذلك يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح تبعًا للأهداف من خلال الآتي:

3-1-4-1 الإفصاح الكامل:

يشير الإفصاح الكامل إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم(زيود وآخرون،2007، 186).

3-1-4-2 الإفصاح العادل:

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المعنية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة فئة أخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن (بخيت، 2014، 525).

3-1-4-3 الإفصاح الكافي:

يشمل الإفصاح الكافي تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الاولى كونه يؤثر تأثيرًا مباشرًا في اتخاذ القرار ناهيك عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد (دلال، 2011، 138).

3-1-4-4 الإفصاح الملائم:

وهو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي المعلومات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية (أبو حمام، 2009، 49).

3-1-4-5 الإفصاح التفاضلي:

تعرض بعض أدبيات المحاسبة لمفهوم الإفصاح التفاضلي حيث يتم التركيز في القوائم المالية بصورة ملخصة ومختصرة على التفاضل أو التفاوت بين البنود بعقد المقارنات لتوضيح التغيرات الجوهرية وتحديد الاتجاه العام لتلك التغيرات أو التفاضل، ويعتمد مدخل الإفصاح التفاضلي على التقارير السنوية المختصرة بحجة أن بعض المساهمين يحتاجون إفصاح شامل، ولكن الكثير منهم لا يحتاجون إلا إلى معلومات مالية ملخصة وذات تحليل فني أقل، أي أن مؤيدي الإفصاح التفاضلي يفترضون مستثمرًا أقل دراية واستيعابًا من المستثمر العادي الذي تفترضه مهنة المحاسبة، وبصورة عامة فإن استخدام القوائم المالية الملخصة والمختصرة مازال محل خلاف وهو إجراء غير مقبول عمومًا (حنان، 2006، 475).

3-1-4-6 الإفصاح التقليدي(الوقائي):

يعني الإفصاح التقليدي أن يتم الإفصاح في التقارير والقوائم المالية عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن بهدف حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي يكون لديه قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية، لذلك يجب أن تكون المعلومات المالية على درجة عالية من الموضوعية حتى لا يساء استخدامها، وحتى لو ترتب على ذلك استبعاد كثير من المعلومات التي قد تكون ملائمة (الشيرازي، 1990، 324).

3-1-4-7 الإفصاح الإعلامي أو التثقيفي:

يتطلب هذا النوع من الإفصاح مستثمرًا حصيف ذا دراية واطلاع واسعين، ويمتلك القدرة على التحليل وعقد المقارنات وإجراء التنبؤات بطريقة مهنية، ويتسم هذا الإفصاح عمومًا باتجاه متزايد نحو التوسع في الإفصاح والتعدد في مجالاته، وليس بالتركيز فقط على المعلومات المحاسبية المالية وإنما يشمل معلومات غير مالية كمية ووصيفة، مثل معلومات كمية عن الطاقة الإنتاجية للوحدة المحاسبية، وعن كفاية

ومؤهلات العاملين وتطور كفاءتهم وإنتاجيتهم، ولقد ظهر هذا الاتجاه في إطاره المفاهيمي على معيار منفعة المعلومات في اتخاذ القرارات والتأكيد على ملاءمتها إلى جانب موثوقيتها (حنان، 2006، 488).

3-1-5 المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على المقومات الرئيسة الآتية:

3-1-5-1 تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من تستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من تستخدمها بصورة غير مباشرة، ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية، الملاك الحاليون والمحتملون، والدائنون، والمحللون الماليون، والموظفون، والجهات الحكومية وغيرها، وعليه فإن الأغراض التي سوف تستخدم فيها المعلومات ستكون مختلفة؛ لذلك يجب أن يتم تحديد الجهة أو الفئة المستخدمة للمعلومات قبل تحديد غرض استخدامها، حيث أن تحديد الجهة سوف يساعد على تحديد الخصائص الواجب توافرها في تلك المعلومات سواءً من حيث المحتوى أو من حيث الشكل وطريقة العرض (مطر، 2014، 342-343).

كما أن مدى الاستفادة من هذه المعلومات تتوقف بشكل كبير على مدى ما تمتلكه الجهة المستخدمة لها من مهارة وخبرة في تفسيرها، مما يعني أن معلومات معينة قد تكون ملائمة لاستخدامات جهة أو فئة معينة، ليس بالضرورة أن تكون ملائمة لاستخدامات جهة أو فئة أخرى لا تمتلك المهارة والخبرة لفهم تلك المعلومات (مطر، 2004، 337).

وفي عالم مهنة المحاسبة استقر الرأي النهائي على جعل المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية ممثلًا في مجموعة من الفئات التي يُحتمل استخدامها للتقارير المالية، لذا صُممت القوائم المالية من حيث الشكل والمحتوى لتخدم الأغراض العامة والعريضة لجميع الفئات المستخدمة لهذه القوائم مع التركيز على فئات الملاك الحاليين والمحتملين والدائنين (مطر، 2014، 344).

3-1-5-2 تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية:

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بخاصية أساسية هي خاصية ملائمة المعلومات، وفي هذا الإطار تلتقي وجهتا نظر كل من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين وجمعية المحاسبة الأمريكية التي عبرت عن وجهة نظرها في أحد تقاريرها لعام 1966م بالقول: في حين تعد المادية أو الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، تعد الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، لذلك تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة والغرض الرئيس لاستخدامها من جهة أخرى، لذا لابد قبل تحديد ما إذا كانت معلومات معينة ملائمة أو

غير ملائمة من أن يحدد أولًا الغرض الذي ستستخدم فيه، إذ أن معلومة ملائمة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لمستخدم آخر أو غرض آخر(الحيالي، 2007، 374-375).

3-1-5-3 تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية الأساسية وهي: قائمة المركز المالي، وقائمة الأرباح والخسائر، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، فضلًا عن المعلومات التي تعرض في الملاحظات والإيضاحات والملاحق المرفقة بالقوائم المالية، والتي تعد جزءً لا يتجزأ من هذه القوائم، حيث يتم إعداد القوائم المالية وفقًا لمجموعة من الافتراضات والأعراف والمبادئ المحاسبية وضمن قيود ومحددات على نوع وكمية المعلومات التي تظهر في تلك القوائم (آل غزوي والحيالي، 2015، 85-86).

3-1-5-4 تحديد أساليب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

إن القدرة على قراءة التقارير المالية ومضمونها يتطلب قدرًا كبيرًا من المهارة والخبرة، وعليه يجب أن يراعي معدو القوائم المالية عدم عرض المعلومات في مكان يصعب الاهتداء إليه، أو عدم قابليتها للقراءة والفهم من قبل مستخدمي البيانات المالية، لذا يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها وترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة (مطر، 2004، 346).

وقد جرى العرف على أن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات مستخدميها في صلب القوائم المالية في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصًا التفاصيل، أما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم أو في جداول أخرى مكملة تلحق بها كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية (مطر، 2004، 347).

3-1-5-5 توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يعد التوقيت المناسب من الصفات المهمة لخاصية ملائمة المعلومات المحاسبية، فإذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم التقارير فإن المعلومات قد تفقد ملائمتها، لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين رفع التقارير في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة، وحتى يكون الإفصاح مفيدًا وفعالًا فإنه فضلًا عن اشتراط أن تكون هذه المعلومات كافية وموثوقة وقابلة للمقارنة والفهم، يجب أن يتوفر التوقيت الملائم في إعدادها وعرضها وتقديمها لمستخدمي تلك المعلومات وتتناقص منفعة المعلومة ثم تزول إذا أتت في غير وقتها، إذ أن المنفعة التي يحققها متخذ القرار ترتبط بمدى حصوله على المعلومات المناسبة في الوقت المناسب، لذلك حرصت قوانين الشركات في الدول المختلفة وتعليمات هيئات أسواق المال العالمية أن تلزم الشركات في تلك الأسواق بأن تقوم بإعداد وعرض هذه المعلومات خلال فترة زمنية معقولة من

تاريخ انتهاء السنة المالية أو الفترة المرحلية وتزويد هيئة الأوراق المالية بنسخ من قوائمها المالية الربعية أو نصف السنوية بهدف توفير المعلومات الحديثة والمستمرة على فترات متقاربة للمتعاملين في الأسواق المالية (آل غزوي والحيالي، 2015، 87).

3-1-6 الأساليب العامة للإفصاح المحاسبي:

توجد عدد من الأساليب التي يمكن استخدامها لغرض الإفصاح عن المعلومات المالية، وبيان أثر الأحداث الاقتصادية في التقارير المالية أو ملاحقاتها، وتعتبر هذه الأساليب مكملة لبعضها البعض، ولا تحل محل بعضها البعض، إذ يتوقف استخدام أي من هذه الأساليب على طبيعة ونوعية ودرجة أهمية المعلومات، فهناك معلومات تعتبر معلومات أساسية ويجب إظهارها ضمن المكونات الأساسية للقوائم المالية، وهناك معلومات أخرى ثانوية يتطلب الإفصاح عنها، ولكن في الملحقات للقوائم المالية أو في الهوامش، وأن معيار التفرقة بين ما هو مهم ومن صلب مكونات القوائم المالية وبين ما هو ذو أهمية محدودة يتوقف على مجموعة من العوامل، منها حجم ونوعية النشاط والدرجة التنافسية الموجودة للشركة. كما أن هناك معلومات مهمة، ولكن لا يتم الإفصاح عنها ضمن المكونات الأساسية للقوائم المالية، وذلك نظرًا لطبيعتها الوصفية، وحتى لا تكون عملية الإفصاح غير منتظمة وعشوائية، هناك مجموعة من الأساليب العامة للإفصاح التي تتمتع بدرجة عالية من القبول والاتفاق بين أوساط المحاسبين والمستخدمين للقوائم المالية منها (أبو زيد، 2011، 485-486):

1. **إعداد القوائم المالية وترتيب بنودها:** يعتبر عرض القوائم المالية وترتيب مكوناتها وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها جزءً مهمًا من الإفصاح المحاسبي، حيث يسهل عملية قراءتها وفهمها وإمكانية مقارنتها من قبل المستخدمين واستخلاص المعلومات.
2. **الملاحظات الهامشية:** تستخدم الملاحظات الهامشية لتوضيح أو تفسير أو إضافة معلومات أقل أهمية والمتعلقة بعناصر القوائم المالية والتي يمكن إظهارها في صلب القوائم المالية، وقد تحتوى الملاحظات الهامشية على معلومات كمية أو وصفية. وبشكل عام يمكن أن تستخدم الملاحظات الهامشية في الإفصاح عن معلومات مثل: الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي، والإفصاح عن الطرق والمبادئ المحاسبية المتبعة، والإفصاح عن الحقوق والالتزامات، والإفصاح عن الالتزامات المُحتملة.
3. **الملاحق:** تشتمل الملاحق على قوائم إضافية، ترفق مع القوائم المالية الأصلية، ويتم من خلالها إعطاء تفاصيل عن بعض البنود الواردة بالقوائم المالية والتي لا تستوعبها الملاحظات الهامشية، ومن هذه القوائم الإضافية، قائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة الأصول الثابتة وطرق الاستهلاك، وقائمة المخزون السلعي، وقائمة المدينين ومخصص الديون المشكوك فيها، وقائمة المركز المالي على أساس التغير في المستوى العام للأسعار.

4. **المعلومات الموجودة من خلال الأقواس:** تستخدم الأقواس في القوائم المالية لتوضيح الأرقام الظاهرة بالقوائم المالية، والتي يصعب فهم طرق احتسابها أو سبب ظهورها من قبل المستخدمين غير الملمين بالمحاسبة، مثل بيان الطريقة المستخدمة للوصول إلى الرقم الظاهر بالقوائم المالية.

5. **أساليب أخرى:**

أ- **تقرير المراجع الخارجي:** يتضمن تقرير مراجع الحسابات نتيجة الفحص للقوائم المالية من حيث مدى دقة المعلومات التي تحتويها ومدى تمثيلها بصدق وعدالة للعمليات التي تمت بالمشروع عن فترة مالية معينة، وعلى ذلك يجب أن يشير تقرير مراجع الحسابات إلى أن القوائم المالية قد تم إعدادها طبقًا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وإلى عدم وجود تغيير في هذه المبادئ من فترة مالية لأخرى (المحاميد، 2015، 65).

ب- **تقرير مجلس الإدارة:** يتضمن تقرير مجلس الإدارة معلومات عامة عن الشركة وأهدافا ومركزها المالي والتسويقي، كما يتضمن معلومات عن الإنتاج ودرجة نمو المبيعات والأرباح والعوامل المؤثرة في نشاط الشركة في المستقبل، وتقرير مجلس الإدارة بهذا المعنى لا يحتوي على معلومات مالية كافية يمكن الاعتماد عليها من جانب المحلل المالي أو المستثمرين والدائنين وغيرهم، كما أن المعلومات الواردة به لا تخضع لمراجعة مراجع الحسابات ومع ذلك فقد يحتوي هذا التقرير على بعض المعلومات التكميلية الأخرى التي قد يحتاج إليها متخذو القرارات الاقتصادية (إبراهيم ومحمد، 2016، 109).

3-1-7 العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح المحاسبي:

هناك مجموعة من العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح بالقوائم المالية، ومن أهم المحددات الرئيسة على نوعية الإفصاح وحجمه بالقوائم المالية ما يأتي (أبوزيد، 2011، 486-492):

3-1-7-1 نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم: لابد أن تعطي الشركات إهتمامًا خاصًا في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، حيث يكون من الطبيعي أن تختلف المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين في كل دولة.

3-1-7-2 الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح: وتتمثل في الجهات المنظمة والمسؤولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح، حيث تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمد بكل دولة، إذ نجد في عدد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح غالبًا ما تكون من المنظمات المهنية والحكومية من خلال القوانين واللوائح.

3-1-7-3 المنظمات والمؤسسات الدولية: فضلًا عن المنظمات والقوانين المحلية فإن المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، ومن أهم هذه المنظمات مجلس المعايير

المحاسبية الدولية (IASB)، إذ تحاول تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي، من خلال إصدارها مجموعة من المعايير المحاسبية ومنها المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

3-1-8 العوامل المؤثرة على درجة الإفصاح المحاسبي:

تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بعدد من العوامل بعضها يتعلق بالمجتمع الذي تعد فيه التقارير المالية (العوامل البيئية)، وبعضها يتعلق بالمعلومات المالية التي يتعين الإفصاح عنها، والبعض الآخر يتعلق بالوحدة الاقتصادية ذاتها، وتتضح العلاقة بين هذه العوامل ودرجة الإفصاح فيما يأتي:

3-1-8-1 عوامل بيئية:

تختلف التقارير المالية من دولة لأخرى لأسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية وعوامل أخرى ناتجة عن حاجة المستفيدين إلى مزيد من المعلومات الإضافية المتعلقة بالعوامل البيئية، ويبدو ذلك واضحًا من المقارنة بين التقارير المالية التي تعد في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث حدد قانون الشركات في إنجلترا التقارير التي يجب إعدادها وطرق عرض المعلومات المالية في القوائم المالية، والعلاقة بين هذه المعلومات والمعلومات الأخرى الواردة بتقرير مجلس الإدارة، بينما لا يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية قانون للشركات يحدد المعلومات التي يجب أن ترد بالتقارير المالية، وإنما تعد في ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة، وقد يرجع هذا الاختلاف إلى السلطة التي تشرف على هذه الشركات وتراقبها ومدى حاجة المستفيدين لها (آل غزوي والحيالي، 2015، 101-102).

3-1-8-2 عوامل تتعلق بالمعلومات المالية:

تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر عدد من الخصائص للحكم على كفاءتها، وأهمها أن تكون المعلومات المالية ملائمة وأن تكون معبرة بصدق عما تستهدف أن تعبر عنه، بالإضافة لقابليتها للمقارنة والتحقق والفهم وأن تتوفر في الوقت المناسب، وفي هذا الصدد أشارت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية إلى أن المعلومات الواردة في التقارير المالية ليست إلا أداة تتوقف منفعتها على مدى الاستفادة منها (رزق، 2013، 35).

3-1-8-3 عوامل تتعلق بالوحدة الاقتصادية:

تتأثر درجة الإفصاح بظروف الوحدة الاقتصادية ذاتها حيث أثبتت عدد من الدراسات الميدانية أن هناك علاقة كبيرة بين درجة الإفصاح وبعض المتغيرات المرتبطة بالوحدة الاقتصادية كحجم أصولها وعدد مساهميها وتسجيلها أو عدم تسجيلها في سوق الأوراق المالية، والصفات الذاتية للمراجع الخارجي الذي يقوم بفحص حسابات الشركة ودفاترها ومدى التزامه بالقواعد المهنية التي يفرضها دستور المهنة التي ينتمي اليها (رزق، 2013، 35).

3-1-9 متطلبات الإفصاح في ظل دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية:

تضمن دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية عدد من متطلبات الإفصاح المحاسبي والمتمثلة في الآتي (دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية، 2013، 38-41):

3-1-9-1 أحكام عامة:

1. يجب إتباع مبدأ الإفصاح والشفافية في جميع عمليات وأنشطة البنك وعلى مجلس الإدارة نشر المعلومات المالية وغير المالية التي تهم المودعين والمستثمرين سواءً من خلال التقرير السنوي للبنك أو الموقع الإلكتروني للبنك ويجب أن يكون نوع وطبيعة المعلومات التي تنشر مناسباً لحجم البنك وأنشطته وتقييم مخاطرة.
2. يجب أن تشمل عملية الإفصاح على الأقل ما يأتي:

أ. الإفصاح الشامل وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) والقوانين النافذة ذات العلاقة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي، وذلك عند إعداد البيانات المالية للبنك.

ب. الإفصاح بشكل منتظم في الأوقات المحددة وبدون أي تأخير، عن البيانات المالية السنوية والتقارير الدورية على الموقع الإلكتروني للبنك وفي الوسائل الأخرى الملائمة باللغة العربية وفقًا للتعليمات النافذة.

3. يجب على البنك فيما يخص جميع تقاريره السنوية والدورية والتصريحات والملخصات الدورية الالتزام بتقديم معلومات دقيقة وموضوعية وقابلة للفهم والمقارنة.
4. يجب أن يتضمن التقرير السنوي للبنك وتقاريره الدورية فقرة تتعلق بالإفصاح عن ملاحظات وتحليلات الإدارة التي تضم معلومات مالية وغير مالية تتيح للمستثمرين إدراك نتائج عمليات البنك ووضعه المالي، بما في ذلك الأثر المحتمل للاتجاهات والأحدث الحالية والمتوقعة وحالات عدم التأكد.
5. يجب على مجلس الإدارة الإفصاح عن الأحداث الجوهرية وبعد الحصول على موافقة الجهات المختصة (إذا تطلب الأمر ذلك).

3-1-9-2 الإفصاح عن الجوانب التنظيمية والإدارية:

يجب أن يتضمن التقرير السنوي للبنك والموقع الإلكتروني الإفصاح الكامل عن الجوانب التنظيمية والإدارية ومنها ما يأتي:

1. أهداف البنك ومواثيق وسياسات العمل والأخلاقيات وتقييم أداء البنك مقارنة بتلك المواثيق والسياسات، مع الإشارة بشكل خاص إلى السياسات والإجراءات المتعلقة بالحوكمة لدى البنك مع ضرورة إعطاء صورة عامة عن مدى امتثال البنك بتطبيقها، ويجب الإفصاح عن أسباب عدم الامتثال في حال حدوثه.

2. مجلس الإدارة:

أ. معلومات عن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة: مؤهلاته وخبراته، ومقدار حصته في رأس مال البنك، وفيما إذا كان مستقل، تنفيذي أو غير تنفيذي، عضويته في لجان المجلس، تاريخ تعيينه في المجلس، وعدد مرات حضوره مجلس الإدارة ولجانه وفيما إذا ما كان عضوًا في مجالس إدارة أخرى، ومشاركتهم في وظائف الإدارة التنفيذية والمكافآت/الرواتب التي حصل عليها من البنك والقروض والتسهيلات التمويلات الممنوحة من البنك وأي عمليات أخرى بين البنك والعضو أو شركاته أو الأطراف ذات العلاقة والمصالح المرتبطة به.

ب. عدد اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه.

ج. واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة.

د. دورية إجتماعات مجلس الإدارة.

هـ. معايير الأداء المعتمدة لتقييم فعالية مجلس الإدارة ككل وفعالية كل عضو من أعضائه.

و. استقالات الأعضاء خلال السنة.

3. اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة: من حيث تشكيل اللجنة، والواجبات والمسؤوليات، وعدد اجتماعات اللجنة، وعدد الاجتماعات التي حضرها كل عضو.

4. الإدارة التنفيذية: المؤهلات والخبرات، الواجبات والمسؤوليات، مستويات رفع التقارير، المكافآت والرواتب للمدراء التنفيذين في البنك والقروض والتسهيلات التمويلات التي حصلوا عليها من البنك وأي عمليات أخرى بين البنك وبينهم أو شركاتهم أو الأطراف ذات العلاقة والمصالح المرتبطة بهم.

5. الهيكل التنظيمي للبنك.

6. هيكل الملكية الأساسي بما في ذلك المساهمين الرئيسيين وحقوق التصويت والمالكين المستفيدين أو مشاركتهم في وظائف الإدارة التنفيذية.

7. الإفصاح كحد أدنى عن المساهمين الرئيسيين سواء كان شخص طبيعي أو شخصية إعتبارية تتملك بشكل مباشر أو غير مباشر ما نسبته 5% أو أكثر من رأس مال البنك.

8. سياسات التعويضات والمكافآت المتبعة في البنك.

9. سياسات البنك المتعلقة بتعارض المصالح، وكيفية إدارة البنك لحالات التعارض التي لا تنسجم مع تلك السياسات.

10. الإفصاح عن التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والشركات التابعة لهم والمصالح المرتبطة بهم بشكل مباشر أو غير مباشر، وأيضًا طبيعة وحجم تلك التعاملات.

11. ملخص عن أهم التغيرات الاقتصادية وتأثيرها على البنك.

المبحث الثاني
جودة الإفصاح في القوائم المالية

تمهيد:

ازداد الإهتمام في العقود الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح؛ لأن عددًا من الجهات ذات المصلحة تعتمد بشكل كبير في قراراتها على ما تنشره البنوك والشركات من معلومات، حيث لا تملك هذه الفئات سلطة الحصول على ما تحتاجه منها مباشرة، ومما لا شك فيه أن القصور في متطلبات الإفصاح والشفافية يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة، وذلك نتيجة عدم إظهار البيانات والمعلومات التي تعبر عن الأوضاع الحقيقية للبنوك والشركات الاقتصادية مما يؤدي إلى فقدان الثقة في هذه المعلومات، وبالتالي فقدانها لأهم عناصرها ألآ وهي جودتها؛ الأمر الذي ينعكس على اتخاذ القرار من جانب المساهم أو المستثمر المهتم بهذه المعلومات والبيانات (سمير، 2014، 2).

3-2-1 مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي:

يعتبر مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي عملية معقدة كونه مفهوم متعدد الأوجه يتوقف على ما يعتقده المستثمرين حول دقة وكفاية المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية، ولذلك ظهرت اتجاهات ودراسات مختلفة في الأدب المحاسبي لتوضيح المقصود بجودة الإفصاح المحاسبي من أهمها:

الاتجاه الأول: يرى أن جودة الإفصاح المحاسبي هو درجة التفصيل التي تكون عندها مفردات المعلومات المطلوب الإفصاح عنها، وفي هذا الاتجاه يعتبر جودة الإفصاح مرادفاً لكثافة الإفصاح المحاسبي (محمود، 1999، 17).

الاتجاه الثاني: ويقصر جودة الإفصاح المحاسبي على زيادة كمية ونوعية المعلومات المعروضة في التقارير المالية، وفي هذا الاتجاه يعتبر جودة الإفصاح مرادفًا للتوسع في الإفصاح المحاسبي (مراد، 1997، 220).

الاتجاه الثالث: وينظر إلى جودة الإفصاح المحاسبي على أنه كمية ونوعية المعلومات التي تغطي حدود الإشراف والقياس والمجالات التي تتعد تلك الحدود لكي تتيح المعلومات الملائمة لفئات المستخدمين، والمعلومات التي تعطي تلك الفئات صورة صحيحة واضحة عن عمليات المنشأة، وفي هذا الاتجاه يعتبر جودة الإفصاح مرادفاً لمفهوم الشفافية والشمولية في الإفصاح (محمد، 2013، 162).

ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المفيدة، والمعبر عنها بالفائدة المرجوة من إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات، التي تنتج عن تطبيق الطرق والاساليب المحاسبية البديلة (الشيرازي، 1990، 195).

كما عرفها قدوري بأنها: "مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب ان تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها" (قدوري، 2012، 86).

ويرى محمد (2013، 162) أن مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي مفهوم نسبي قد يتحقق عند توافر أربعة شروط أساسية بالإفصاح المعلن في القوائم المالية وهي:

1. الشفافية: وذلك من خلال الإفصاح عن كافة الأحداث والعمليات والتوقعات الأساسية.
2. الإفصاح الكامل: وذلك بتوفير المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة.
3. خاصية القابلية للمقارنة: وذلك من خلال تحديد السياسات المحاسبية الواجب إتباعها، هذا فضلًا عن ضرورة الإفصاح عن أي تغيير يحدث في هذا الشأن، وضرورة إجراء التسويات المتعلقة بالفترات السابقة حتى تضمن تحقق هذه الخاصية.
4. جودة المحتوى: وذلك من خلال توافر خاصيتي الملائمة والتعبير الصادق في المعلومات التي تم الإفصاح عنها في القوائم المالية للمؤسسات المالية.

3-2-2 متطلبات جودة الإفصاح المحاسبي:

تعتمد الجودة العالية للتقارير المالية على البنية الأساسية المساعدة التي تعمل على ضمان تفسير وترجمة وتطبيق تلك المعايير بطريقة دقيقة، وعلى تحديد الموضوعات والمشكلات وحلها بسرعة، وتتضمن هذه البنية الأساسية ما يأتي (السعدني، 2009، 21):

1. وجود معايير ذات جودة عالية للعملية المحاسبية.
2. ضرورة وجود شركات مهنية متخصصة ومستقلة للتدقيق مع وضع رقابة قومية فعالة للجودة.
3. ضرورة الوفاء بمتطلبات الرقابة للجودة من جميع نواحي مهنة المحاسبة.
4. إطلاع لجنة الأوراق المالية على وضع المعايير المحاسبة.
5. ضرورة إشراف لجنة الأوراق المالية على عمليات الترجمة والتفسير والتطبيق للمعيار من خلال عملية إعادة النظر والتعليق التي يقوم بها قسم تمويل الشركات المساهمة.

3-2-3 الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية:

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية ذات فائدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية ومنهم المستثمرين الحاليون والمرتقبون، والمقرضين وغيرهم، والتي تجعل المعلومات المالية ذات جودة عالية. ويقسم الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة إلى مجوعتين، المجموعة الأولى هي الخصائص النوعية الأساسية وتتكون من الملائمة والتعبير الصادق، والمجموعة الثانية وهي الخصائص المعززة أو الداعمة للخصائص النوعية

وتشمل القابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، والتوقيت المناسب، والقابلية للفهم (حميدات، 2014، 10). وفيما يلي بيان لتلك الخصائص:

3-2-3-1 الخصائص النوعية الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية:

وتشمل الخصائص النوعية الأساسية الخاصيتان التاليتان:

أولًا: خاصية الملائمة:

يقصد بها وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة، فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار، وغياب تلك المعلومات يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة (حنان، 2006، 199- 200).

وتعتبر المعلومات المالية ملائمة إذا كانت تتميز بالقيمة التنبؤية أو القيمة التأكيدية أو كلاهما، ويكون للمعلومات المالية قيمة تنبؤيه إذا كان من الممكن استخدامها من قبل مستخدمي المعلومات للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية والأداء المتوقع للمنشأة في الفترات القادمة وبقدرة المنشأة في مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة. أما القيمة التأكيدية فتتوفر في المعلومات المالية إذا كانت توفر تغذية عكسية (راجعة) حول التقييمات السابقة سواء بتأكيدها أو تغييرها (حميدات، 2014، 11).

ثانيًا: خاصية التعبير الصادق:

حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في المنشأة والظواهر التي يجب أن تعبر عنها وتصورها، وحتى تصور المعلومات المالية الأحداث والعمليات والظواهر بصدق يجب أن تكون كاملة، ومحايدة، وخالية من الأخطاء، ولا يتوقع أن تتحقق هذه الخصائص بالكامل لكن المقصود أن تتحقق لأقصى قدر ممكن. وفيما يلي شرح مختصر لهذه الخصائص (حميدات، 2014، 12):

وتعني خاصية كاملة: أن تعبر المعلومات المالية عن كافة المعلومات الضرورية لفهم مستخدمي المعلومات للأحداث التي يتم التعبير عنها، بما في ذلك المعلومات الوصفية والتوضيحية.

وتعني خاصية الحياد: أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، بحيث لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من مستخدمي المعلومات المحاسبية على حساب الأطراف الأخرى، أو لتحقيق غرض أو هدف محدد وإنما للاستخدام العام من دون تحيز.

وتعني خاصية الخلو من الأخطاء: أن لا تكون هناك أخطاء أو حذف في وصف وبيان الأحداث الاقتصادية، ولا يوجد أخطاء في عملية معالجة المعلومات المالية المفصح عنها.

3-2-3-2 الخصائص الداعمة (المعززة) للخصائص النوعية الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية:

هي الخصائص التي يتيح توفرها فائدة أكبر للمعلومات ولعل توفرها يعزز من فائدة الخصائص الأساسية التي سبق ذكرها، وتتمثل هذه الخصائص بما يأتي:

أولاً: خاصية القابلية للمقارنة:

تعني إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات مالية سابقة للشركة نفسها، أو مقارنة القوائم المالية للشركة مع القوائم المالية لشركة أخرى للفترة نفسها، مما يساعد مستخدمي المعلومات في اتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بقرارات الاستثمار والتمويل وتتبع أداء الشركة ومركزها المالي من فترة لأخرى، وإجراء المقارنات بين المنشآت المختلفة (حميدات، 2014، 13).

كما تقتضي عملية المقارنة الثبات في تسجيل الأحداث الاقتصادية والتقرير عنها بطريقة ثابتة من فترة لأخرى، لذلك فالثبات يتضمن تطبيق الإجراءات المحاسبية نفسها على الأحداث المماثلة في المنشأة الواحدة عبر الزمن من فترة إلى أخرى، كذلك تطبيق نفس السياسات والمفاهيم والطرق والإجراءات لكل عنصر من العناصر في القوائم المالية (حنان، 2006، 216-217).

ثانيًا: القابلية للتحقق:

تعني درجة الاتفاق بين الأفراد المستقلين والمطلعين الذين يقومون بعملية القياس باستخدام نفس أساليب القياس، أي مدى وجود درجة عالية من الإجماع بين المحاسبين المستقلين عند استخدامهم نفس طرق القياس والخروج بنتائج متشابهة للأحداث الاقتصادية بحيث تتحقق خاصية التمثيل الصادق أيضًا(حميدات، 2014، 13).

وكما تعني أيضًا القدرة على الوصول إلى النتائج نفسها من قبل أكثر من شخص، إذا ما تم استخدام نفس الطرق والأساليب التي استخدمت في قياس المعلومات المحاسبية، وغالبًا ما يستخدم مصطلح مرادف للتحقق وهو الموضوعية (الجرجاوي، 2015، 10).

ثالثًا: خاصية التوقيت المناسب:

يقصد بها توفير المعلومات والقوائم المالية والمحاسبية لمتخذي القرارات في حينها، أي قبل أن تفقد المعلومات أهميتها وقدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات (الشيرازي، 1990، 201).

رابعًا: القابلية للفهم:

تعني قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية أن يتم تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق، ويفترض أن لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة وفي أعمال المنشأة ونشاطاتها الإقتصادية، ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية

المقدمة في التقارير المالية للشركة، كما يجب أن تكون المعلومات المالية المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة، إلا أن ذلك لا يعني عدم عرض المعلومات المحاسبية المتعلقة بالعمليات والأحداث المعقدة، ولكن يجب أن تكون معروضة بشكل سهل وواضح ومفهوم ما أمكن (حميدات، 2014، 14).

3-2-4 معايير تحقق جودة التقارير المالية:

لكي يستطيع متخذ القرار الاعتماد على التقارير المالية، يجب أن تكون هذه التقارير ذات جودة عالية، ولكي تكون ذات جودة عالية يجب توافر الخصائص النوعية في المعلومات التي توفرها تلك التقارير، وتتحقق جودة المعلومات من خلال توفر المعايير الآتية:

3-2-4-1 معايير قانونية: تسعى العديد من المؤسسات المهنية في عدد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها (أبو حمام، 2009، 58) .

3-2-4-2 معايير رقابية: ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية، وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياساتها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم للمخاطر وتحليل العمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة (عبدالله، 2016، 162).

3-2-4-3 معايير مهنية: تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما أبرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالملائمة والتعبير الصادق(قاسم، 2017، 117).

3-2-4-4 معايير فنية: إن توافر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات، مما ينعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار، هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي نحو إصدار معايير عدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات (أبو حمام، 2009، 59).

المبحث الثالث

أثر فعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي

تمهيد:

تقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة على عملية المراجعة؛ فضلًا عن ذلك يشير البعض بأن مجرد إعلان الشركة عن تشكيل لجنة للمراجعة كان له أثر على حركة أسهمها بسوق الأوراق المالية (أحمد، 2011، 53-54).

ويشير غالي (1998، 569) إلى أن لجان المراجعة يمكن أن يكون لها دور فعال في تحسين جودة التقارير المالية، عن طريق ممارسة مهام معينة والإفصاح عنها في تقاريرها التي يجب أن تتضمنها التقارير السنوية، ومن أهم تلك الأنشطة، فحص التقارير المالية وفحص نظم الرقابة الداخلية والعلاقة مع المراجعين الداخليين، وتدعيم استقلالية المراجع الخارجي.

ويرى الشرعبي (2010، 57-58) أن دور لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية يمكن أن يتحقق – بصفة عامة – من خلال قيامها بدراسة التقارير المالية، وفحص هيكل الرقابة الداخلية والعلاقة مع إدارة المراجعة الداخلية، وإحكام الرقابة على الإدارة وتعزيز مستوى الإفصاح.

3-3-1 دور لجان المراجعة في الإشراف على التقارير المالية:

لتحسين جودة التقارير المالية تتولى لجنة المراجعة عادة فحص السياسات المحاسبية التي تطبقها المنشأة وتقييم التقديرات المحاسبية، فضلًا عن التأكيد من كفاية وملائمة الإفصاح، ومنع التحريف في التقارير المالية أو التلاعب في الأرباح، وتحليل التقارير المالية.

3-3-1-1 فحص السياسات المحاسبية المطبقة والتغيرات التي حدثت فيها:

نظرًا للمرونة الكافية الممنوحة للإدارة العليا في اختيار وتطبيق بدائل السياسات المحاسبية، فأن محددات الإدارة في اختيار بديل معين من دون غيره من البدائل له الجانب الأكبر فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية ويرجع تفضيل الإدارة المالية لسياسات محاسبية معينة إلى آثار تلك السياسات على قيمة الشركة، والإدارة العليا كأي طرف آخر من الأطراف المهتمة بالمنشأة تسعى إلى تعظيم منفعتها الذاتية، وبالتالي فإن حرية الإدارة في الاختيار بين بدائل السياسات المحاسبية قد يمثل نوع من اغتنام الفرص، وذلك عن طريق تطبيق البدائل التي تؤدي إلى تحسين صورة المنشأة مما يؤثر على دقة وعدالة التقارير المالية (خالد، 2011، 37).

وقد أوضح تقرير (Smith) أنه على الرغم من أن مسؤولية إعداد القوائم المالية تقع على عاتق إدارة الشركة، إلَّا أن مسؤولية مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة في عملية إعداد التقارير المالية تقع على عاتق أعضاء لجنة المراجعة، ولكي يتمكن أعضاء لجنة المراجعة من فهم عملية إعداد القوائم المالية يجب عليهم دراسة السياسات المحاسبية المتعلقة بالاحتياطيات والمخصصات، ومناقشة الإدارة بشأن الكيفية التي اتبعتها في معالجة المعاملات غير العادية (Smith Report, 2003, 10).

كما أوصت لجنة (BRC) بضرورة قيام لجنة المراجعة بمناقشة المراجع الخارجي حول رأيه في جودة ومناسبة السياسات المحاسبية التي تقوم الإدارة بتطبيقها بحيث تشتمل المناقشة على درجة الشفافية في الإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية وطبيعة التقديرات التي قامت الشركة بوضعها ونتيجة مراجعة المراجع الخارجي لها (BRC, 1999, 15).

وفي هذا الشأن يرى غالي (1998، 577) أنه في حالة حدوث تغير في تطبيق السياسات المحاسبية، فإنه يجب على لجنة المراجعة التعرف على وجهة نظر الإدارة بخصوص مبررات هذا التغيير وتأثيره على أرباح الفترة الحالية والفترات المستقبلية وعلى علاقات الشركة بالمؤسسات المالية.

3-3-1-2 تقييم التقديرات المحاسبية:

تعتبر موضوعية التقديرات المحاسبية وأثرها على عدالة القوائم المالية المنشورة من المسائل الهامة التي نالت إهتمام الفكر المحاسبي في السنوات الأخيرة، سواءً على مستوى الهيئات المهنية، أو الممارسين للمهنة أو مستخدمي هذه القوائم، لما لهذه التقديرات من تأثير على القياس والإفصاح في القوائم المالية، والتي قد تؤثر على طبيعة القرارات التي تتخذها الأطراف المختلفة المستخدمة لها (خالد، 2011، 38).

وعلى الرغم من أن إدارة الشركة هي المسئولة عن إجراء التقديرات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، والتي غالبًا ما تعتمد على الحكم الشخصي ومن أمثلتها المخصصات لمقابلة الالتزامات الناشئة عن ضمان الغير، إلَّا أنه يجب على لجنة المراجعة تقييم الفروض التي اعتمدت عليها الإدارة عند إعداد تلك التقديرات ومدى التحفظ على تلك التقديرات، وأنه قد تم الإفصاح عنها في التقارير المالية بطريقة ملائمة (غالي، 1998، 577).

وفي هذا الشأن أصدر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين نشرة معايير المراجعة رقم (61) والتي طالبت المراجع الخارجي بضرورة إخطار لجنة المراجعة بكيفية إعداد الإدارة للتقديرات المحاسبية، والمبررات التي يستند عليها المراجع فيما يتعلق بمعقولية تلك التقديرات(كما ورد في: حمد، 2012، 50).

3-3-1-3 منع الغش والتحريف في القوائم المالية:

إن لجنة المراجعة ليست مسئولة عن اكتشاف التلاعب الذي قد يحدث داخل الشركة، إلَّا أنها تكون مسئولة عن تقييم إمكانية حدوث ذلك، وقد أوصت لجنة Treadway، في تقريرها الصادر في العام

1987م، أنه يجب على أعضاء لجنة المراجعة أن يقوموا بمراجعة الإدارة المختصة بتقييم المخاطر المرتبطة بوجود تلاعب في إعداد ومراجعة القوائم المالية، وأن يقوموا بفحص البرامج التي أنشأتها الشركة لمنع هذا التلاعب (Treadway Commission, 1987, 182).

ولمنع الغش والتحريف الجوهري في القوائم والتقارير المالية التي تصدرها الشركات، تمارس لجنة المراجعة الأنشطة الآتية (أبو الجود، 2007، 122):

1. التشاور مع إدارة الشركة والمراجعين الداخليين والخارجيين، بشأن ضوابط المراجعة والضوابط المحاسبية والمالية للشركة.
2. أن تستعرض النواحي الرئيسية لتعرض الشركة للمخاطر المالية.
3. الأشراف على تنفيذ سياسات وبرامج الشركة المصممة لضمان التزاماتها بالسلوكيات والدستور الاخلاقي للشركة.
4. مناقشة المراجعين الداخليين والخارجيين وإدارة الشركة في أية مسائل قانونية أو تنظيمية أو غيرها قد يكون لها تأثير مادي على مركز الشركة المالي.
5. متابعة ما يتخذ من إجراءات لمعالجة الاختلاسات المالية وتنفيذ توصيات المراجعة.

3-3-1-4 فحص التقارير المالية السنوية والدورية:

تعد القوائم المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي، فالمعلومات المحاسبية تستخدم في اتخاذ القرارات من قبل مستخدميها، ومن أجل زيادة الاعتمادية والشفافية في المعلومات المحتواة في القوائم المالية المنشورة، وزيادة ثقة المستثمرين والأطراف ذات العلاقة في الشركة، تم تحديد عددًا من المهام للجنة المراجعة تجاه القوائم المالية ومن أبرزها (المومني، 2010، 257-258):

1. دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها مع التركيز على ما يأتي:
   أ. النظر إلى أي تغير في السياسات المحاسبية المتبعة.
   ب. النظر إلى أي تغير يطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات المراجعة أو نتيجة لمقترحات مراجعي الحسابات.
2. متابعة القضايا جميعها التي أثارها مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين لضمان معالجتها بشكل سليم.
3. استعراض القوائم المالية السنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة، والنظر إلى مدى توفير المعلومات التي يحتاجها مستخدموها.
4. فهم نوعية الإيرادات التي تظهر في قائمة الأرباح والخسائر وتقييمها.

وتتأكد لجنة المراجعة من قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط، وسلامة فرض الاستمرار المستخدم في إعداد القوائم المالية وذلك من خلال التحقيق المالي والبحث عن الظواهر ودراسة تحفظات المراجع بشأن الاستمرار وأية تحفظات أخرى متعلقة بالمخاطر والفشل المالي (خالد، 2011، 42).

3-3-1-5 دور لجان المراجعة في إحكام الرقابة على الإدارة وتعزيز مستوى الإفصاح:

يجب أن تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من كفاية وملائمة الإفصاح في القوائم المالية، وأنها قد أعدت وفقًا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولًا عامًا، كما أنها تتفق مع المعلومات المتوفرة لأعضاء اللجنة، وقد أوصت لجنة Cadbury في العام 1992م، في الفقرة رقم (4.51) بضرورة الإفصاح عن أكبر قدر من المعلومات بدون الإضرار بالموقف التنافسي للشركة (Cadbury, 1992, 32).

كما أكدت عدد من الدراسات على أن ثمة مجموعة من المهام يتوجب على لجنة المراجعة القيام بها تحت نشاطها المتمثل في إحكام الرقابة على الإدارة والإشراف على تقاريرها، بغرض حماية عملية التقرير المالي ضد التصرفات غير القانونية، وتتمثل أهم هذه المهام في الآتي (الشرعبي، 2010، 62):

1. فحص جميع التعاملات التي يقوم بها المدراء في أسهم الشركة والمعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة بالشركة وكذلك فحص أتعاب ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وترتيبات المعاشات الخاصة ويمكن للجنة تحقيق ذلك من خلال:
   أ. الإشراف على خطة الإدارة.
   ب. مراجعة أي مشكلات في الإدارة ومناقشة أسبابها ورد الإدارة عليها.
   ج. التقصي عن أية مدفوعات مشكوك في صحتها أو تقييم أصول أو التزامات محتملة.
   د. التأكد من الالتزام التام بالممارسات القانونية السليمة لجميع عمليات الشركة.
   هـ. مراعاة التحفظات الهامة للمراجعين الخارجيين بشأن إدارة الشركة.
2. إحكام الرقابة على سلوكات الإدارة في النواحي الأخلاقية.
3. مراجعة أي مشاكل في المراجعة ومدى استجابة الإدارة لها.
4. اكتشاف تلاعب الإدارة، حيث يجب على اللجنة وضع إجراءات تسهل الاتصال بينها وبين الموظفين لإبلاغها في حالة اكتشاف أي تلاعب تقوم به الإدارة.
5. يجب ألا تعتمد اللجنة على الإدارة في تحديد مواضيع المناقشة، بل يجب أن يكون للجنة جدول أعمال محدد مسبقًا لمناقشته.
6. يجب على اللجنة إجراء مناقشات تفصيلية حول سلامة الإجراءات وجودة الإدارة المالية.

وللتأكد من كفاية وملاءمة الإفصاح تقوم لجنة المراجعة بالأنشطة الآتية (خالد، 2011، 40؛ حمادة، 2010، 104-105):

1. التأكد من أن الإفصاح بالقوائم المالية تضمن صراحة أن المنشأة مسئولة عن أي تلاعب ناتج من البيع الصوري، مع وضع اللوائح بالمنشأة التي تمنع ذلك مع تشديد العقوبة.
2. فحص جميع المعاملات مع السماسرة التي تتعامل معهم المنشأة، والتأكيد من عدم وجود أي تلاعب من جانب السماسرة، والإفصاح عن ذلك بإيضاحات القوائم المالية عن عدم وجود مثل هذا التلاعب.
3. التأكد من عدم وجود اتفاقيات بين أي من أعضاء مجلس الإدارة أو العاملين بالمنشأة تضر بمصالح المساهمين والمستثمرين، والإفصاح صراحة عن ذلك.
4. التأكد من أنه تم الإفصاح عن السياسات والمبادئ المحاسبية التي تم اتباعها في إعداد التقارير المالية.
5. التأكد من أنه تم الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية.
6. تقييم سياسات الإفصاح المطبقة في ضوء أهداف التقارير المالية وغاياتها.
7. التأكد من كفاية وملاءمة الإفصاح لتحقيق مستوى مرض من المنفعة للتقارير المالية.
8. تسوية قضايا الإفصاح المهمة بناءً على رأي المراجع الخارجي.

3-3-2 دور لجان المراجعة تجاه المراجعة الخارجية:

يُعد المراجع الخارجي وكيلًا عن المساهمين في تدقيق القوائم المالية التي أعدتها الإدارة، والمطلوب منه إبداء رأيه الفني المحايد، وهذا يتطلب الالتزام بقواعد السلوك المهني والتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية، ولكي يقوم المراجع الخارجي بمهامه بكل موضوعية واستقلالية، فقد حرصت عدد من الهيئات والمنظمات المهنية على أن يكون من مهام لجنة المراجعة دعم وتعزيز فاعلية واستقلالية المراجع الخارجي بالشكل الذي يستطيع أن يؤدي مهامه دون ضغط أو تدخل من إدارة الشركة، مما يكون له الأثر الإيجابي في زيادة ثقة المساهمين والأطراف الأخرى في القوائم المالية ومن ثم ترشيد قراراتهم الاستثمارية (المومني، 2009، 471).

ويتفق الباحث مع ما يراه العطار (2003، 65) من أنه توجد علاقة متبادلة بين لجنة المراجعة والمراجع الخارجي حيث تتقابل أهدافهم النهائية، فكل منهما يحاول المحافظة على كيان الشركة وعلى أن تعكس القوائم المالية حقيقة أوضاعها وعن البحث عن أي انحراف أو اهمال أو تلاعب من جانب الإدارة.

ويمكن تحديد دور لجنة المراجعة تجاه المراجعة الخارجية من خلال الأنشطة التي تقوم بها، والمتمثلة بما يأتي (علي وشحاته، 2007، 319):

1. ترشيح وتعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وإعداد خطاب التكليف الصادر له.
2. مساعدة المراجع الخارجي في أداء مهامه والمحافظة على استقلاله، وكذلك الحصول على كافة المعلومات والإيضاحات التي يحتاج لها.
3. العمل على حل المشكلات والنزاعات التي قد تنشأ بين المراجع الخارجي والإدارة، مما يؤدي إلى تحسين جودة وفاعلية عملية المراجعة.
4. تحقيق التنسيق بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي.
5. دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة للموافقة عليها.
6. متابعة نتائج الفحص الذي يقوم به المراجع الخارجي ودراسة وتقييم ملاحظاته، واستلام تقرير المراجعة ودراسة التوصيات الواردة به.

وتجدر الإشارة إلى أن اختيار وتعيين المراجعين الخارجيين وتحديد أتعابهم والاستغناء عن خدماتهم تكون من سلطات الجمعية العمومية وذلك للمحافظة على استقلالهم عن الإدارة، إلَّا أنه في الواقع العملي نجد أن الإدارة تلعب دوراً كبيراً في مثل هذه الأمور مما يضعف من موقف المراجعين الخارجيين ويهدد استقلالهم، كونها تكون قادرة على فرض مجموعة من السياسات المحاسبية بالشكل الذي يحقق أهدافها، لذلك فقد أكدت عدد من الدراسات، والتوصيات الصادرة عن المنظمات والهيئات العلمية والتي إهتمت باستقلالية المراجع الخارجي، أن تكون لجنة المراجعة هي المسئولة عن عملية اختيار وتعيين المراجعين الخارجين أو عزلهم ودراسة شروطهم وتحديد أتعابهم، وذلك من أجل المحافظة على استقلالهم وحمايتهم من أي إجراء تعسفي قد تقوم به الإدارة بحقهم في حال وجود خلاف حول المسائل المتعلقة بإعداد القوائم المالية والمبادئ والسياسات المتبعة (سليمان، 2009، 201).

3-3-3 دور لجان المراجعة تجاه المراجعة الداخلية:

تلعب لجنة المراجعة دورًا مهمًا في زيادة فاعلية المراجعة الداخلية والعمل على تحسينها وتطويرها خاصة أن عمليات المراجعة الداخلية لها تأثير كبير على جميع عمليات الشركة، كما أن وظيفة المراجعة الداخلية تعتبر من أهم أجزاء نظم الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة.

ونظرًا لأهمية الدور الذي تلعبه وظيفة المراجعة الداخلية في منع التلاعب واكتشاف الأخطاء، كون المراجعين الداخليين، هم موظفون داخل الشركة ولهم الدراية الكاملة بطبيعة عمليات الشركة والسياسات المحاسبية المتبعة، فقد إهتمت عدد من الهيئات بضرورة قيام لجنة المراجعة بمتابعة خطط المراجعة الداخلية واختيار الجهة المناسبة للقيام بالمراجعة والاجتماع بمدير إدارة المراجعة الداخلية للوقوف على الأخطاء التي يتم اكتشافها والعمل على معالجتها (الصوص، 2012، 54)، لذا ينبغي أن تهتم لجنة

المراجعة بالمراجعة الداخلية، إذ توجد علاقة بينهما وكل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر، ففي حين تؤثر لجنة المراجعة عن طريق أنشطتها على إدارة المراجعة الداخلية، تعتبر إدارة المراجعة الداخلية أحد المصادر الأساسية للمعلومات التي تحصل عليها لجنة المراجعة والتي تساعدها على تأدية أنشطتها ومسؤولياتها بكفاءة وفعالية (غالي، 1998، 573).

ويرى أحد الباحثين أن الخطوة الأولى في تعزيز استقلالية المرجع الداخلي، تتمثل في أن لا تكون أنشطته مرتبطة بالإدارة العليا للشركة؛ لأن ذلك يخفض ثقة مستخدمي البيانات المالية في قدرة أعمال المراجعة على منع الغش، حيث تتعزز كفاءة وموضوعية هذه الأعمال عندما يكون تعيين المراجعين الداخليين وتحديد مكافآتهم وعزلهم ضمن سلطة لجنة المراجعة، وأن تقاريرهم يجب أن توجه إلى هذه اللجنة من أجل دراستها وتقييمها ورفع الملاحظات والتوصيات إلى مجلس الإدارة، ومن ثم قيام اللجنة بمتابعة ما يتم بشأنها (السويطي، 2006، 118).

ولكي يؤدي المراجعون الداخليون دورهم بفاعلية يجب أن يتمتعوا بالاستقلالية، بذلك فإن وجود لجنة للمراجعة في البنك من شأنها تدعيم وتعزيز استقلالية إدارة المراجعة الداخلية، والتي تبدأ بترشيح مدير إدارة المراجعة الداخلية ودراسة خطة عملهم ونطاق الفحص والتقارير التي تصدر عنهم، وكذلك توفير الموارد اللازمة لهم وحل المشكلات التي قد تنشأ مع الإدارة وزيادة التفاعل والتنسيق مع المراجع الخارجي(المومني، 2009، 470). وتقوم لجنة المراجعة بعدد من المهام التي تدعم وظيفة المراجعة الداخلية، تتمثل بما يأتي (دحدوح، 2008، 270):

1. تقييم فاعلية المراجعة الداخلية وجودتها كجزء من نظام الرقابة الداخلية، وأنها تتم وفقاً لمعايير الأداء المهني.
2. متابعة اللوائح والنظم المتعلقة بمهام المراجعة الداخلية والموافقة عليها.
3. فحص إستراتيجية أداء إدارة المراجعة الداخلية وخطتها السنوية والموافقة عليها.
4. التنسيق بين عمل المراجعين الداخليين والخارجيين، مما يؤدي إلى تحسين الاتصال بينهم وزيادة جودة عملية المراجعة وتحقيق التكامل بينهما.
5. تدعيم استقلالية المراجعة الداخلية وذلك من خلال:
   أ. تعيين مدير إدارة المراجعة الداخلية وعزله.
   ب. التأكد من أن إدارة المراجعة الداخلية لديها الموارد الكافية لمباشرة عملياتها.
   ج. حرية الاتصال المباشر وغير المقيد لمدير إدارة المراجعة الداخلية بلجنة المراجعة لمناقشة الصعوبات والمشكلات التي تواجهها إدارة المراجعة الداخلية وأية أمور مهمة.
   د. التأكد من عدم وجود أية قيود على المراجعين الداخليين عند تنفيذ مهامهم والتي قد تؤدي إلى عدم تحقيق أهداف المراجعة الداخلية.
   هـ. المشاركة في تعيين فريق المراجعين وترقيتهم وتغييرهم.

6. فحص نتائج المراجعة الداخلية وخاصة تلك التي لها تأثير مهم، مثل التصرفات غير القانونية، ونقاط الضعف في الرقابة الداخلية.
7. فحص المستوى المهني للمراجعين الداخليين ومدى كفاءتهم في تنفيذ مسئولياتهم.

3-3-4 دور لجان المراجعة تجاه نظم الرقابة الداخلية وتقييمها:

نظرًا لأهمية الرقابة الداخلية في الشركات غالبًا ما يقوم مجلس الإدارة بتفويض مسؤولية فحص الرقابة الداخلية وتقييمها إلى لجنة المراجعة، ولذلك يعد من مهام لجنة المراجعة التأكيد من أن إدارة الشركة قد قامت بتصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية ذي كفاءة عالية (دحدوح، 2008، 267)، إذ يوجد إهتمام متزايد بضرورة قيام لجنة المراجعة بفحص الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة، ويعد بعضهم أن ذلك من أهم مسؤوليات لجنة المراجعة حيث أن نظم الرقابة الداخلية الفعالة تعتبر ضرورية لنجاح الشركات، وأن عدم وجودها يعتبر ضمان للفشل (غالي، 1998، 572). وفيما يلي أهم الانشطة التي تقوم بها لجان المراجعة تجاه الرقابة الداخلية (حمادة، 2010، 106-107):

1. تقييم ومناقشة مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية مع كلًا من إدارة الشركة والمراجع الداخلي والخارجي، الذي من شأنه أن يؤثر في جودة التقارير المالية.
2. دراسة ومناقشة خطط الإدارة للتعامل مع نقاط الضعف المهمة، وخططها المتعلقة باتخاذ الإجراءات التصحيحية.
3. مناقشة مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة مع كل من الإدارة والمراجع الداخلي والخارجي، وأن دعت الحاجة الاتصال بالمستشار القانوني للشركة.
4. دراسة ومراجعة التقارير الخاصة بتطوير إجراءات العمل والنظم المحاسبية والإجراءات المالية والإدارية وإجراءات المراجعة الداخلية واقتراح التعديلات الواجب إدخالها.
5. العمل على دعم فعالية هيكل الرقابة الداخلية.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

المبحث الأول: نشأة الجهاز المصرفي في الجمهورية اليمنية وتطوره.

تمهيد.

4-1-1 نشأة وتطور الجهاز المصرفي اليمني.

4-1-2 هيكل الجهاز المصرفي اليمني.

4-1-3 تشكيل لجان المراجعة في البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة.

تمهيد.

4-2-1 منهجية الدراسة.

4-2-2 مجتمع الدراسة وعينتها.

4-2-3 خطوات بناء الأداة.

4-2-4 أداة الدراسة.

4-2-5 صدق أداة الدراسة وثباتها.

4-2-6 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات.

تمهيد.

4-3-1 الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة.

4-3-2 طريقة احتساب التقدير اللفظي.

4-3-3 تحليل نتائج الدراسة.

4-3-4 تحليل مدى ملائمة البيانات لاختبار فرضيات الدراسة.

4-3-5 اختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الأول
نشأة الجهاز المصرفي في الجمهورية اليمنية وتطوره

تمهيد:

يُعد الجهاز المصرفي في أي بلد من بلدان العالم هو المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية، إذ لا يمكن لأي اقتصاد أن ينمو ويتطور بدونه، نظراً للدور المتميز الذي تلعبه المؤسسات المصرفية والمالية في تجميع المدخرات وتمويل الاستثمارات ومنح القروض وتقديم التسهيلات وغيرها من الخدمات المصرفية الأخرى.

ويهدف هذا المبحث من الدراسة إلى إعطاء نبذة مختصرة عن نشأة وتطور الجهاز المصرفي في الجمهورية اليمنية، ومكونات هيكل الجهاز المصرفي في الجمهورية اليمنية وتشكيل لجان المراجعة في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية. وذلك على النحو الآتي:

4-1-1 نشأة وتطور الجهاز المصرفي اليمني:

إن النشاط المصرفي بمفهومه الحديث لم يبدأ في الجمهورية اليمنية إلَّا في النصف الثاني من القرن العشرين، ويمكن تصنيف مراحل تطور الجهاز المصرفي في الجمهورية اليمنية إلى ثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الثورة اليمنية:

في فترة ما قبل ثورة 1962م، لم يكن هناك بنوك بالشكل المتعارف عليه حالياً سوى مجموعة من الوكالات التجارية، وكمحاولة للعمل المصرفي افتتح بنك الأندوشين فرعاً له في العام 1949م وتم تصفيته في العام 1951م، وفي العام 1959م قام البنك الأهلي السعودي بفتح فروع له في كلاً من صنعاء والحديدة وتعز وقد تم إقفال هذه الفروع في العام 1962م (الربيدي وبامشموس، 2007، 25).

وأما في المحافظات الجنوبية فتركز النشاط المصرفي في عدن لتميزها بموقعها الجغرافي وأهميتها التجارية، ففي العام 1871م تم افتتاح أول مكتب للصرافة سمي "بنك عدن"، وفي العام نفسه أيضًا افتتحت شركة هندية مكتب آخر للصرافة، وفي فبراير 1894م أفتتح البنك الأهلي الهندي في لندن فرعاً له في عدن، وفي مايو 1895م افتتح فرعًا آخر له، وقضى على نشاط بنك عدن وظل مسيطرًا على سوق المال والعمليات الائتمانية وارتباطات الشركات التجارية وشركات الملاحة حتى بداية الخمسينات من هذا القرن (الربيدي، 1996، 39-40).

وشهدت المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية تغيرات اقتصادية وسياسية أدت إلى إقامة كيان اقتصادي متطور في عدن وما حولها، كما أدَّى التوسع المفاجئ في النشاط الاقتصادي في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينات إلى إهتمام البنوك الأجنبية بفتح فروع لها في عدن، ففي مارس 1951م قام البنك

الشرقي بفتح فرع لـه، ثم تبعه البنك البريطاني للشرق الأوسط وفتح فرعاً في إبريل 1952م، ثم البنك الهندي فتح فرعاً لـه في العام نفسه، وفي العام 1953م فتح بنك شارترد فرعاً لـه في عدن، وفي العام 1954م فتح بنك حبيب فرعاً له، وفي العام 1956م فتح البنك العربي فرعاً له (الربيدي، 1996، 40).

المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد قيام الثورة اليمنية:

عقب قيام الثورة في26سبتمبر1962م، تم تحويل فرع البنك الأهلي التجاري السعودي في28 أكتوبر 1962م إلى بنك وطني سمي "البنك اليمني للإنشاء والتعمير"، وكان أول بنك تجاري وطني في شمال اليمن، فضلاً عن أنه كان يقوم بأعمال البنوك المتخصصة والبنك المركزي، وفي أواخر العام 1962م افتتح بنك مصر فرعًا له في اليمن لتقديم خدمات للقوات المصرية وتغطية العمليات التجارية بين مصر واليمن (فاضل، 2007، 51).

وفي العام 1971م تم إنشاء البنك المركزي اليمني بموجب القانون رقم (4) لسنة 1971م، ولقد كان لقيام هذا البنك وصدور قانون البنوك رقم (8) لسنة 1972م أثراً في توسع النشاط الاقتصادي وتنظيم العمل المصرفي في شمال اليمن، وبالتالي نشأت عدد من البنوك التقليدية الوطنية مثل: بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار عام 1979م، وبنك اليمن الدولي عام 1980م، وبنوك تقليدية عربية مثل: البنك العربي عام 1972م، ومصرف الرافدين عام 1982م، فضلاً عن بنوك أجنبية مثل: حبيب بنك عام 1971م والذي اندمج في بنك يونايتد عام 1989م، والبنك البريطاني للشرق الأوسط عام 1971م والذي تم تصفيته في العام 1985م، ويونايتد بنك ليمتد عام 1971م، وبنك الأندوسويس عام 1975م، وفيرست ناشنال سيتي بنك عام 1975م وتمت تصفيته في العام 1983م، وبنك الاعتماد والتجارة الدولي 1975م والذي استمر حتى العام 1991م (الربيدي، 1996، 38-39).

أما في جنوب الوطن تم إنشاء بنك الجنوب العربي في العام 1966م، كأول بنك تجاري وطني برأسمال مشترك، وفي العام 1969م صدر قانون التأميم رقم (37) الذي قضى بدمج جميع البنوك وفروعها في البنك الأهلي لليمن الجنوبي، وفي عام 1972م تم أنشاء مصرف اليمن بموجب القانون رقم (26) كبنك مركزي يقوم بكافة الأعمال والوظائف المناطة بأي بنك مركزي (الربيدي وبامشموس، 2007، 27-28).

المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد قيام الوحدة اليمنية:

بعد توحيد شطري اليمن في 22 مايو 1990م تم دمج مصرف اليمن فيما كان يسمى بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (جنوب الوطن)، والبنك المركزي اليمني فيما كان يعرف بالجمهورية العربية اليمنية (شمال اليمن) في البنك المركزي اليمني الجديد الخاص بالجمهورية اليمنية كمؤسسة مصرفية واحدة وظلت فروع البنوك العربية والأجنبية تمارس أعمالها (فاضل، 2007، 52).

وقد شهدت البنوك في عقد التسعينات من القرن الماضي تطور كمي من خلال زيادة عددها ونمو حجم الودائع والائتمان، وتطور نوعي تمثل في إنشاء بنوك إسلامية تمارس أعمالها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، والتوسع في استخدام بطاقات الائتمان ونظم الصرف الآلي، حيث تم إنشاء عددًا من البنوك اليمنية مثل: البنك التجاري اليمني 1993م، والبنك الإسلامي للتمويل 1995م، وبنك التضامن 1996م، وبنك سبأ 1997م، ثم البنك الوطني للتجارة والاستثمار 1998م والذي استمر حتى نهاية العام 2005م، وبنك اليمن والخليج 2001م، وبنك اليمن والبحرين الشامل 2002م، وبعدها تم إنشاء بنك قطر الوطني (أجنبي) وبنك الأمل وغيرها(البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي 2015، 98-99)، ونظرًا للتطور الكمي والنوعي الذي شهدته البنوك خاصة، وللتطورات الاقتصادية التي تشهدها اليمن عامة كان لابد من إعادة ترتيب أوضاع المهنة من جديد لمواجهة التطورات الإقتصادية وتسارع عملية التنمية، لذلك قام المشرع اليمني بإصدار عددًا من القوانين المنظمة للعمل المصرفي من أهمها:

1. قانون تنظيم اعمال الصرافة رقم (20) لسنة 1995م وتعديلاته بالقانون رقم (15) لسنة 1996م.
2. قانون المصارف الإسلامية رقم (21) لسنة 1996م والمعدل بالقانون رقم (16) لسنة 2009م.
3. قانون البنوك رقم (38) لسنة 1998م.
4. قانون البنك المركزي اليمني رقم (14) لسنة 2000م.
5. قانون مكافحة غسل الأموال رقم (35) لسنة 2003م والمعدل بالقانون رقم (1) لسنة 2010م.
6. قانون العمليات المصرفية الالكترونية رقم (40) لسنة 2006م.
7. قانون التأجير التمويلي رقم (11) لسنة 2007م.
8. قانون مؤسسة ضمان الودائع المصرفية رقم (21) لسنة 2008م.
9. قانون بنوك التمويل الأصغر رقم (15) لسنة 2009م.
10. دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية لسنة 2013م.

4-1-2 هيكل الجهاز المصرفي اليمني:

يتألف الجهاز المصرفي اليمني من البنك المركزي وثمانية عشر بنكاً، كما هو موضح في الجدول رقم (1) حسب التقرير السنوي للبنك المركزي لعام 2015م.

جدول رقم (1) هيكل الجهاز المصرفي اليمني كما في 2015/12/31

البنك	تاريخ التأسيس	المركز الرئيسي	راس المال المدفوع (بملايين الريالات)	ملكية راس المال		عدد الفروع
				الجهة	النسبة	
البنك المركزي اليمني	1971	صنعاء*	6,000	الحكومة	%100	21
البنك اليمني للإنشاء والتعمير	1962	صنعاء	15,000	خاص حكومة	%49 %51	44
البنك الأهلي اليمني	1969	عدن	10,000	الحكومة	%100	27

البنك	تاريخ التأسيس	المركز الرئيسي	راس المال المدفوع (بملايين الريالات)	ملكية راس المال		عدد الفروع
				الجهة	النسبة	
البنك العربي	1972	صنعاء	6,000	أجنبي	%100	9
يونايتد بنك	1972	صنعاء	6,016	أجنبي	%100	3
بنك التسليف للإسكان	1977	صنعاء	200	خاص الحكومة	%3 %97	1
بنك اليمن الدولي	1979	صنعاء	15,000	خاص الحكومة	%85 %15	23
بنك اليمن والكويت	1979	صنعاء	6,000	خاص	%100	23
بنك التسليف التعاوني الزراعي	1982	صنعاء	17000	الحكومة	%100	51
مصرف الرافدين	1982	صنعاء	6,500	أجنبي	%100	1
البنك التجاري اليمني	1993	صنعاء	8,000	خاص الحكومة	%90 %10	14
البنك الإسلامي للتمويل	1995	صنعاء	4,394	خاص أجنبي الحكومة	%73.5 %22 %4.5	5
بنك التضامن الإسلامي الدولي	1996	صنعاء	20,000	خاص أجنبي	%96.7 %3.3	21
بنك سبأ الإسلامي	1997	صنعاء	9,292	خاص أجنبي	%85 %15	16
البنك الوطني للتجارة والإستثمار	1998	صنعاء	تحت التصفية			
بنك اليمن والخليج	2001	صنعاء	1,250	خاص أجنبي الحكومة	%77 %22 %1	2
بنك اليمن والبحرين الشامل	2002	صنعاء	6,000	خاص أجنبي	%57 %43	9
بنك قطر الوطني	2007	صنعاء	6,000	أجنبي	%100	1
بنك الأمل للتمويل الأصغر	2008	صنعاء	3,760	الحكومة خاص أجنبي	%45 %20 %35	18
مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي	2010	صنعاء	10,000	خاص	%100	23

(المصدر: البنك المركزي، التقرير السنوي لعام 2015م، 98-99).

4-1-3 تشكيل لجان المراجعة في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية:

تبين من خلال الدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث على البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، بالإضافة لمراجعة التقارير السنوية المنشورة لتلك البنوك، أن (11) بنك فقط من أصل (13) بنك تجاري شكل لجنة مراجعة أي ما يقارب (85%) وتخلف عن تشكيل اللجنة كل من مصرف الرافدين وبنك الاسكان. والجدول رقم (2) يوضح البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية التي شكلت لجان مراجعة والتي لم تشكلها بعد وذلك حتى نهاية العام 2017م.

جدول رقم (2)

البنوك التجارية التي شكلت لجان مراجعة والتي لم تشكلها حتى نهاية العام 2017م.

البنك	البيان
البنك اليمني للإنشاء والتعمير	شكل لجنة مراجعة
البنك الأهلي اليمني	شكل لجنة مراجعة
البنك العربي	شكل لجنة مراجعة
يونايتد بنك	شكل لجنة مراجعة
بنك اليمن الدولي	شكل لجنة مراجعة
بنك اليمن والكويت	شكل لجنة مراجعة
بنك التسليف التعاوني الزراعي	شكل لجنة مراجعة
البنك التجاري اليمني	شكل لجنة مراجعة
بنك اليمن والخليج	شكل لجنة مراجعة
بنك قطر الوطني	شكل لجنة مراجعة
بنك الأمل للتمويل الأصغر	شكل لجنة مراجعة
بنك التسليف للإسكان	لم شكل لجنة مراجعة
مصرف الرافدين	لم يشكل لجنة مراجعة

(المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية بالإضافة للدراسة الاستطلاعية).

كما تبين من خلال مراجعة التقارير السنوية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية أن البنوك التي لديها حاليًا لجان مراجعة لم تتطرق – ولو على سبيل الإشارة – إلى لجنة المراجعة سواءً من حيث عدد أعضائها وما إذا كانوا تنفيذيين أو غير تنفيذيين، أو أنشطتها أو عدد اجتماعاتها، باستثناء البنك الأهلي اليمني وبنك التسليف التعاوني الزراعي، كما تبين أيضًا عدم قيام لجان المراجعة المشكلة حاليًا بالبنوك بإصدار تقارير خاصة بها سواءً ضمن التقارير السنوية للبنوك، أو بشكل مستقل.

المبحث الثاني
الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

تمهيد:

يستعرض هذا المبحث منهجية الدراسة الميدانية، ويوضح مجتمع الدراسة وعينة وكيفية تصميم وبناء أداة الدراسة لجمع المعلومات، والإجراءات العلمية المستخدمة في التأكد من صدق أداة الدراسة وثباتها، وتحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل نتائج الدراسة الميدانية.

4-2-1 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعرف بأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد في البحث حيث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل في مجرياتها والتفاعل معها. وقد اعتمدت الدراسة في جمع البيانات والمعلومات على المصادر الآتية:

1. **المصادر الثانوية:** حيث توجه الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة الميدانية إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب، والدوريات، والمقالات، والتقارير، والقوانين، والمنشورات الصادرة عن البنك المركزي اليمني، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.
2. **المصادر الأولية:** تم الاستفادة من الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات الأولية.

4-2-2 مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية العاملة في اليمن التي شكلت لجان مراجعة حتى نهاية العام 2017م، والبالغ عددها(11) بنك، بالإضافة إلى مكاتب المراجعة التي تقوم بمراجعة القوائم المالية لتلك البنوك والبالغ عددها أربعة مكاتب، بالإضافة الى الجهات الرقابية على البنوك والمتمثلة بالبنك المركزي اليمني والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والملحق (2) يبين ذلك.

وتمثلت عينة الدراسة في (8) بنوك تم اختيارها بطريقة عشوائية، شملت معدي التقارير المالية (مديرين ماليين ورؤساء أقسام حسابات ومحاسبين)، والمراجعين الداخليين في الإدارات العامة لتلك البنوك، بالإضافة إلى عينة من المراجعين الخارجيين في مكاتب المراجعة التي تقوم بمراجعة القوائم المالية لتلك البنوك، ومسؤولين ومفتشين في إدارة الرقابة والتفتيش على البنوك بالبنك المركزي اليمني والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والجدول رقم (3) يوضح عدد الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل.

جدول (3)

الاستبانات الموزعة والمستردة من عينة الدراسة.

الجهة	الاسم	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستردة	عدد الاستبانات الصالحة للتحليل
بنوك تجارية	البنك التجاري اليمني	12	12	11
	بنك اليمن الدولي	12	10	10
	بنك اليمن والكويت	12	11	10
	بنك التسليف التعاوني الزراعي	12	12	12
	البنك اليمني للإنشاء والتعمير	12	11	11
	بنك قطر الوطني	5	5	5
	بنك يونايتد	4	4	4
	بنك الأمل	5	5	5
	الاجمالي	74	70	68
مكاتب مراجعة	مجني وشركاه (KPMG)	6	6	6
	ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)	6	6	6
	جرانت ثورنتون	9	9	9
	محمد طه حمود وشركاه	6	6	6
	الاجمالي	27	27	27
جهات رقابية	مسئولين ومفتشين البنك المركزي	15	12	10
	مسئولين ومراقبين الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة	15	13	10
	الاجمالي	30	25	20
الاجمالي العام		131	122	115

4-2-3 خطوات بناء الأداة:

تم بناء الأداة وفقًا للخطوات الآتية:

1. الاطلاع على الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة والاستفادة منها في بناء الاستبانة، وصياغة فقراتها.
2. تحديد المجالات الرئيسة التي شملتها الاستبانة.
3. تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.
4. تم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية.

5. تم عرض الاستبانة على (11) محكمًا من ذوي الاختصاص في المحاسبة والمراجعة والإحصاء في الجامعات اليمنية، والجدول رقم (4) يبين أسماء المحكمين ودرجتهم العلمية.

جدول رقم (4)

أسماء المحكمين ودرجتهم العلمية.

م	اسم المحكم	الدرجة العلمية	التخصص	جهة العمل
1	عبدالملك إسماعيل حجر	أستاذ مشارك	محاسبة	جامعة صنعاء
2	عبدالحميد مانع الصيح	أستاذ مشارك	محاسبة	جامعة صنعاء
3	فؤاد أحمد محمد العفيري	أستاذ مشارك	محاسبة	جامعة إب
4	محمد علي صالح جبران	أستاذ مشارك	محاسبة	جامعة صنعاء
5	محمد مفرح العيسائي	أستاذ مساعد	إحصاء	جامعة صنعاء
6	عبدالله الطيب	أستاذ مساعد	محاسبة	جامعة صنعاء
7	حميد مسواك	أستاذ مساعد	محاسبة	جامعة عمران
8	محمد حمود أحمد السمحي	أستاذ مساعد	محاسبة	جامعة إب
9	سلطان حسن محمد الحالمي	أستاذ مساعد	محاسبة	جامعة إب
10	علي محمد هارب حجوري	أستاذ مساعد	محاسبة	جامعة الأندلس
11	أكرم الوشلي	أستاذ مشارك	محاسبة	جامعة إب

6. في ضوء آراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الاستبانة من حيث الحذف أو الإضافة أو التعديل، واستقرت الاستبانة في صورتها النهائية على (51) فقرة ينظر ملحق رقم (3).

4-2-4 أداة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات الأولية، حيث تم بناء الاستبانة على ضوء الجانب النظري للدراسة، والدراسات السابقة ذات العلاقة، فضلاً عن دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية، بما يضمن تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، وقد تكونت الاستبانة من قسمين كما يلي:

القسم الأول: وقد اشتمل على البيانات الوظيفية (المؤهلات العلمية، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).

القسم الثاني: تضمن فقرات عددها (51) فقرة موزعة كالتالي:

- فقرات المتغير المستقل للدراسة والمتعلق بفعالية لجنة المراجعة، والبالغ عددها (36) فقرة موزعة على أربعة مجالات.
- فقرات المتغير التابع للدراسة والمتعلق بجودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك والبالغ عددها (15) فقرة.

ويوضح الجدول رقم (5) محاور وعدد فقرات كل مجال من مجالات المتغير المستقل والمتغير التابع.

جدول رقم (5)

مجالات وعدد فقرات المتغير المستقل والمتغير التابع.

ت	المتغير	عدد الفقرات	ترتيب الفقرات
1	**فعالية لجان المراجعة**	**36**	**36 - 1**
1-1	خصائص لجنة المراجعة	12	12 - 1
2-1	سلطات لجنة المراجعة	5	17 - 13
3-1	آليات عمل لجنة المراجعة	5	22 - 18
4-1	أنشطة لجنة المراجعة	14	36 - 23
2	**جودة الإفصاح المحاسبي**	**15**	**51 - 37**
جميع فقرات الاستبانة		**51**	**51 - 1**

وقد تم استخدام مقياس (ليكرت) الخماسي لبيان آراء أفراد عينة الدراسة حول العبارات الواردة في الاستبانة، ولإيجاد المتوسطات الحسابية لآراء عينة الدراسة، فقد خصصت أوزان ترجيحية تتفق مع إجابات أفراد عينة الدراسة، كما هو موضح بالجدول رقم (6):

جدول رقم (6)

درجات مقياس ليكرت الخماسي.

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	**5**	**4**	**3**	**2**	**1**

4-2-5 صدق أداة الدراسة وثباتها:

4-2-6-1 صدق المحكمين (الصدق الظاهري):

يقصد بصدق المحكمين "هو أن يختار الباحث عددًا من المحكمين المتخصصين في مجال الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة" (الجرجاوي، 2010، 107)، حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (11) أستاذًا متخصصًا في مجال المحاسبة والمراجعة والإحصاء، وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية.

4-2-6-2 ثبات الأداة:

يشير الثبات إلى مدى اتساق نتائج المقياس فإذا حصلنا على درجات متشابهة عند تطبيق نفس الاختبار على المجموعة نفسها مرتين متتابعتين فإننا نستدل على ثباتها، أي أن ثبات الاستبيان يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة (أبو علام، 2010، 466).

وللتحقق من ثبات استبانة الدراسة قام الباحث بحساب معامل ألفا كرونباخ (Cornbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة ومصداقيتها، فإذا كانت قيمة معامل ألفا أقل من 60% فإن مصداقية قائمة الاستبانة تكون ضعيفة، بينما إذا كانت بين 60% إلى 70% تعتبر المصداقية مقبولة، وإذا كانت قيمة ألفا بين 70% إلى 80% تعتبر أداة الدراسة جيدة، بينما إذا كانت القيمة أكثر من 80% فالمصداقية تكون مرتفعة. والجدول رقم (7) يوضح ذلك.

جدول رقم (7)

نتائج اختبار الثبات كرو نباخ (ألفا) لأداة الدراسة.

ت	المتغير	عدد الفقرات	درجة الثبات Alpha	درجة المصداقية
1	**فعالية لجان المراجعة**	**36**	**%92.5**	**%96.2**
1-1	خصائص لجنة المراجعة	12	%84.5	%91.9
2-1	سلطات لجنة المراجعة	5	%70	%83.7
3-1	آليات عمل لجنة المراجعة	5	%79.1	%88.9
4-1	أنشطة لجنة المراجعة	14	%91.2	%95.5
2	**جودة الإفصاح المحاسبي**	**15**	**%89.9**	**%94.8**
جميع فقرات الاستبانة		**51**	**%94.4**	**%97.2**

يتضح من الجدول رقم (7) أن قيمة معامل الثبات لأداة جمع البيانات بشكل عام كانت بنسبة (94.4%)، وهذا يعني أن نسبة الثبات مرتفعة جدًا، وكانت نسبة المصداقية لإجابات العينة (97.2%) وهذا يعني أن درجة مصداقية الإجابات مرتفعة جدًا، مما يشير إلى أن نتائج الدراسة قابلة للتعميم على مجتمع الدراسة. وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كماهي في الملحق (2) قابلة للتوزيع ويكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج، والإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

4-2-6 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

بعد تفريغ البيانات وإدخالها في الحاسب الآلي باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية (SPSS) للإجابة عن أسئلة الدراسة والتحقق من صحة فرضياتها فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، لمعرفة مدى ثبات أداة الدراسة.
2. التكرارات (Frequencies) والنسب المئوية (Valid Percent)، وذلك لوصف عينة الدراسة.
3. معامل ارتباط بيرسون (Pearson)، وذلك للتحقق من صدق الاتساق الداخلي لفقرات ومحاور الأداة.
4. المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة متوسط آراء العينة المشاركة في الدراسة ومدى انحراف إجابات العينة عن متوسطها الحسابي.
5. اختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T-Test) لمعرفة دلالة انحراف متوسط العينة عن الوسط الافتراضي (3).
6. اختبار كولموجروف سميرنوف (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test)، للتحقق من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.
7. اختبار معامل تضخم التباين (VIF) (Variance Inflation Factor)، واختبار التباين المسموح (Tolerance)، للتأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ (Multi-collinearity) بين المتغيرات المستقلة.
8. معامل ارتباط بيرسون (Person's Correlation) لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة (فعالية لجان المراجعة) والتابعة (جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية) وما هو اتجاه الارتباط في حالة وجوده (ارتباط إيجابي/ سلبي).
9. الانحدار الخطي البسيط (Linear Regression) لمعرفة أثر المتغير المستقل (فعالية لجان المراجعة) على المتغير التابع (جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية).
10. اختبار (T) لعينتين مستقلتين (Independent Sample T-Test) لمعرفة دلالة الفروق في آراء العينة حسب متغيراتها الشخصية التي تتكون من فئتين فقط: (المؤهل العلمي).
11. اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لمعرفة دلالة الفروق في آراء العينة حسب متغيراتها الوظيفية التي تحتوي على ثلاث فئات فأكثر ثلاث فئات فأكثر :(التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).
12. اختبار المقارنات البعدية (LSD) لتحديد الفروق لمعرفة اتجاه الفروق التي أظهرها اختبار تحليل التباين الأحادي.

المبحث الثالث

تحليل النتائج واختبار الفرضيات

تمهيد:

تتناول الدراسة في هذا المبحث تحليل نتائج الدراسة من خلال تحليل الخصائص الديموغرافية للعينة وعرض نتائج أسئلة الدراسة ومناقشتها وتفسيرها وأخيرًا اختبار فرضيات الدراسة.

4-3-1 الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة:

تتمثل الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة بمتغيرات رئيسة هي: (المؤهل العلمي، والتخصص العلمي، والمسمى الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة) والجدول رقم (8) يوضح ذلك:

جدول رقم (8) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخصائص الشخصية والوظيفية.

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دون البكالوريوس	–	–
	بكالوريوس	96	%83.5
	ماجستير	19	%16.5
	دكتوراه	–	–
المجموع		**115**	**%100**
التخصص العلمي	محاسبة	93	%80.9
	ادارة اعمال	12	%10.4
	علوم مالية ومصرفية	7	%6.1
	اخرى	3	%2.6
المجموع		**115**	**%100**
المسمى الوظيفي	مراجع خارجي	27	%23.5
	مراجع داخلي	32	%27.8
	معدي التقارير المالية	36	%31.3
	الجهات الرقابية	20	%17.4
المجموع		**115**	**%100**
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	20	%17.4
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	45	%39.1
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	34	%29.6
	15 سنة فأكثر	16	%13.9
المجموع		**115**	**%100**

تشير التكرارات والنسب المئوية في الجدول رقم (8) أن جميع أفراد عينة الدراسة بحسب متغير المؤهل العلمي، هم من أصحاب المؤهلات العلمية الجامعية، وبالتالي قدرتهم على فهم فقرات الاستبانة، والإجابة عليها بدرجة كفاءة عالية، ويعزز ذلك من صحة ودقة النتائج التي يتم التوصل إليها، ويعد مؤشرًا على توافر الكفاءات العلمية في البنوك التجارية العاملة في اليمن.

كما يتبين من أفراد عينة الدراسة بحسب متغير التخصص العلمي، أن ما نسبته (87%) هم من ذوي الاختصاصات المحاسبية والمصرفية في مجتمع الدراسة، ويعزو الباحث ذلك لطبيعة وظيفة المحاسبة والمراجعة التي هي أساس التخصص المحاسبي، وأيضًا لطبيعة العمل في القطاع المصرفي وحاجته لمثل هذه التخصصات.

كما يتبين أن غالبية أفراد عينة الدراسة بحسب متغير المسمى الوظيفي، هم من فئة معدي التقارير المالية بنسبة (31.3%)، ويليها فئة المراجعين الداخليين بنسبة (27.8%)، ويليها فئة المراجعين الخارجيين بنسبة (23.5%)، واخيرًا فئة الجهات الرقابية بنسبة (17.4%).

كما يتبين من أفراد عينة الدراسة بحسب متغير عدد سنوات الخبرة، أن ما نسبته (82.6%) من عينة الدراسة هم ممن تزيد خبرتهم العملية عن (5) سنوات، وأن ما نسبته (43.5%) هم ممن تزيد خبرتهم العملية عن (10) سنوات، وهذا يدل على أن غالبية أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرة والكفاءة العالية؛ الأمر الذي ينعكس على صحة ودقة النتائج التي سيتم التوصل اليها.

4-3-2 طريقة احتساب التقدير اللفظي:

يظهر الجدول رقم (9) طريقة احتساب التقدير اللفظي لأسئلة الدراسة:

جدول رقم (9)

طريقة احتساب التقدير اللفظي لأسئلة الدراسة.

كيفية احتساب التقدير اللفظي			
إذا كان المتوسط	التقدير اللفظي	إذا كانت النسبة	درجة الاتجاه
من1 إلى 1.8	غير موافق بشدة	من 0% إلى أقل من 20%	منخفض جدًا
من 1.81 إلى 2.60	غير موافق	من 20% إلى أقل من 40%	منخفض
من 2.61 إلى 3.40	محايد	من 40% إلى أقل من 60%	متوسط
من 3.41 إلى 4.20	موافق	من 60% إلى أقل من 80%	مرتفع
من 4.21 إلى 5	موافق بشدة	من 80% حتى 100%	مرتفع جدًا

وقد تم التوصل للقيم السابقة من خلال المعادلة التالية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الحد الأعلى للفئة} - \text{الحد الأدنى للفئة}}{\text{عدد الفئات}} = \frac{5-1}{5} = 0.80$$

المتوسط النظري لمقياس ليكرت الخماسي = مجموع القيم ÷ عددها = (1+2+3+4+5) ÷ 5 = 3 وهو متوسط معادل لمستوى التطبيق(نسبة مئوية) = (3÷5) × 100 = 60%. وللحصول على مستوى تطبيق 50% المعادل للمتوسط المحايد نستخدم الصيغة الرياضية الآتية: مستوى التطبيق (نسبة مئوية) = (المتوسط الحسابي – 1) ÷ 4 × 100= 50%، وهي النسبة المعادلة للمتوسط النظري (المتوسط المحايد). هذه الصيغة ناتجة من التدريج الخماسي (4 ،3 ،2 ،1 ،0) وهو ينقص بمقدار واحد صحيح عن مقياس ليكرت الخماسي المذكور أعلاه.

4-3-3 تحليل نتائج الدراسة:

تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية وقيمة (T)، لتصورات المبحوثين لكل فقرة من فقرات كل مجال من مجالات فعالية لجان المراجعة وجودة الإفصاح المحاسبي، ثم مناقشة المجالات اجمالًا، وفيما يلي عرض تفصيلي لآراء عينة الدراسة، وذلك كما يأتي:

4-3-3-1 مجال خصائص لجان المراجعة:

يوضح الجدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية وقيمة (T)، لتصورات المبحوثين لكل فقرة من فقرات مجال خصائص لجان المراجعة.

جدول رقم (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية وقيمة (T) لإجابات أفراد عينة الدراسة لمجال خصائص لجان المراجعة.

م	المجال	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة T	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
1	جميع أعضاء لجنة المراجعة في البنك من الأعضاء غير التنفيذيين.	1	4.30	0.783	%83	17.738	0.000	مرتفع جداً
2	رئيس اللجنة وغالبية أعضائها في البنك من الأعضاء المستقلين	5	4.09	0.695	%77	16.762	0.000	مرتفع
3	أعضاء لجنة المراجعة ليس لديهم إي علاقات مالية أو شخصية مع إدارة البنك.	11	3.90	0.986	%73	9.745	0.000	مرتفع
4	لا يتقاضى أعضاء لجنة المراجعة من البنك أي مبالغ مالية باستثناء ما يتقاضوه لقاء عضويتهم في مجلس الإدارة أو توزيعات الأرباح بصفتهم مساهمين.	12	3.79	0.969	%70	8.759	0.000	مرتفع

م	المجال	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة T	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
5	تضم اللجنة عضواً على الأقل من ذوي المؤهلات العلمية والخبرات العملية في مجالات المحاسبة والمراجعة.	2	4.26	0.773	%82	17.485	0.000	مرتفع جداً
6	يتمتع أعضاء اللجنة بالمعرفة الكافية بالسياسات والمبادئ المحاسبية التي يطبقها البنك.	3	4.25	0.724	%81	18.558	0.000	مرتفع جداً
7	يتمتع أعضاء اللجنة بالمعرفة الكافية بالوسائل والإجراءات الرقابية	4	4.24	0.670	%81	19.901	0.000	مرتفع جداً
8	تتكون لجنة المراجعة في البنك من ثلاثة أعضاء على الأقل.	7	4.01	0.893	%75	12.108	0.000	مرتفع
9	هنالك ملائمة بين عدد أعضاء لجنة المراجعة والمهام المطلوبة منهم.	10	3.91	0.790	%73	12.396	0.000	مرتفع
10	تعقد لجنة المراجعة في البنك اجتماعات دورية لا تقل عن أربعة اجتماعات سنويًا.	9	3.97	0.888	%74	11.658	0.000	مرتفع
11	تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع المراجع الخارجي لا تقل عن اجتماع واحدة خلال العام.	8	4.00	0.869	%75	12.347	0.000	مرتفع
12	تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع إدارة المراجعة الداخلية لا تقل عن اجتماعين خلال العام.	6	4.06	0.798	%77	14.258	0.000	مرتفع

يتضح من الجدول رقم (10) أن المتوسط الحسابي لكل فقرة من فقرات مجال خصائص لجان المراجعة كان بين مرتفع ومرتفع جدًا، وقد تراوحت متوسطات الفقرات بين (3.79 – 4.30) وتراوحت الانحرافات المعيارية للفقرات بين (0.670 – 0.986) والأهمية النسبية بين (70% – 83%) وهذا يشير إلى أن هناك اتفاق في إجابات عينة الدراسة.

وقد احتلت الفقرة رقم (1) والتي تنص على "جميع أعضاء لجنة المراجعة في البنك من الأعضاء غير التنفيذيين". على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.30) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي(3) ودال إحصائيًا، وبانحراف معياري (0.783) وبنسبة (83%)، وهي تعكس درجة موافقة مرتفعة جدًا، وهذا يدل على أن البنوك تراعي عند تكوين لجنة المراجعة أن يكون أعضاء اللجنة من الأعضاء غير التنفيذيين.

وحلَّت الفقرة رقم (4) والتي تنص "لا يتقاضى أعضاء لجنة المراجعة من البنك أي مبالغ مالية باستثناء ما يتقاضوه لقاء عضويتهم في مجلس الإدارة أو توزيعات الأرباح بصفتهم مساهمين" على

المرتبة الثاني عشر والأخيرة بمتوسط حسابي (3.79)، وهو أكبر من المتوسط الافتراضي(3) ودال إحصائيًا، وبانحراف معياري (0.969) وأهمية نسبية (70%)، وهذا يعني أن العينة توافق بدرجة مرتفعة على أن أعضاء لجنة المراجعة في البنوك لا يتقاضون أي مبالغ مالية باستثناء ما يتقاضوه لقاء عضويتهم في مجلس الإدارة أو توزيعات الأرباح بصفتهم مساهمين.

4-3-3-2 مجال سلطات لجان المراجعة:

يوضح الجدول رقم (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية وقيمة (T)، لتصورات المبحوثين لكل فقرة من فقرات مجال سلطات لجان المراجعة.

جدول رقم (11)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية وقيمة (T) لإجابات أفراد عينة الدراسة لمجال سلطات لجان المراجعة.

م	المجال	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة T	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
13	تحصل اللجنة على أي معلومات قد تحتاجها من موظفي البنك.	1	4.17	0.840	%79	14.979	0.000	مرتفع
14	تستعين اللجنة باستشاريين داخليين وخارجين من ذوي الاختصاصات اللازمة للمساعدة في تحمل مسئولياتها.	5	3.64	1.036	%66	6.660	0.000	مرتفع
15	تدعو لجنة المراجعة لحضور اجتماعاتها من تراه من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية.	3	3.95	0.944	%74	10.762	0.000	مرتفع
16	تدعو لجنة المراجعة مدير إدارة المراجعة الداخلية لحضور اجتماعاتها.	2	4.04	0.882	%76	12.680	0.000	مرتفع
17	تدعو لجنة المراجعة المراجع الخارجي لحضور اجتماعاتها.	4	3.64	1.010	%66	6.830	0.000	مرتفع

يتضح من الجدول رقم (11) أن المتوسط الحسابي لآراء عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات مجال سلطات لجنة المراجعة كان مرتفع، حيث تراوحت متوسطات الفقرات بين (3.64 – 4.17) وتراوحت الانحرافات المعيارية للفقرات بين (0.840 – 1.036) والاهمية النسبية بين (66% – 79%) وهذا يشير إلى أن هناك اتفاق في إجابات عينة الدراسة.

وقد احتلت الفقرة رقم (13) والتي تنص "تحصل اللجنة على أي معلومات قد تحتاجها من موظفي البنك"، على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.17) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي(3) ودال إحصائيًا، وبانحراف معياري (0.840) وأهمية نسبية (79%)، وهذا يعني أن أفراد العينة توافق بدرجة مرتفعة على أن للجنة المراجعة سلطة الحصول على أي معلومات قد تحتاجها من موظفي البنك.

وحلت الفقرة رقم (14) والتي تنص " تستعين اللجنة باستشاريين داخليين وخارجين من ذوي الاختصاصات اللازمة للمساعدة في تحمل مسئولياتها "في المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.64) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي(3) ودال إحصائيًا، وبانحراف معياري (1.036) وأهمية نسبية (66%) وهذا يعني أن أفراد العينة توافق بدرجة مرتفعة على هذه الفقرة.

4-3-3-3 مجال آليات عمل لجان المراجعة:

يوضح الجدول رقم (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية وقيمة (T)، لتصورات المبحوثين لكل فقرة من فقرات مجال آليات عمل لجان المراجعة.

جدول رقم (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية وقيمة (T) لإجابات أفراد عينة الدراسة لمجال آليات عمل لجان المراجعة.

م	المجال	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة T	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
18	يتم إدراج جميع المهام والمسؤوليات التي ينبغي أن تقوم بها لجنة المراجعة في دليل عمل مكتوب.	1	4.05	0.793	%76	14.229	0.000	مرتفع
19	يقوم رئيس اللجنة بعمله على أساس التفرغ الكامل، للتنسيق بين مجلس الإدارة والإدارات والأقسام التنفيذية والأعضاء الآخرين في اللجنة.	5	3.59	1.107	%65	5.679	0.000	مرتفع
20	يجتمع رئيس اللجنة مع ممثلي الجهات الرقابية.	4	3.90	0.761	%73	12.751	0.000	مرتفع
21	تصدر اللجنة تقريراً سنوياً يُبين المهام المحددة في الدليل والمهام المنفذة فعلاً والمهام غير المنفذة.	2	4.01	0.811	%75	13.337	0.000	مرتفع
22	يُقيّم مجلس الإدارة كيفية تحمل اللجنة لمسؤولياتها ويوضح أداءها في جزء من تقريره السنوي.	3	3.92	0.774	%73	12.771	0.000	مرتفع

يتضح من الجدول رقم (12) أن المتوسط الحسابي لآراء عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات مجال آليات عمل لجنة المراجعة كان مرتفع، حيث تراوحت متوسطات الفقرات بين (3.59 – 4.05)، وتراوحت الانحرافات المعيارية للفقرات بين (0.761 – 1.107) وتراوحت الأهمية النسبية بين(65% – 76%) وهذا يشير إلى أن هناك اتفاق في إجابات عينة الدراسة.

وقد احتلت الفقرة رقم (18) التي تنص "يتم إدراج جميع المهام والمسؤوليات التي ينبغي أن تقوم بها لجنة المراجعة في دليل عمل مكتوب" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.05)، وهو أكبر من

المتوسط الافتراضي(3) ودال إحصائيًا، وبانحراف معياري (0.793) وأهمية نسبية (76%) وهذا يعني أن أفراد العينة يوافقون بدرجة مرتفعة بأنه يتم إدراج جميع المهام والمسؤوليات التي ينبغي أن تقوم بها لجنة المراجعة في دليل عمل مكتوب.

وحلَّت الفقرة رقم (19) والتي تنص "يقوم رئيس اللجنة بعمله على أساس التفرغ الكامل، للتنسيق بين مجلس الإدارة والإدارات والأقسام التنفيذية والأعضاء الآخرين في اللجنة" على المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط حسابي (3.59) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي(3) ودال إحصائيًا، وبانحراف معياري (1.107) وأهمية نسبية (65%) وهذا يعني أن العينة توافق بدرجة مرتفعة بأنه يقوم رئيس اللجنة بعمله على أساس التفرغ الكامل، للتنسيق بين مجلس الإدارة والإدارات والأقسام التنفيذية والأعضاء الآخرين في اللجنة.

4-3-3-4 مجال أنشطة لجان المراجعة:

يوضح الجدول رقم (13) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية وقيمة (T)، لتصورات المبحوثين لكل فقرة من فقرات مجال أنشطة لجان المراجعة.

جدول رقم (13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية وقيمة (T) لإجابات أفراد عينة الدراسة لمجال أنشطة لجان المراجعة.

م	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمةT	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
23	تدرس لجنة المراجعة القوائم والتقارير المالية الدورية والسنوية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة.	2	4.17	0.661	%79	18.894	0.000	مرتفع
24	تتولى اللجنة دراسة ملاحظات البنك المركزي ذات التأثير على التقارير المالية وتقارير الرقابة والتفتيش الواردة منه.	3	4.15	0.652	%79	18.874	0.000	مرتفع
25	تقوم لجنة المراجعة بمتابعة المخاطر المتعلقة بأداء البنك ومدى تعرض البيانات المالية للغش أو الأخطاء ومعالجة حالات الغش المكتشفة.	6	4.14	0.687	%79	17.786	0.000	مرتفع
26	تقدم اللجنة توصية إلى مجلس الإدارة بتعيين مدير وموظفي إدارة المراجعة الداخلية ونقلهم وعزلهم وتحديد أتعابهم وتقييم أدائهم.	13	3.71	0.906	%68	8.442	0.000	مرتفع

م	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمةT	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
27	تدرس اللجنة خطة المراجعة المقترحة من قبل إدارة المراجعة الداخلية وابداء ملاحظاتها عليها.	8	4.04	0.718	%76	15.583	0.000	مرتفع
28	تقوم اللجنة بمراجعة نتائج تقارير المراجعة الداخلية والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.	4	4.14	0.661	%79	18.487	0.000	مرتفع
29	تدعم لجنة المراجعة في البنك استقلال المراجع الداخلي.	1	4.23	0.636	%81	20.671	0.000	مرتفع جداً
30	تقوم اللجنة بترشيح المراجع الخارجي لاختياره من قبل الجمعية العامة للمساهمين وتحديد أتعابه أو عزله.	14	3.71	0.980	%68	7.801	0.000	مرتفع
31	تتأكد اللجنة من عدم وجود ما يؤثر على استقلالية المراجع الخارجي وتدرس مدى تأثير أي اعمال يقوم بها لحساب البنك على هذه الاستقلالية.	10	3.97	0.760	%74	13.618	0.000	مرتفع
32	تتأكد اللجنة من عدم إخفاء الإدارة لأية معلومات مهمة عن المراجع الخارجي.	9	3.96	0.742	%74	13.822	0.000	مرتفع
33	تقوم اللجنة بمراجعة نتائج تقارير المراجعة الخارجية والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.	5	4.10	0.680	%78	17.410	0.000	مرتفع
34	تقوم اللجنة بتوفير قنوات اتصال بين المراجع الخارجي وكل من المراجعين الداخليين والإدارة ومجلس الإدارة.	12	3.87	0.833	%72	11.199	0.000	مرتفع
35	تتأكد اللجنة من التزام إدارة البنك بتطبيق قواعد الحوكمة.	11	3.96	0.842	%74	12.185	0.000	مرتفع
36	تتأكد لجنة المراجعة من مدى التزام البنك بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي.	7	4.11	0.758	%78	15.743	0.000	مرتفع

يتضح من الجدول رقم (13) أن المتوسط الحسابي لآراء عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات مجال أنشطة لجنة المراجعة كان بين مرتفع ومرتفع جدًا، حيث تراوحت متوسطات الفقرات بين (3.71 – 4.23)، وتراوحت الانحرافات المعيارية للفقرات بين (0.636 – 0.980) والاهمية النسبية بين (68%–81%) وهذا يشير إلى أن هناك اتفاق في إجابات عينة الدراسة.

وقد احتلت الفقرة رقم (29) التي تنص "تدعم لجنة المراجعة في البنك استقلال المراجع الداخلي" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.23) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي(3) ودال إحصائيًا، وبانحراف معياري (0.636) وأهمية نسبية (81%) وهذا يعني أن العينة توافق بدرجة مرتفعة جدًا على أن لجنة المراجعة في البنك تدعم استقلال المراجع الداخلي.

وحلَّت الفقرة رقم (30) التي تنص "تقوم اللجنة بترشيح المراجع الخارجي لاختياره من قبل الجمعية العامة للمساهمين وتحديد أتعابه أو عزله" على المرتبة الرابعة عشر والأخيرة بمتوسط (3.71) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي(3) ودال إحصائيًا، وبانحراف معياري (0.980) وأهمية نسبية (68%) وهذا يعني أن العينة توافق بدرجة مرتفعة على أن لجنة المراجعة تقوم بترشيح المراجع الخارجي لاختياره من قبل الجمعية العامة للمساهمين وتحديد أتعابه أو عزله.

3-3-3-5 مجال جودة الافصاح المحاسبي

يوضح الجدول رقم (14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية وقيمة (T)، لتصورات المبحوثين لكل فقرة من فقرات المتغير التابع جودة الإفصاح المحاسبي.

جدول رقم (14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية وقيمة (T) لإجابات أفراد عينة الدراسة لمتغير جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

م	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة T	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
37	تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة	13	3.94	0.841	%74	11.979	0.000	مرتفع
38	تساهم المعلومات المالية المفصح عنها ببناء التوقعات والتنبؤات المستقبلية.	8	3.99	0.778	%75	13.665	0.000	مرتفع
39	تتميز المعلومات المالية بأنها خالية من الأخطاء والتلاعبات والتزوير وأي تضليل يؤثر على مصداقيتها وواقعيتها.	10	4.01	0.789	%75	13.708	0.000	مرتفع
40	تتصف المعلومات المالية بانها دقيقة وموثوقة وتعكس القيمة الحقيقية لبنود الحسابات الظاهرة في التقارير والقوائم المالية.	3	4.12	0.637	%78	18.877	0.000	مرتفع
41	تتميز المعلومات المالية بأنها موضوعية وعادلة وخالية من التقديرات والأحكام والاجتهادات الشخصية ويمكن الاعتماد عليها بثقة كبيرة.	12	3.95	0.771	%74	13.191	0.000	مرتفع

م	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة T	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
42	يتم عرض المعلومات في التقارير والقوائم المالية بشكل مفهوم من خلال استخدام المصطلحات المتداولة والبعد عن التعقيد.	5	4.10	0.693	%78	17.089	0.000	مرتفع
43	تتضمن القوائم المالية المفصح عنها معلومات محاسبية قابلة للمقارنة مع نتائج السنوات السابقة للبنك ومع نتائج بنوك أخرى.	4	4.10	0.693	%78	17.089	0.000	مرتفع
44	يتم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والقوانين النافذة ذات العلاقة والتعليمات الصادرة عن البنك	2	4.19	0.897	%80	14.237	0.000	مرتفع جداً
45	يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة عند إعداد القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها.	1	4.22	0.685	%81	19.045	0.000	مرتفع جداً
46	يتم الإفصاح عن الظروف الطارئة والأحداث اللاحقة للميزانية.	7	4.07	0.780	%77	14.696	0.000	مرتفع
47	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة.	11	3.98	0.783	%75	13.451	0.000	مرتفع
48	يتم الإفصاح عن الوضع الاقتصادي وأثره على البنك.	9	4.00	0.713	%75	15.034	0.000	مرتفع
49	يتم الإفصاح عن من يمتلكون 5% فأكثر من الأسهم.	6	4.06	0.764	%77	14.887	0.000	مرتفع
50	يتم الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم.	14	3.57	1.052	%64	5.851	0.000	مرتفع
51	يتم الإفصاح عن لجنة المراجعة ومؤهلات أعضائها.	15	3.55	1.019	%64	5.762	0.000	مرتفع

يتضح من الجدول رقم (14) أن المتوسط الحسابي لآراء عينة الدراسة لكل فقرة من فقرات (المتغير التابع) جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن كان بين مرتفع ومرتفع جدًا، حيث تراوحت متوسطات الفقرات بين (3.55 – 4.22)، وتراوحت الانحرافات المعيارية للفقرات بين (0.637 – 1.052) والأهمية النسبية بين (64% – 81%) وهذا يشير إلى أن هناك اتفاق في إجابات عينة الدراسة على فقرات المتغير التابع.

وقد احتلت الفقرة رقم (45) التي تنص "يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة عند إعداد القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها" على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.22)، وهو أكبر من

المتوسط الافتراضي(3) ودال إحصائيًا، وبانحراف معياري (0.685) وأهمية نسبية (81%) وهذا يعني أن العينة توافق بدرجة مرتفعة جدًا على أنه يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة عند إعداد القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها.

وحلَّت الفقرة رقم (51) والتي تنص "يتم الإفصاح عن لجنة المراجعة ومؤهلات أعضائها" في المرتبة الخامسة عشر والأخيرة بمتوسط (3.55) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي(3) ودال إحصائيًا، وبانحراف معياري (1.019) وأهمية نسبية (64%) وهذا يشير إلى أن هناك تشتت في إجابات العينة نحو هذه الفقرة، ويعزو الباحث تلك النتيجة إلى قيام بعض البنوك بالإفصاح عن لجنة المراجعة ومؤهلات أعضائها في التقارير السنوية والبعض الآخر لا يفصح عنها.

ويوضح الجدول رقم (15) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية وقيمة (T) للمجالات ككل فعالية لجنة المراجعة وجودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.

جدول رقم (15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والاهمية النسبية وقيمة (T) لأثر فعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.

م	المجال	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الدلالة اللفظية	قيمة(T)	df	مستوى الدلالة sig
1	خصائص لجنة المراجعة	الأول	4.06	0.502	%77	مرتفع	22.759	114	0.000
2	سلطات لجنة المراجعة	الرابع	3.89	0.638	%72	مرتفع	14.977	114	0.000
3	آليات عمل لجنة المراجعة	الثالث	3.89	0.634	%72	مرتفع	15.129	114	0.000
4	أنشطة لجنة المراجعة	الثاني	4.02	0.518	%76	مرتفع	21.082	114	0.000
فعالية لجنة المراجعة			**3.97**	**0.431**	**%74**	**مرتفع**	**24.069**	**114**	**0.000**
جودة الإفصاح المحاسبي			**3.99**	**0.516**	**%75**	**مرتفع**	**20.592**	**114**	**0.000**

يتضح من الجدول رقم (15) أن المتوسطات الحسابية لآراء عينة الدراسة لمستوى فعالية لجنة المراجعة وعلى مستوى كل مجال(خصائص، سلطات، آليات، أنشطة) كانت مرتفعة، إذ بلغ المتوسط الحسابي الكلي لفعالية لجان المراجعة (3.97) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي (3) ودال إحصائيًا، وبانحراف معياري (0.431) وأهمية نسبية (74%)، وقد احتل مجال خصائص لجان المراجعة المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي (4.06) وبانحراف معياري (0.502) وأهمية نسبية (77%) وبدرجة موافقة مرتفعة، يلي ذلك مجال أنشطة لجان المراجعة بمتوسط حسابي بلغ (4.02) وبانحراف معياري (0.518)

وأهمية نسبية (76%) وبدرجة موافقة مرتفعة، وجاء في المرتبة الثالثة مجال آليات عمل لجان المراجعة بمتوسط حسابي (3.89) وانحراف معياري (0.634) وبنسبة (72%) وبدرجة موافقة مرتفعة، وجاء في المرتبة الرابعة والأخيرة مجال سلطات لجان المراجعة بمتوسط حسابي (3.89) وانحراف معياري (0.638) وأهمية نسبية (72%)، وبدرجة وافقة مرتفعة.

كما يتضح من الجدول السابق أيضًا بأن المتوسط الحسابي لآراء عينة الدراسة لمستوى جودة الإفصاح المحاسبي كان مرتفعًا، إذ بلغ (3.99) وهو أكبر من المتوسط النظري (3) ودال إحصائيًا، وبانحراف معياري (0.516) وأهمية نسبية (75%).

4-3-4 تحليل مدى ملائمة البيانات لاختبار فرضيات الدراسة:

قبل البدء في تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة قام الباحث بإجراء بعض الاختبارات للتأكد من مدى ملائمة البيانات لتطبيق الاختبارات المعلمية وتحليل الانحدار، وذلك كما يأتي:

4-3-4-1 اختبار التوزيع الطبيعي:

يستخدم هذا الاختبار لمعرفة فيما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا؟ وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات؛ لإن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيًا، وقد تم التأكد من إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution) بواسطة اختبار كولموجروف سميرنوف (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test)، حيث يجب أن تكون القيمة الاحتمالية لكل مجال أكبر من (0.05) لكي تتبع البيانات التوزيع الطبيعي، ويوضح الجدول رقم (16) نتائج الاختبار.

جدول رقم (16)
نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test) لمجالات الدراسة.

المجال	عدد الفقرات		قيمة (Z)	مستوى الدلالة (sig)
خصائص لجان المراجعة	1-12	12	0.069	0.200
سلطات لجان المراجعة	13-17	5	0.073	0.193
آليات عمل لجان المراجعة	18-22	5	0.075	0.127
أنشطة لجان المراجعة	23-36	14	0.079	0.074
جودة الإفصاح المحاسبي	37-51	15	0.078	0.086
الاستبانة ككل	1-51	51	0.050	0.200

تُشير النتائج في الجدول رقم (16) أن مستوى الدلالة (sig) لكل مجال كانت أكبر من (0.05)، إذ تراوحت بين (0.074 – 0.200)؛ الأمر الذي يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويمكن إجراء الاختبارات المعلمية لاختبار فرضيات الدراسة.

4-3-4-2 اختبار الارتباط الخطي (Multi-collinearity):

للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة قام الباحث بإجراء اختبار معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF)، واختبار التباين المسموح Tolerance، لكل متغير من المتغيرات المستقلة، مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين للقيمة (10)، وأن لا تقل قيمة التباين المسموح به عن (0.05) والجدول رقم (17) يوضح ذلك.

جدول رقم (17)

نتائج اختبار معامل تضخم التباين (VIF) والتباين المسموح به (Tolerance).

المتغير المستقل	معامل تضخم التباين (VIF)	التباين المسموح به (Tolerance)
خصائص لجان المراجعة	1.723	0.580
سلطات لجان المراجعة	1.105	0.905
آليات عمل لجان المراجعة	2.156	0.464
أنشطة لجان المراجعة	2.663	0.376

يتضح من الجدول رقم (17) عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة، إذ أن قيم معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات أقل من (10) وتتراوح بين (1.105 – 2.663)، وأن قيم اختبار التباين المسموح به لجميع المتغيرات أكبر من (0.05) وتراوحت بين (0.376 – 0.905)؛ ويعد هذا موشرًا على عدم وجود ارتباط خطي عالٍ بين المتغيرات المستقلة.

وللتأكد من النتيجة السابقة تم استخدام مصفوفة الارتباط بيرسون (Pearson Correlation)، لمعرفة ويوضح الجدول رقم (18) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (18)

مصفوفة ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة.

المتغيرات	خصائص لجان المراجعة	سلطات لجان المراجعة	آليات عمل لجان المراجعة	أنشطة لجان المراجعة	جودة الافصاح المحاسبي
خصائص لجان المراجعة	**1**				
سلطات لجان المراجعة	**0.264**	**1**			
آليات عمل لجان المراجعة	**0.494**	**0.263**	**1**		
أنشطة لجان المراجعة	**0.634**	**0.213**	**0.723**	**1**	
جودة الإفصاح المحاسبي	**0.410**	**0.301**	**0.560**	**0.642**	**1**

يتضح من الجدول رقم (18) عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة، حيث أن أكبر معامل ارتباط يبن المتغيرات المستقلة كان بين أنشطة لجان المراجعة وآليات عمل لجان المراجعة حيث

بلغ معامل الارتباط (0.723)، وهو لا يزيد عن (0.80)، وهذا يؤكد على عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات.

4-3-5 اختبار فرضيات الدراسة:

أن الهدف أو الغرض من استخدام تحليل الانحدار، هو لتوضيح العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة في التحليل والمتغير التابع ومن ثم القيام بالتنبؤ بالقيم للمتغير التابع بناءً على القيم المعروفة بالنسبة للمتغيرات المستقلة، بعد ذلك سيتم تحليل التباين الذي يفسر العلاقة بين المتغيرات. والجدول رقم (19) يوضح التقدير اللفظي لمستوى العلاقة:

جدول رقم (19)
التقدير اللفظي لمستوى العلاقة.

R	العلاقة
Above 0.70	علاقة قوية جدًا
0.50 - 0.69	علاقة قوية
0.30 - 0.49	علاقة متوسطة
0.10 - 0.29	علاقة منخفضة
0.01 - 0.09	علاقة منخفضة جدًا

4-3-5-1 نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى وفرضياتها الفرعية :

لقد نصت الفرضية الرئيسية الأولى على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن". ويتفرع عنها أربعة فرضيات فرعية، ولاختبار الفرضية الرئيسة الأولى وفرضياتها الفرعية تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر كل مجال من مجالات فعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن، ثم اختبار تأثير مجالات فعالية لجان المراجعة ككل، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في البنوك التجارية العاملة في اليمن.

يوضح الجدول رقم (20) نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر خصائص لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في البنوك التجارية العاملة في اليمن.

جدول رقم (20)

نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر خصائص لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.

المتغيرات	المعاملات B	اختبار T		معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة اختبار F		نوع العلاقة
		القيمة	مستوى المعنوية Sig			القيمة	مستوى المعنوية Sig	
خصائص لجنة المراجعة	0.422	4.781	0.000	0.410	0.168	22.863	0.000	متوسطة

تشير نتائج الجدول رقم (20) إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، إذ بلغ معامل الارتباط (R) (0.410) وهذا يعني وجود ارتباط طردي متوسط بين خصائص لجنة المراجعة وجودة الإفصاح المحاسبي، كما أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.168) وهذا يعني أن خصائص لجنة المراجعة قد فسرت ما نسبته (16.8%) من التباين في جودة الإفصاح المحاسبي، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة (F) المحسوبة والبالغة (22.863) وهي دالة عند مستوى معنوية (0.05)، كما يتبين أن درجة التأثير (B) بلغت (0.442) وقيمة (T) بلغت (4.781) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (0.05)؛ وعليه يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى بصورتها العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تقول: (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في البنوك التجارية العاملة في اليمن).

ثانيًا: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية للدراسة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسلطات لجنة المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في البنوك التجارية العاملة اليمن.

يوضح الجدول رقم (21) نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر سلطات لجنة المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في البنوك التجارية العاملة في اليمن.

جدول رقم (21)

نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر سلطات لجنة المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.

المتغيرات	المعاملات B	اختبار T		معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة اختبار F		نوع العلاقة
		القيمة	مستوى المعنوية			القيمة	مستوى المعنوية	
سلطات لجنة المراجعة	0.243	3.354	0.001	0.301	0.091	11.249	0.001	متوسطة

تشير نتائج الجدول رقم (21) إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لسلطات لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، إذ بلغ معامل الارتباط (R) (0.301) وهذا يعني وجود ارتباط طردي متوسط بين سلطات لجنة المراجعة وجودة الإفصاح المحاسبي، كما أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.091) وهذا يعني أن سلطات لجنة المراجعة قد فسرت ما نسبته (9.1%) من التباين في جودة الإفصاح المحاسبي، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة (F) المحسوبة والبالغة (11.249) وهي دالة عند مستوى معنوية (0.05)، كما يتبين أن درجة التأثير (B) بلغت (0.243) وقيمة (T) بلغت (3.354) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (0.05)؛ وعليه يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية بصورتها العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تقول: (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسطات لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في البنوك التجارية العاملة في اليمن).

ثالثًا: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة للدراسة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لآليات عمل لجنة المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في البنوك التجارية العاملة في اليمن.

يوضح الجدول رقم (22) نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر آليات عمل لجنة المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في البنوك التجارية العاملة في اليمن.

جدول رقم (22)

نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط لأثر آليات عمل لجنة المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.

المتغيرات	المعاملات B	اختبار T		معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة اختبار F		نوع العلاقة
		القيمة	مستوى المعنوية			القيمة	مستوى المعنوية	
آليات عمل لجنة المراجعة	0.455	7.180	0.000	0.560	0.313	51.546	0.000	قوية

تشير نتائج الجدول رقم (22) إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لآليات عمل لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، إذ بلغ معامل الارتباط (R) (0.560) وهذا يعني وجود ارتباط طردي قوي بين آليات عمل لجنة المراجعة وجودة الإفصاح المحاسبي، كما أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.313) وهذا يعني أن آليات عمل لجنة المراجعة قد فسرت ما نسبته (31.3%) من التباين في جودة الإفصاح المحاسبي، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة (F) المحسوبة والبالغة (51.546) وهي دالة عند مستوى معنوية (0.05)، كما يتبين أن درجة التأثير (B) بلغت (0.455) وقيمة (T) بلغت (7.180) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (0.05)؛ وعليه يتم رفض الفرضية الفرعية الثالثة بصورتها العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تقول: (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لآليات

عمل لجنة المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في البنوك التجارية العاملة في اليمن).

رابعًا: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة للدراسة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأنشطة لجنة المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في البنوك التجارية العاملة في اليمن.

يوضح الجدول رقم (23) نتائج اختبار تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر أنشطة لجنة المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في البنوك التجارية العاملة في اليمن.

جدول رقم (23)

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لأثر أنشطة لجنة المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.

المتغيرات	المعاملات B	اختبار T		معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة اختبار F		نوع العلاقة
		القيمة	مستوى المعنوية			القيمة	مستوى المعنوية	
أنشطة لجنة المراجعة	0.640	8.911	0.000	0.642	0.413	79.411	0.000	قوية

تشير نتائج الجدول رقم (23) إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأنشطة لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، إذ بلغ معامل الارتباط (R) (0.642) وهذا يعني وجود ارتباط طردي قوي بين أنشطة لجنة المراجعة وجودة الإفصاح المحاسبي، كما أن قيمة معامل التحديد (R^2) والبالغة (0.413) وهذا يعني أن أنشطة لجنة المراجعة قد فسرت ما نسبته (41.3%) من التباين في جودة الإفصاح المحاسبي، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة (F) المحسوبة والبالغة (79.411) وهي دالة عند مستوى معنوية (0.05)، كما يتبين أن درجة التأثير (B) بلغت (0.640) وقيمة (T) بلغت (8.911) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (0.05)؛ وعليه يتم رفض الفرضية الفرعية الرابعة بصورتها العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تقول: (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأنشطة لجنة المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في البنوك التجارية العاملة في اليمن).

خامسًا: نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى:

ويوضح الجدول رقم (24) أثر فعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم (24)

نتائج اختبار الانحدار الخطي لمعرفة أثر فعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.

المتغيرات	المعاملات B	اختبار T		معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة اختبار F		نوع العلاقة
		القيمة	مستوى المعنوية Sig			القيمة	مستوى المعنوية Sig	
فعالية لجنة المراجعة	0.640	8.911	0.000	0.642	0.413	79.411	0.000	قوية

يتضح من الجدول رقم (24) وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، إذ بلغ معامل الارتباط (R) (0.642) وهذا يعني وجود ارتباط طردي قوي بين فعالية لجنة المراجعة وجودة الإفصاح المحاسبي، كما أن قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0.413) وهذا يعني أن فعالية لجنة المراجعة قد فسرت ما نسبته (41.3%) من التباين في جودة الإفصاح المحاسبي، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة (F) المحسوبة والبالغة (79.411) وهي دالة عند مستوى معنوية (0.05)، كما يتبين أن درجة التأثير (B) بلغت (0.640) وقيمة (T) بلغت (8.911) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (0.05)؛ وعليه يتم رفض الفرضية الرئيسة الأولى بصورتها العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تقول: (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في البنوك التجارية العاملة في اليمن).

4-3-5-2 نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثانية:

لقد نصت الفرضية الرئيسية الثانية على: **(لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر فعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في البنوك التجارية العاملة في اليمن تُعزى للمتغيرات الوظيفية (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).**

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم استخدام اختبار (Independent Sample T-Test) لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق في إجابات العينة على عبارات الاستبانة في حال كون المتغير يتكون من فئتين، كما تم استخدام تحليل التباين الأحادي (F-Anova One-Way) لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق في

إجابات العينة على عبارات الاستبانة في حال كون المتغير يحتوي على ثلاث فئات أو أكثر، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: نتائج اختبار الفروق في إجابات عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي:

لمعرفة مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر فعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في البنوك التجارية العاملة في اليمن تُعزى لمتغير المؤهل العلمي، فقد تم استخدام اختبار (Independent Sample T-Test)، والجدول رقم (25) يوضح ذلك.

جدول رقم (25)

نتائج اختبار (T) لعينتين مستقلتين لمعرفة مدى وجود فروق تُعزى لمتغير المؤهل العلمي.

المحور	بكالوريوس			ماجستير			T-Test		الدلالة اللفظية
	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (T)	مستوى الدلالة	
فعالية لجان المراجعة	96	3.96	0.444	19	4.0	0.364	-0.322	0.748	**غير دال إحصائيًا**
جودة الإفصاح المحاسبي	96	4.01	0.515	19	3.88	0.522	1.018	0.311	**غير دال إحصائيًا**

يتضح من الجدول رقم (25) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة حول أثر فعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية تُعزى لمتغير المؤهل العلمي، إذ أن قيمة (T) بلغت (0.322-، 1.018) على التوالي وبمستوى دلالة (0.748، 0.311) على التوالي وهي غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.05)، وبذلك يمكن قبول الفرضية الإحصائية التي تنص على (لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر فعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في البنوك التجارية العاملة في اليمن تُعزى لمتغير المؤهل العلمي).

ثانيًا: نتائج اختبارات الفروق في إجابات عينة الدراسة حسب متغير التخصص العلمي:

لمعرفة مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر فعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في البنوك التجارية العاملة في اليمن تُعزى لمتغير التخصص العلمي، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، والجدول رقم (26) يوضح ذلك.

جدول رقم (26)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة مدى وجود فروق تُعزى لمتغير التخصص العلمي.

المحور	التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	(F)	مستوى الدلالة	الدالة اللفظية
فعالية لجان المراجعة	بين المجموعات	0.528	3	0.176	0.947	0.421	غير دال إحصائيًا
	داخل المجموعات	20.629	111	0.186			
	المجموع	**21.157**	**114**				
جودة الإفصاح المحاسبي	بين المجموعات	0.867	3	0.289	1.088	0.357	غير دال إحصائيًا
	داخل المجموعات	29.479	111	0.266			
	المجموع	**30.346**	**114**				
الاستبانة ككل	بين المجموعات	0.628	3	0.209	1.204	0.312	غير دال إحصائيًا
	داخل المجموعات	19.281	111	0.174			
	المجموع	**19.908**	**114**				

يتضح من الجدول رقم (26) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة حول أثر فعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية تعزى لمتغير التخصص العلمي، إذ أن قيمة (F) بلغت (0.947، 1.088، 1.204) على التوالي وبمستوى دلالة بلغت (0.421، 0.357، 0.312) على التوالي وهي غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.05)؛ وبذلك يمكن قبول الفرضية الإحصائية التي تنص على (لا توجد فروق ذو دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول أثر فعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في البنوك التجارية العاملة في اليمن تُعزى لمتغير التخصص العلمي).

ثالثًا: نتائج اختبارات الفروق في إجابات عينة الدراسة حسب متغير المسمى الوظيفي:

لمعرفة مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة، حول أثر فعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في البنوك التجارية العاملة في اليمن تعزى لمتغير المسمى الوظيفي فقد تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، والجدول رقم (27) يوضح ذلك.

جدول رقم (27)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة مدى وجود فروق حسب متغير المسمى الوظيفي.

المتغير	التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	(F)	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
فعالية لجان المراجعة	بين المجموعات	0.154	3	0.051	0.272	0.845	**غير دال إحصائيًا**
	داخل المجموعات	21.002	111	0.189			
	المجموع	**21.157**	**114**				
جودة الإفصاح المحاسبي	بين المجموعات	2.070	3	0.690	2.709	0.049	**دال إحصائيًا**
	داخل المجموعات	28.275	111	0.255			
	المجموع	**30.346**	**114**				
الاستبانة ككل	بين المجموعات	0.613	3	0.204	1.175	0.323	**غير دال إحصائيًا**
	داخل المجموعات	19.296	111	0.174			
	المجموع	**19.908**	**114**				

يتضح من الجدول (27) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، حول فعالية لجان المراجعة في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية تعزى لمتغير المسمى الوظيفي، إذ أن قيمة (F) بلغت (0.272) وبمستوى دلالة (0.845) وهي غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.05)، كما يشير الجدول أيضًا إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية إذ أن قيمة (F) بلغت (2.709) بمستوى دلالة (0.049) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.05)، وهذا يعني قبول الفرضية الثانية جزئيًا لفعالية لجان المراجعة فيما يتعلق بمتغير المسمى الوظيفي (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة حول فعالية لجان المراجعة في البنوك التجارية العاملة في اليمن تعزى لمتغير المسمى الوظيفي). ورفض الفرضية الثانية جزئيًا لجودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية فيما يتعلق بمتغير المسمى الوظيفي وقبول الفرضية التي تنص على (توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة حول جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في البنوك التجارية العاملة في اليمن تعزى لمتغير المسمى الوظيفي).

ولتحديد اتجاه الفروق فقد تم استخدام اختبار المقارنات البعدية (LSD) لإظهار لصالح من ظهرت هذه الفروق، الجدول رقم (28) يوضح ذلك.

جدول رقم (28)

نتائج اختبار (LSD) لتحديد الفروق حول جودة الإفصاح المحاسبي وفقًا لمتغير المسمى الوظيفي.

المسمى الوظيفي	المتوسط الحسابي	مراجع خارجي	مراجع داخلي	معدي التقارير المالية	الجهات الرقابية
مراجع خارجي	4.14	**1**			0.379
مراجع داخلي	3.92		**1**		
معدي التقارير المالية	4.07			**1**	0.317
الجهات الرقابية	3.76				**1**

يتبين من الجدول رقم (28) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المراجع الخارجي والجهات الرقابية بفارق معنوي (0.379) وذلك لصالح المراجع خارجي حيث بلغ متوسطة الحسابي (4.14) وهو أعلى من المتوسط الحسابي للجهات الرقابية (3.76)، كما يشير الجدول السابق أيضًا إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معدي التقارير المالية والجهات الرقابية بفارق معنوي (0.317) وذلك لصالح معدي التقارير المالية حيث بلغ متوسطة الحسابي (4.07)، وهو أعلى من المتوسط الحسابي للجهات الرقابية (3.76)، ويعزو الباحث ذلك إلى أن المراجعين الخارجيين ومعدي التقارير المالية أكثر معرفة وتعامل مع القوائم المالية للبنوك.

رابعًا: نتائج اختبارات الفروق في إجابات عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة:

لمعرفة مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد العينة، حول أثر فعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن تعزى لمتغير سنوات الخبرة، فقد تم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA)، والجدول رقم (28) يوضح ذلك:

جدول رقم (29)

نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمعرفة مدى وجود فروق تعُزى لمتغير سنوات الخبرة.

المحور	التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	(F)	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
فعالية لجان المراجعة	بين المجموعات	0.920	3	070.3	1.682	0.175	**غير دال إحصائيًا**
	داخل المجموعات	20.237	111	0.182			
	المجموع	**21.157**	**114**				
جودة الإفصاح المحاسبي	بين المجموعات	0.838	3	0.279	1.051	0.373	**غير دال إحصائيًا**
	داخل المجموعات	29.508	111	0.266			
	المجموع	**30.346**	**114**				
الاستبانة ككل	بين المجموعات	0.807	3	0.269	1.564	0.202	**غير دال إحصائيًا**
	داخل المجموعات	19.101	111	0.172			
	المجموع	**19.908**	**114**				

يتضح من الجدول رقم (29) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة حول أثر فعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية تعزى لمتغير سنوات الخبرة، حيث أن قيمة (F) بلغت (1.682، 1.051، 1.564) وبمستوى دلالة (0.175، 0.373، 0.202) على التوالي وهي غير دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.05)، وبالتالي قبول الفرضية الإحصائية التي تنص على (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة حول أثر فعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في البنوك التجارية العاملة في اليمن تعزى لمتغير سنوات الخبرة).

ويمكن تلخيص نتائج فرضيات الدراسة كما في الجدول رقم (30) على النحو الآتي:

جدول رقم (30) ملخص نتائج اختبارات فرضيات الدراسة.

م	الفرضية العدمية	نتيجة الاختبار
1	**الفرضية الرئيسية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في البنوك التجارية العاملة في اليمن.	**رفض الفرضية العدمية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1)**
1-1	**الفرضية الفرعية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجنة المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في البنوك التجارية العاملة في اليمن.	**رفض الفرضية العدمية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1)**
1-2	**الفرضية الفرعية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لسلطات لجنة المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في البنوك التجارية العاملة في اليمن.	**رفض الفرضية العدمية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1)**
1-3	**الفرضية الفرعية الثالثة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لآليات عمل لجنة المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في البنوك التجارية العاملة في اليمن.	**رفض الفرضية العدمية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1)**
1-4	**الفرضية الفرعية الرابعة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأنشطة لجنة المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في البنوك التجارية العاملة في اليمن.	**رفض الفرضية العدمية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1)**
2	**الفرضية الرئيسية الثانية:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات عينة الدراسة حول أثر فعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في البنوك التجارية العاملة في اليمن تعزى للمتغيرات الديموغرافية والتنظيمية: (المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة).	**قبول الفرضية العدمية (H0) بالنسبة لجميع المتغيرات ورفضها جزئيا بالنسبة لمتغير المسمى الوظيفي**

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

تمهيد

5-1 الاستنتاجات

5-2 التوصيات

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

تمهيد:

بعد عرض وتحليل نتائج الدراسة واختبار فرضياتها في الفصل الرابع، يستعرض هذا الفصل ملخص لاستنتاجات الدراسة، وعلى ضوء الاستنتاجات يقدم الباحث عددًا من التوصيات.

5-1 استنتاجات الدراسة:

من خلال تحليل الجوانب النظرية والعملية للدراسة توصلت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات أهمها:

1. أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة لمستوى فعالية لجنة المراجعة في البنوك التجارية العاملة في اليمن كانت إيجابية وبدرجة مرتفعة وعلى مستوى كل مجال من مجالات فعالية لجان المراجعة (خصائص، سلطات، آليات، أنشطة)، وقد احتل مجال خصائص لجان المراجعة المرتبة الأولى، يلي ذلك مجال أنشطة لجان المراجعة، وجاء في المرتبة الثالثة مجال آليات عمل لجان المراجعة، وجاء في المرتبة الرابعة والأخيرة مجال سلطات لجان المراجعة.
2. أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة لمستوى جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن كانت إيجابية وبدرجة مرتفعة.
3. وجود أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص لجان المراجعة (استقلال اللجنة، والمعرفة والخبرة المالية، وعدد اجتماعات اللجنة، وعدد أعضاء اللجنة) على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.
4. وجود أثر ذو دلالة إحصائية لسلطات لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.
5. وجود أثر ذو دلالة إحصائية لآليات عمل لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.
6. وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأنشطة لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.
7. وجود أثر ذو دلالة إحصائية لفعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية العاملة في اليمن.

8. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة تبعًا لكل من متغير المؤهل العلمي والتخصص العلمي والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة فيما يتعلق بفعالية لجان المراجعة في البنوك التجارية العاملة في اليمن.
9. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة تبعًا لكل من متغير المؤهل العلمي والتخصص العلمي وسنوات الخبرة فيما يتعلق بجودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في البنوك التجارية العاملة في اليمن. باستثناء متغير المسمى الوظيفي والذي أشار إلى وجود فروق بين فئة المراجعين الخارجيين وفئة الجهات الرقابية لصالح المراجعين الخارجيين، وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين معدي التقارير المالية والجهات الرقابية لصالح معدي التقارير.

5-2 التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصي الباحث بالآتي:

1. ضرورة قيام البنوك التجارية العاملة في اليمن التي لم تشكل لجان مراجعة بعد بتشكيل هذه اللجان لما لها من دور في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.
2. ينبغي على البنوك التجارية العاملة في اليمن التي شكلت لجان مراجعة مراعاة شروط استقلالية أعضاء اللجنة الواردة في دليل الحوكمة، بحيث لا يتقاضوا من البنك أي مبالغ مالية باستثناء ما يتقاضوه لقاء عضويتهم في مجلس الإدارة أو توزيعات الأرباح بصفتهم مساهمين، وأن لا يكون لدى أعضاء اللجنة إي علاقات مالية أو قرابة أو شخصية مع إدارة البنك.
3. أن يكون للجان المراجعة المشكّلة في البنوك التجارية العاملة في اليمن سلطة الاستعانة باستشاريين داخليين أو خارجين من ذوي الاختصاصات اللازمة لمساعدتها في تحمل مسئولياتها.
4. قيام الجهات المعنية بمتابعة عمليات تشكيل لجان المراجعة في البنوك العاملة في اليمن حتى لا تكون عمليات تشكيل هذه اللجان من أجل استيفاء المتطلبات القانونية فقط.
5. ضرورة مراعاة أن يكون للجان المراجعة المشكّلة حاليًا في البنوك التجارية العاملة في اليمن دورًا في التوصية بتعيين وعزل المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وتقييم أدائه.
6. ضرورة أن يكون للجان المراجعة المشكّلة حاليًا في البنوك التجارية العاملة في اليمن دورًا في التوصية إلى مجلس الإدارة بتعيين مدير وموظفي إدارة المراجعة الداخلية ونقلهم وعزلهم وتحديد أتعابهم وتقييم أدائهم.
7. ضرورة قيام البنك المركزي اليمني بالزام كافة البنوك التجارية العاملة في اليمن بالإفصاح في تقاريرها السنوية عن تشكيل لجان المراجعة وعدد أعضائها، وتوضح خصائصها، والسلطات الممنوحة لها، وآليات عملها، وأنشطتها المحددة والمنفذة فعلًا.

المراجع

أولًا: المراجع العربية.

ثانيًا: المراجع الانجليزية.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية:

إبراهيم، محمد المعتز المجتبى، ومحمد، رانية نور الدين عثمان (2016)، "أثر القياس والإفصاح المحاسبي لأنشطة المسئولية الاجتماعية على فاعلية وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية للشركة السودانية للاتصالات المحدودة سوداتل"، **مجلة أماراباك**، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، الولايات المتحدة الأمريكية، المجلد7، العدد21، ص ص: 101-124.

أحمد، سامح محمد رضا رياض (2011)، "دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية"، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد7، العدد1، ص ص: 43-66.

أحمد، محمد الرملي (2001)، "دور لجان المراجعة في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية: دراسة ميدانية"، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر، المجلد15، العدد2، ص ص: 1-44.

أحمد، مزمل عوض طه (2012)، "دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات لضمان جودة الإفصاح المحاسبي: دراسة ميدانية على سوق الخرطوم للأوراق المالية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.

الأمين، أنس عبد الله محمد (2016)، "أثر لجان المراجعة في تنظيم السياسات المحاسبية وتحقيق الشفافية في التقارير المالية في المصارف التجارية السودانية"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

بخيت، محمد بهاء الدين محمد (2014)، "حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، المجلد51، العدد1، ص ص: 511-557.

البنك المركزي اليمني، **التقرير السنوي**، الإدارة العامة للبحوث، صنعاء، 2015م.

البنك المركزي اليمني، **دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية 2013م**.

البنك المركزي اليمني، قطاع الرقابة على البنوك، "**المراجعون الخارجيون**"، منشور دوري رقم (5) لعام 1997م موجه إلى كافة البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية، صنعاء.

البنك المركزي اليمني، قطاع الرقابة على البنوك، "**دليل حوكمة البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية**"، منشور دوري رقم (3) لعام 2013م موجة إلى كافة العاملة في الجمهورية اليمنية، صنعاء.

تشاركهام، جوناثان (2003)، "**إرشادات لأعضاء مجالس إدارة البنوك**"، مركز المشروعات الدولية الخاصة – التابعة لغرفة التجارة الأمريكية– واشنطن.

التهامي، عبدالمنعم أحمد، والقرشي، عبدالله علي أحمد (2010)، "واقع حوكمة الشركات في البنوك اليمنية: دراسة تطبيقية"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، مصر، العدد3، ص ص: 123-159.

توماس، وليم، وهنكي، أمرسون (1989)، "**المراجعة بين النظرية والتطبيق**"، تعريب ومراجعة (أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد)، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.

أبو جراد، رجب سعيد محمود (2015)، "العلاقة بين التحفظ في السياسات المحاسبية والحاكمية المؤسسية وأثرهما على جودة الإفصاح عن البيانات المالية للمصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

الجرجاوي، زياد (2010)، "**القواعد المنهجية لبناء الاستبيان**"، مطبعة أبناء الجراح، فلسطين.

الجرجاوي، مي عبد ربه علي (2015)، "**مبادئ المحاسبة المالية (1)**"، جامعة الإسراء، غزة، فلسطين.

جريجوري، هولي، وليليين، جيسون، "**دور لجنة المراجعة في حوكمة الشركات**"، كتاب حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرين، ترجمة وتعريب سمير كريم، مركز المشروعات الدولية الخاص، واشنطن.

جمعة، أحمد حلمي (2009)، "**دراسات وبحوث في التدقيق والتأكيد**"، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

أبو الجود، سوسن عبد الفتاح محمد (2007)، "دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسيل الأموال بالبنوك التجارية"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، مصر، ع2، ص ص: 97-178.

الحاج، حيدر الطاهر مصطفى (2018)، "دور لجان المراجعة في دعم استقلالية المراجع الخارجي وزيادة الثقة في التقارير المالية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.

حسن، محمد زكي فاضل (2017)، "انعكاسات تطبيق مدخل الهندسة المالية في زيادة جودة الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة بالاسماعيلية، جامعة قناة السويس، مصر، المجلد8، العدد1، ص ص: 908-948.

حسن، يوسف صلاح عبدالله (2009)، "محددات فعالية لجنة المراجعة ودوافع الإدارة التنفيذية العليا في ارتكاب الخداع المحاسبي"، **مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنوفية، مصر، المجلد21، العدد1 و2، ص ص: 83-127.

حماد، طارق عبدالعال (2006)، "**التقارير المالية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

حماد، طارق عبدالعال (2016)، "**موسوعة معايير المحاسبة**"، الجزء الأول، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر.

حمادة، رشا (2010)، "دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، جامعة دمشق، سوريا، المجلد26، العدد2، ص ص: 87-118.

أبو حمام، ماجد إسماعيل (2009)، "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

حمد، سليمان بالحسن محمد (2012)، "أثر لجان المراجعة على كفاءة وفاعلية المراجعة وجودة المعلومات بالتقارير المالية: دراسة تطبيقية على الإدارات العاملة بالمصارف التجارية الليبية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.

حميدات، جمعة (2014)، "**منهاج خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS Expert)**"، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.

حنان، رضوان حلوة (2001)، "**تطور الفكر المحاسبي (مدخل إلى نظرية المحاسبة)**"، ط1، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

حنان، رضوان حلوة (2006)، "**النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**"، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الحيالي، وليد ناجي (2007)، "**نظرية المحاسبة**"، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك.

خالد، إبراهيم عبد الحي محمد (2011)، "دراسة العلاقة بين لجان المراجعة وجودة التقارير المالية: دراسة نظرية ميدانية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر.

خشارمة، حسين علي (2003)، "مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن، معيار المحاسبة الدولي رقم (30): دراسة ميدانية"، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العلوم الانسانية**، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، المجلد17، العدد1، ص ص: 116- 87.

الخطيب، خالد (2002)، "الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (1)"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، جامعة دمشق، سوريا، المجلد18، العدد2، ص ص: 143-183.

خلاط، صالح ميلود، ومصلي، عبد الحكيم محمد (2014)، "دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية"، **المجلة الجامعة**، مركز البحوث والاستشارات العلمية والتدريب، جامعة الزاوية، ليبيا، المجلد1، العدد16، ص ص: 153-188.

دحدوح، حسين أحمد (2008)، "دور لجنة التدقيق في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات: دراسة ميدانية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، جامعة دمشق، سوريا، المجلد 24، العدد1، ص ص: 249-283.

دلال، أمة العلي عبد الله (2011)، "إطار مقترح لتحقيق الإفصاح والشفافية في النظام المحاسبي في شركات النفط والغاز في الجمهورية اليمنية في ضوء معايير التقارير المالية الدولية: دراسة تطبيقية"، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، مصر.

الديسطي، محمد محمد عبدالقادر(2005)، "إطار مقترح لمحددات مساهمة لجان المراجعة في تحقيق جودة التقرير المالي: دراسة تطبيقية"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، المجلد29، العدد1، ص ص: 41-74.

راضي، محمد سامي (2011)، "**موسوعة المراجعة المتقدمة (مراجعة استقصائية قضائية، مراجعة الأداء البيئي، مراجعة حوكمة الشركات، جودة المراجعة)**"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر.

الربيدي، محمد علي (1996)، "آليات التعامل مع الجمهور في البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية: دراسة ميدانية"، **مجلة الدراسات الاجتماعية**، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، العدد2، ص ص: 37-71.

الربيدي، محمد علي، وبامشموس، عبد الله أحمد (2007)، "**المحاسبة في البنوك التقليدية والإسلامية: مدخل النظم**"، ط5، مركز الأمين للنشر والتوزيع، اليمن.

الرحيلي، عوض بن سلامة (2008)، "لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات: حالة السعودية"، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز**، الإقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، المجلد22، العدد1، ص ص: 179-218.

رزق، عادل محمد (2013)، "الإفصاح المحاسبي ومتطلباته في البنوك التجارية في ضوء المعايير المحاسبية والقواعد الصادرة من البنك المركزي المصري : دراسة تحليلية"، **مجلة الرقابة الشاملة**، الإدارة المركزية للبحوث والتدريب، مصر، مجلد الاعداد 191-196، ص ص: 32-40.

زوينة، بن افرج (2010)، "القوائم المالية كأداة للإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية الدولية"، **ورقة بحثية مقدمة ضمن فعالية الملتقى الوطني: معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق**، المركز الجامعة سوق أهراس، الجزائر، الفترة 25-26ماي.

أبو زيد، محمد المبروك (2011)، "**المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**"، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.

زيود، لطيف، وقيطيم، حسان، ومكية، نغم أحمد فؤاد (2007)، "دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار"، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، سوريا، المجلد29، العدد1، ص ص: 177-194.

سامي، مجدي محمد (2009)، "دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية"، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية**، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، المجلد46، العدد2، ص ص: 1-42.

السعدني، مصطفى حسن بسيوني (2009)، "مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بمعايير المحاسبة والمراجعة وتأثيرهما على مناخ الاستثمار"، **مجلة المال والتجارة**، نادي التجارة، مصر، العدد 485، ص ص: 15-42.

السقا، السيد أحمد (1995)، "إطار نظري مقترح لقياس وتطوير فعالية لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، العدد2، ص ص: 1-49.

سلطان، عطية صلاح (2005)، "دور لجان المراجعة في دعم حوكمة الشركات لأغراض استمرار المنشأة"، **المؤتمر العربي الأول (التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات)**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الإمارات.

سليمان، محمد مصطفى (2009)، "**دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري**"، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

سمير، نذير(2014)، "الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على جودة المعلومة"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.

السويطي، موسى سلامة (2006)، تطوير أنموذج لدور لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن.

السيد، زكريا عبده (2012)، "أثر القدرة المالية لدى أعضاء لجان المراجعة على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على شركات المساهمة المصرية المقيدة بسوق الأوراق المالية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، المجلد16، العدد4، ص ص: 229-281.

الشرعبي، نبيل محمد سعيد أنعم (2010)، "دور لجان المراجعة في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة بالبنوك التجارية اليمنية: دراسة تطبيقية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة المنوفية، مصر.

شلبي، عزة حلمي محمود (2011)، "مدخل مقترح للقياس الكمي لآليات الحوكمة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال المصرية"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، العدد1، ص ص: 520-578.

الشمري، عيد بن حامد (2008)، "حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية الواقع والطموح"، **ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول: دور حوكمة الشركات في الإصلاح الاقتصادي**، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، الفترة 15-16 تشرين الأول.

الشمري، نورة محمد عبدالله الموعد (2011)، "تفعيل دور لجان المراجعة وقواعد الحوكمة في الحد من المخاطر المالية في البنوك التجارية الكويتية"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، مصر، العدد2، ص ص: 13-70.

الشيرازي، عباس مهدي (1990)، "**نظرية المحاسبة**"، ط1، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.

صليب، ليلى عزيز (2004)، "دراسة انتقادية لقرار إنشاء لجان المراجعة المصرية"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، المجلد28، العدد2، ص ص: 109-135.

الصوص، إياد سعيد محمود (2012)، "مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات التدقيق الداخلي والخارجي: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، فلسطين.

العامري، سعود جايد (2010)، "**المحاسبة الدولية منهج علمي للمشاكل المحاسبية وحلولها**"، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عبد الرحيم، ابتسام محمد صالح (2016)، "أثر خصائص لجان المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السعودية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

عبد الفتاح، سعيد توفيق أحمد (2013)، "علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية: دراسة إختبارية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر.

عبد الله، إنتصار حسين علي(2016)، "لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات وأثرها على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية"، **أطروحة دكتوراه غير منشوره**، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الرباط الوطني، السودان.

عساف، عماد الدين علوي (2001)، "إطار مقترح لتفعيل دور لجان المراجعة في بيئة الأعمال المصرية"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، العدد1، ص ص: 1-39.

العطار، حسن عبدالحميد (2003)، "دراسة اختبارية لمدى مساهمة لجان المراجعة في دعم استقلالية المراجع الخارجي: بالتطبيق على البيئة المصرية"، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارية، جامعة الزقازيق، مصر، المجلد25، العدد1و2، ص ص: 55-102.

أبو علام، رجاء (2010)، "**مناهج الدراسة في العلوم النفسية والتربوية**"، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر.

علي، عبد الوهاب نصر، وشحاته، السيد شحاته (**2007**)، "**مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

العنزي، نائب سلامة كياد (2017)، "أثر لجنة التدقيق على رفع جودة الإفصاح في القوائم المالية للشركات المساهمة العامة الكويتية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن.

غالي، جورج دانيال (1998)، "دور لجنة المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، العدد3، ص ص: 555-605.

غريب، عادل ممدوح (2013)، "تحليل مدى إدراك المراجعين لفعالية لجان المراجعة في حوكمة الشركات: دراسة تطبيقية"، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، مصر، المجلد27، العدد4، ص ص: 1-71.

آل غزوي، حسين عبدالجليل، والحيالي، وليد ناجي (2015)، "**حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**"، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن.

غنيم، محمود رجب يس (2014)، "دور لجان المراجعة كأحد آليات الحوكمة في مواجهة الفساد المالي: دليل ميداني من البيئة السعودية"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، العدد2، ص ص: 21-76.

غنيمي، سامي محمد أحمد (2013)، "مدخل مقترح لدور لجان المراجعة في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية على منظمات الأعمال: دراسة أختبارية"، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، المجلد35، العدد1، ص ص: 159-241.

غياض، ثروت سليمان إبراهيم علي (2008)، "دور لجان المراجعة في تحسين التقارير المالية: دراسة استكشافية على الشركات العاملة في قطاع الصناعة"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الاقتصاد، جامعة التحدي، ليبيا.

فاضل، عبد الكريم محمد يحيى (2007)، "مدى تأثير العوامل البيئية والتنظيمية والسلوكية والتكنولوجية على فاعلية نظم المعلومات المحاسبية لدى البنوك التجارية في الجمهورية اليمنية: دراسة ميدانية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن.

الفرح، عبد الرزاق محمد سعيد (2001)، "مدى فعالية لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة الأردنية: دراسة ميدانية تحليلية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن.

فضل، فضل سعيد (2014)، "أثر فاعلية لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية بقطاع المصارف: دراسة تطبيقية على المصارف الليبية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية معهد الاستثمار والتمويل، جامعة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، مصر.

قاسم، زينب عبد الحفيظ أحمد (2017)، "إطار مقترح للإفصاح عن المخاطر الائتمانية وانعكاسات ذلك على جودة التقارير المالية للبنوك"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.

قدوري، مبارك (2012)، "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي: دراسة ميدانية لواقع البنوك والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.

قديح، بسام سليمان (2013)، "أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

كافي، مصطفى يوسف (2013)، "**الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات (جذورها- أسبابها- تداعياتها- أفاقها)**"، ط1، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

كساب، ياسر السيد (2012)، "مدى إدراك مستخدمي القوائم المالية لمحددات فعالية لجان المراجعة بالشركات المساهمة السعودية: دراسة ميدانية"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، العدد4، ص ص: 399-454.

المحاميد، ديما رزق (2015)، "أثر متغيرات السوق في كثافة وجودة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة لتلبية متطلبات كفاءة السوق المالي: دراسة ميدانية على بعض الشركات المدرجة في بورصة دمشق"، **رسالة ماجستير غير مشورة**، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.

محروس، رمضان عارف رمضان(2011)، "دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات: دراسة نظرية وتطبيقية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي، مصر.

محمد، إسماعيل الهادي عبد الله (2017)، "لجنة المراجعة ودورها في زيادة موثوقية التقارير المالية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان.

محمد، سامي يوسف كمال (2001)، "الإفصاح المحاسبي عن الصكوك المالية الاسلامية وأثرة على ترويجها"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر.

محمد، عبد الله محمد ناجي (2013)، "دور جودة الإفصاح المحاسبي في تنشيط الأوراق المالية: دراسة تحليلية"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، كلية التجارة بالاسماعيلية، جامعة قناة السويس، مصر، ملحق المجلد4، ص ص: 155-176.

محمد، فهيم أبو العزم محمد (2006)، "أثر حوكمة الشركات في مصر على ثقة المجتمع المالي في التقارير المالية: لجنة المراجعة، دراسة ميدانية"، **مجلة التجارة والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، العدد1، ص ص: 111-162.

محمود، عبد الحميد أحمد (1999)، "أثر متغيرات السوق على كثافة الإفصاح في التقارير المالية: دراسة اختبارية"، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة جامعة سوهاج، مصر، المجلد13، العدد1، ص ص: 1-49.

مراد، ممدوح هاشم (1997)، "دراسة اختبارية لأثر اختلاف الحجم وطبيعة النشاط على متطلبات الاتجاهات المعاصرة للتوسع في الإفصاح"، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، المجلد19، العدد،1، ص ص: 211-262.

المرعي، نبيه توفيق (2009)، "دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية: دراسة ميدانية"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة جدارا للدراسات العليا، الأردن.

مطر، محمد (2004)، "**التأصيل النظري للمراسلات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح**"، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

مطر، محمد (2014)، "**نظرية المحاسبة**"، ط2، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر.

ملاح، وئام (2017)، "دور حوكمة الشركات في تطبيق قواعد الشفافية والإفصاح المحاسبي"، **مجلة رماح للبحوث والدراسات**، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، الأردن، العدد22، ص ص: 163-179.

المومني، محمد عبدالله (2009)، "دور مجالس الإدارة في الشركات الأردنية في تعزيز فاعلية لجان التدقيق: دراسة ميدانية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، جامعة دمشق، سوريا، المجلد25 العدد1، ص ص: 455-484.

المومني، محمد عبدالله (2010)، "تقييم مدى التزام الشركات الاردنية المساهمة بضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها لتعزيز حوكمة الشركات: دراسة ميدانية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، جامعة دمشق، سوريا، المجلد26، العدد1، ص ص: 237-272.

نادي رجال الأعمال اليمنيين، **دليل حوكمة الشركات 2010م**.

نادي رجال الأعمال اليمنيين، **دليل عمل لجان المراجعة 2010م**.

نوفل، صبري (2016)، "الإفصاح المحاسبي للبنوك ومتطلبات الرقابة الداخلية في البنوك"، **مجلة المال والتجارة**، نادي التجارة، مصر، العدد563، ص ص: 14-18.

هاشم، محمد صالح (2009)، "محاور تطوير العلاقة التفاعلية بين لجنة المراجعة والمراجع الخارجي في ضوء الاصدارات المهنية المحلية والدولية: دراسة نظرية ميدانية"، **مجلة البحوث الإدارية**، مركز البحوث والاستشارات، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مصر، المجلد27، العدد4، ص ص: 34-85.

أبو الهيجاء، محمد فوزي، الحايك، أحمد فيصل خالد (2012)، "خصائص لجان التدقيق وأثرها على فترة إصدار تقرير المدقق: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية"، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية**، شئون البحث العلمي والدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، فلسطين، المجلد20، العدد2، ص ص: 439-463.

الوابل، وابل بن علي (1996)، "فتح باب النقاش مجدداً حول القرار: جدل واسع حول قرار لجان المراجعة بالشركات المساهمة السعودية"، **مجلة المحاسبة**، الجمعية السعودية للمحاسبة، السعودية، السنة الثالثة، العدد10، ص ص: 38-45.

وزارة الشئون القانونية، **القانون رقم 38 لسنة 1998م بشأن البنوك – اليمن**.

ثانيًا: المراجع الاجنبية:

Arens, A. A., Elder, R. J., & Beasley, M. S. (2014). **"Auditing & Assurance Services: An Integrated Approach",** 15ed: Prentice Hall, by Pearson Education, Inc,. Upper Saddle River, New Jersey, USA.

Birkett, B. S. (1986). "The Recent History of Corporate Audit Committees". **Accounting Historians Journal**, 13(2), 109-124.

Blue Ribbon Committee, (BRC). (1999), **"Report and Recommendations of the Blue Ribbon Committee on Improving the Effectiveness of Corporate Audit Committees"**. New York, NY: New York Stock Exchange.

Cadbury Committee (1992). **"Report of the Committee on The Financial Aspects of Corporate Governance"**. London, Gee and Co. Ltd.

Collier, P. A. (1993). "Audit Committees in Major UK Companies". **Managerial Auditing Journal**, Vol. 8, No. 3. pp. 25-30.

DeZoort, F. T. (1997). "An Investigation of Audit Committees' Oversight Responsibilities". **Abacus**, Vol. 33, No. 2, pp. 208-227.

DeZoort, F. T., Hermanson, D. r., Archambeault, D. S., & Reed, S. A. (2002). "Audit Committee Effectiveness: A Synthesis of the Empirical Audit Committee Literature". **Journal of Accounting Literature**, Vol. 21, pp. 38-75.

Green, D. L. (1994). "Canadian Audit Committees and Their Contribution to Corporate Governance". **Journal of International Accounting Auditing and Taxation**, 3(2), 135-151.

Kusnadi, Y., Leong, K. S., Suwardy, T., & Wang, J. (2016). "Audit committees and financial reporting quality in singapore". **Journal of Business Ethics**, 139(1), 197-214.

Madawaki, A., & Amran, N. A. (2013). "Audit committees: How they affect financial reporting in Nigerian companies". **Journal of Modern Accounting and Auditing**, 9(8), 1070-1080.

Madi, H. K., Ishak, Z., & Manaf, N. A. A. (2014). "The impact of audit committee characteristics on corporate voluntary disclosure". **Procedia-Social and Behavioral Sciences**, 164, 486-492.

Rabab'ah, M., Al-Sir, O., & Alzoubi, A. A. (2017). "The Impact of the Audit Committees' Properties on the Quality of the Information in the Banking Financial Reports: A Survey on Saudi Commercial Banks". **International Business Research**, 10(11), 175-192.

Sarbanes-Oxley Act, (2002), **"An Act to Protect Investors by Improving the Accuracy and Reliability of Corporate Disclosures Made Pursuant to the Securities Laws, and for Other Purposes".** USA.

Smith, R. (2003). **"Audit committees combined code guidance"**. London: Financial Reporting Council.

Spira, L. F. (2003). "Audit Committees: begging the question?". **Corporate governance: an international review**, 11(3), 180-188.

Treadway Commission (1987). **"Report of the National Commission on Fraudulent Financial Reporting**". Washington, DC: NCFFR.

Vanasco, R. R.(1994). "The Audit Committee: An International Perspective". **Managerial Auditing Journal**, 9(8), 18-42.

Vinten, G., & Lee, C. (1993). "Audit Committees and Corporate Control". **Managerial Auditing Journal**, 8(3), 11-24.

ملاحق الدراسة

ملحق (1): المنشور الدوري للبنك المركزي اليمني الصادر عن قطاع الرقابة على البنوك برقم (3) بتاريخ 2013/9/30م.

ملحق رقم (2): أسماء البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية ومكاتب المراجعة التي تقوم بمراجعة قوائمها المالية.

ملحق رقم (3): الاستبانة.

ملحق رقم (4): مذكرة تسهيل مهمة الباحث.

ملحق رقم (1):

المنشور الدوري للبنك المركزي اليمني الصادر عن قطاع الرقابة على البنوك برقم (3) بتاريخ 2013/9/30م.

CENTRAL BANK OF YEMEN
HEAD OFFICE
Sana'a
date.....
NO:.....
٠٠٥١٦٥

البنك المركزي اليمني
المركز الرئيسي
صنعاء
التاريخ 30 / 9/ 2013م
الرقم .....

قطاع الرقابة على البنوك

منشور دوري رقم (3) لسنة 2013م
موجه إلى كافة البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية

الأخ/ رئيس مجلس إدارة /المدير التنفيذي/ المدير العام المحترم بنك/

تحية طيبة وبعد :

الموضوع : دليل حوكمة البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، وبناء على توجيهات الأخ/ المحافظ، فأن على مصرفكم الوفاء بالمتطلبات وفقاً لهذا المنشور ،مرفق لكم (*دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية*) للإستعانة به عند إعداد دليل الحوكمة الخاص بمصرفكم.

المقـدمه

في إطار سعي البنك المركزي المستمر نحو تطوير الجهاز المصرفي والحفاظ على سلامته من خلال قيام البنوك بتطبيق أفضل الممارسات الدولية، وفي ضوء ما أظهرته الأزمات المالية والمصرفية في السنوات الماضية من ضرورة تدعيم نظم الحوكمة والرقابة الداخلية بالبنوك وبدعم من مؤسسة التمويل الدولية (**IFC**) ، تم إعداد (دليل حوكمة البنوك في الجمهورية اليمنية) بهدف توفير معيار لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال بالإستناد الى الإرشادات الصادرة عن لجنة بازل حول تعزيز الحوكمة في المؤسسات المصرفية وكذلك الى مبادئ الحوكمة المؤسسية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (**OECD**) ،مسترشدين أيضاً بتجارب بعض الدول العربية آخذين في الإعتبار خصوصية البيئة المصرفية اليمنية.

فاكس : 297846 ، تليفون : 274154 ، تليفون التحويله : 308/211/274053 ، ص . ب 59 صنعاء – الجمهورية اليمنية
Fax : 297846 , Tel : 274154 , Tel Operator : 274053/211/ 308 , P.O.Box 59 Sana'a Y.R

اولاً: الغرض

يهدف هذا الدليل إلى التأكد من:

- وضع إطار تنظيمي لحوكمة البنوك استكمالاً للمتطلبات القانونية الواردة في القوانين ذات العلاقة.
- تعزيز وعي أعضاء مجلس الإدارة بأهمية تطبيق مبادئ ومعايير الحوكمة الرشيدة باعتبارهم المسؤولين بدرجة رئيسية عن أعمال البنوك بطريقة آمنه و سليمة ، وتنظيم العلاقة بينهم وبين الإدارة التنفيذية للبنك والمساهمين والجهات الأخرى ذات العلاقة.
- مساعدة البنوك على تطوير أنظمة الحوكمة لديها وفقاً لأفضل الممارسات الدولية ووضعها موضع التنفيذ وبما يسهم في تحقيق الأهداف التالية :

1) تحسين و تطوير أداء البنوك وبما يتوافق مع معايير الحوكمة الرشيدة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية
2) الفصل بين مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية.
3) تعزيز ثقة الجمهور في النظام المصرفي اليمني .
4) حماية حقوق المودعين و المساهمين .
5) إنشاء أنظمة فعالة للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في البنوك .
6) الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي بشكل عام .

ثانياً: نطاق التطبيق:

جميع البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية.

ثالثاً: المتطلبات

يجب على البنك القيام بما يلي:

1. إعداد دليل حوكمة خاص به بحيث ينسجم مع احتياجاته وحجم اعماله ودرجة تعقيدها وسياساته وبما ينسجم ويتوافق مع الحد الأدنى من المبادئ والمتطلبات الوارده في الدليل وبما لايتعارض مع القوانين النافذة، على أن يعتمد من قبل مجلس الإدارة.
2. الحصول على موافقة البنك المركزي على مشروع الدليل بعد إعتماده من قبل مجلس الإدارة.
3. إجراء التعديلات اللازمة على النظام الأساسي للبنك (في حال تطلب الأمر ذلك) و بصفة خاصة فيما يتعلق زيادة أعضاء مجلس الإدارة لمواجهة متطلبات تشكيل اللجان الإضافية، و أي قرارات من الجمعية العامة
4. نشر الدليل المعتمد ضمن تقريره السنوي وعلى موقعه الإلكتروني وتوفيره للجمهور عند الطلب.
5. الإفصاح في التقرير السنوي عن مدى إلتزامه بتطبيق كافة مبادئ دليل الحوكة الخاص به مع بيان أسباب عدم الإلتزام بتطبيق أي من تلك المبادئ خلال السنة في حال حصول ذلك.
6. يعتبر هذا الدليل الحد الأدنى من معايير الحوكمة الرشيدة ولا يقيد رغبة البنك في تطبيق معايير إضافية قد يرى البنك إمكانية تطبيقها لديه وبما لا يتعارض مع أحكام القوانين والتشريعات النافذة.
7. مراجعة الدليل وتطويره كلما اقتضت الحاجة الى ذلك ،وذلك بهدف مواكبة التطورات في كل من البنك و القطاع المصرفي .

8. بالنسبة لفروع البنوك العربية والأجنبية العاملة في اليمن،فإن على كل فرع تطبيق أنظمة الحوكمة المعتمدة من قبل المركز الرئيسي على أن يلبي الدليل الخاص بالفرع العامل في اليمن كحد أدنى المتطلبات الواردة في هذا الدليل .

9. في حالة تعذر الإلتزام بما ورد في الدليل فإنه يجب عرض الموضوع على البنك المركزي مصحوباً بمبررات وايضاحات قوية للنظر فيها وفقاً لمبدأ "التزم أو فسر" "Comply or Explain".

10. تمنح البنوك مهلة سنه من تاريخه للوفاء التام بمتطلبات هذا المنشور.

رابعاً: استفسارات

في حال وجود أي استفسار حول محتويات هذا المنشور يرجى إرسالها إلى قطاع الرقابة على البنوك – البنك المركزي.

يرجى العمل بموجب هذا المنشور من تاريخ صدوره.

صادر بتاريخ 24 /ذو القعدة /1434هـ

الموافق 2013/9/30م

وتقبلوا تحياتنا،،،

نبيل منصور المنتصر

القائم بأعمال وكيل الرقابة على البنوك

ملحق رقم (2)

أسماء البنوك التجارية العاملة في اليمن ومكاتب المراجعة التي تقوم بمراجعة حساباتها

البنوك التجارية
البنك اليمني للإنشاء والتعمير
البنك الأهلي اليمني
البنك العربي
يونايتد بنك
بنك اليمن الدولي
بنك اليمن والكويت
بنك التسليف التعاوني الزراعي
البنك التجاري اليمني
بنك اليمن والخليج
بنك قطر الوطني
بنك الأمل للتمويل الأصغر
مكاتب المراجعة
(KMPG) اليمن مجني وشركاه
ديلويت آند توش (الشرق الأوسط)
جرانت ثورنتون
محمد طه حمود وشركاه
الجهات الرقابية
إدارة الرقابة والتفتيش على البنوك بالبنك المركزي اليمني.
إدارة الرقابة على البنوك بالجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة

ملحق رقم (3)
استبانة الدراسة

الجمهورية اليمنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأندلس للعلوم والتقنية

عمادة الدراسات العليا – ماجستير محاسبة

أخي الفاضل/ أختي الفاضلة المحترم/ـة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..... وبعد

نتوجه إليكم بفائق الاحترام والتقدير راجين حسن تعاونكم معنا لإنجاح هذه الدراسة والتي تهم العمل المصرفي ويعتبر ذلك استكمالاً للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، بعنوان:

"أثر فعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية"

دراسة ميدانية في البنوك التجارية العاملة في اليمن

لذا نأمل من سيادتكم التكرم بالمشاركة الفعالة والبناءة والتي تشكل رافداً مهماً في إتمام هذه الدراسة وتزويدنا بالبيانات اللازمة والضرورية من خلال الإجابة على هذه الاستبانة بدقة حيث إن صحة النتائج لهذه الاستبانة يعتمد على صحة إجابتكم، إن تعاونكم معنا هو دعم للبحث العلمي والتنمية بالجمهورية اليمنية، ويتعهد الباحث بأن المعلومات التي سيتم الحصول عليها من الاستبانة ستظل سرية ولن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

الباحث: عاصم صادق المنتصر

ت: 770843653

أولاً: بيانات المجيب:

يرجى وضع اشارة (✓) في الاجابة التي تناسبكم:

1) المؤهلات العلمية:				
( ) دون البكالوريوس	( ) بكالوريوس	( ) ماجستير	( ) دكتوراه	
2) التخصص العلمي:				
( ) محاسبة	( ) إدارة	( ) مالية ومصرفية	( ) أخرى حددها.....	
3) المسمى الوظيفي:				
( ) مراجع خارجي	( ) مراجع داخلي	( ) مدير مالي	( ) محاسب	( ) أخرى حددها.....
4) سنوات الخبرة:				
( ) أقل من5 سنوات	( ) من5 إلى أقل من 10سنوات	( ) من10 إلى أقل من15سنة	( ) 15سنة فأكثر	

ثانياً: بيانات متغيرات الدراسة

المحور الأول: فعالية لجان المراجعة

من وجهة نظرك إلى أي مدى تتحقق المقومات التالية في لجنة المراجعة بالبنك الذي تعدون أو تراجعون قوائمه المالية. (يرجى وضع اشارة ✓ في الخانة التي تعكس درجة إجابتكم).

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المجال الأول: خصائص لجنة المراجعة						
1	جميع أعضاء لجنة المراجعة في البنك من الأعضاء غير التنفيذيين.					
2	رئيس اللجنة وغالبية أعضائها في البنك من الأعضاء المستقلين.					
3	أعضاء لجنة المراجعة ليس لديهم إي علاقات مالية أو شخصية مع إدارة البنك.					
4	لا يتقاضى أعضاء لجنة المراجعة من البنك أي مبالغ مالية باستثناء ما يتقاضوه لقاء عضويتهم في مجلس الإدارة أو توزيعات الأرباح بصفتهم مساهمين.					
5	تضم اللجنة عضواً على الأقل من ذوي المؤهلات العلمية و الخبرات العملية في مجالات المحاسبة والمراجعة.					
6	يتمتع أعضاء اللجنة بالمعرفة الكافية بالسياسات والمبادئ المحاسبية التي يطبقها البنك.					
7	يتمتع أعضاء اللجنة بالمعرفة الكافية بالوسائل والإجراءات الرقابية.					
8	تتكون لجنة المراجعة في البنك من ثلاثة أعضاء على الأقل.					
9	هنالك ملائمة بين عدد أعضاء لجنة المراجعة والمهام المطلوبة منهم.					
10	تعقد لجنة المراجعة في البنك اجتماعات دورية لا تقل عن أربعة اجتماعات سنوياً.					
11	تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع المراجع الخارجي لا تقل عن اجتماع واحد خلال العام.					

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
12	تعقد اللجنة اجتماعات دورية مع إدارة المراجعة الداخلية لا تقل عن اجتماعين خلال العام.					
المجال الثاني: سلطات لجنة المراجعة						
13	تحصل اللجنة على أي معلومات قد تحتاجها من موظفي البنك.					
14	تستعين اللجنة باستشاريين داخليين وخارجين من ذوي الاختصاصات اللازمة للمساعدة في تحمل مسئولياتها.					
15	تدعو لجنة المراجعة لحضور اجتماعاتها من تراه من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية.					
16	تدعو لجنة المراجعة مدير إدارة المراجعة الداخلية لحضور اجتماعاتها.					
17	تدعو لجنة المراجعة المراجع الخارجي لحضور اجتماعاتها.					
المجال الثالث: آليات عمل لجنة المراجعة						
18	يتم إدراج جميع المهام والمسؤوليات التي ينبغي أن تقوم بها لجنة المراجعة في دليل عمل مكتوب.					
19	يقوم رئيس اللجنة بعمله على أساس التفرغ الكامل، للتنسيق بين مجلس الإدارة والإدارات والأقسام التنفيذية والأعضاء الآخرين في اللجنة.					
20	يجتمع رئيس اللجنة مع ممثلي الجهات الرقابية.					
21	تصدر اللجنة تقريراً سنوياً يُبين المهام المحددة في الدليل والمهام المنفذة فعلاً والمهام غير المنفذة.					
22	يُقيّم مجلس الإدارة كيفية تحمل اللجنة لمسؤولياتها ويوضح أداءها في جزء من تقريره السنوي.					
المجال الرابع: أنشطة لجنة المراجعة						
23	تدرس لجنة المراجعة القوائم والتقارير المالية الدورية والسنوية للبنك قبل عرضها على مجلس الإدارة.					
24	تتولى اللجنة دراسة ملاحظات البنك المركزي ذات التأثير على التقارير المالية وتقارير الرقابة والتفتيش الواردة منه.					
25	تقوم لجنة المراجعة بمتابعة المخاطر المتعلقة بأداء البنك ومدى تعرض البيانات المالية للغش أو الأخطاء ومعالجة حالات الغش المكتشفة.					
26	تقدم اللجنة توصية إلى مجلس الإدارة بتعيين مدير وموظفي إدارة المراجعة الداخلية ونقلهم وعزلهم وتحديد أتعابهم وتقييم أدائهم.					
27	تدرس اللجنة خطة المراجعة المقترحة من قبل إدارة المراجعة الداخلية وابداء ملاحظاتها عليها.					
28	تقوم اللجنة بمراجعة نتائج تقارير المراجعة الداخلية والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.					

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
29	تدعم لجنة المراجعة في البنك استقلال المراجع الداخلي.					
30	تقوم اللجنة بترشيح المراجع الخارجي لاختياره من قبل الجمعية العامة للمساهمين وتحديد أتعابه أو عزله.					
31	تتأكد اللجنة من عدم وجود ما يؤثر على استقلالية المراجع الخارجي وتدرس مدى تأثير أي اعمال يقوم بها لحساب البنك على هذه الاستقلالية.					
32	تتأكد اللجنة من عدم إخفاء الإدارة لأية معلومات مهمة عن المراجع الخارجي.					
33	تقوم اللجنة بمراجعة نتائج تقارير المراجعة الخارجية والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.					
34	تقوم اللجنة بتوفير قنوات اتصال بين المراجع الخارجي وكل من المراجعين الداخليين والإدارة ومجلس الإدارة.					
35	تتأكد اللجنة من التزام إدارة البنك بتطبيق قواعد الحوكمة.					
36	تتأكد لجنة المراجعة من مدى التزام البنك بالقوانين المنظمة للعمل المصرفي والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي.					

المحور الثاني: جودة الافصاح المحاسبي في التقارير والقوائم المالية للبنك

فيما يلي مجموعة من الفقرات التي تقيس جودة الافصاح المحاسبي في التقارير والقوائم المالية للبنك، يرجى وضع اشارة ✓ في الخانة التي تعكس درجة موافقتكم على توفر كل فقرة.

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
37	تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة.					
38	تساهم المعلومات المالية المفصح عنها ببناء التوقعات والتنبؤات المستقبلية.					
39	تتميز المعلومات المالية بأنها خالية من الأخطاء والتلاعبات والتزوير وأي تضليل يؤثر على مصداقيتها وواقعيتها.					
40	تتصف المعلومات المالية بانها دقيقة وموثوقة وتعكس القيمة الحقيقية لبنود الحسابات الظاهرة في التقارير والقوائم المالية.					
41	تتميز المعلومات المالية بأنها موضوعية وعادلة وخالية من التقديرات والأحكام والاجتهادات الشخصية ويمكن الاعتماد عليها بثقة كبيرة.					
42	يتم عرض المعلومات في التقارير والقوائم المالية بشكل مفهوم من خلال استخدام المصطلحات المتداولة والبعد عن التعقيد.					
43	تتضمن القوائم المالية المفصح عنها معلومات محاسبية قابلة للمقارنة مع نتائج السنوات السابقة للبنك ومع نتائج بنوك أخرى.					

م	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
44	يتم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والقوانين النافذة ذات العلاقة والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي.					
45	يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة عند إعداد القوائم المالية والتغيرات التي تطرأ عليها.					
46	يتم الافصاح عن الظروف الطارئة والاحداث اللاحقة للميزانية.					
47	يتم الإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة.					
48	يتم الإفصاح عن الوضع الاقتصادي واثره على البنك.					
49	يتم الإفصاح عن من يمتلكون 5% فأكثر من الأسهم.					
50	يتم الإفصاح عن مكافآة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم.					
51	يتم الافصاح عن لجنة المراجعة ومؤهلات أعضائها.					

انتهت الاستبانة شاكراً لكم تعاونكم وحسن تجاوبكم،،،

ملحق(4)

مذكرة تسهيل مهمة الباحث

بسم الله الرحمن الرحيم

الصادر
21 OCT 2018
الرقم:
التاريخ:

جامعة الأندلس
للعلوم والتقنية
Alandalus University For Science & Technology

الرقم: (00251)

إلى من يهمه الأمر

تحية طيبة وبعد:

الموضوع: التعاون في توزيع الاستبيان

تهديكم عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي **بجامعة الاندلس للعلوم والتقنية** خالص تحياتها، وتتمنى لكم التوفيق والنجاح في جميع أعمالكم، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه يرجى منكم التعاون في توزيع الاستبيان وجمع معلومات **للباحث/ عاصم صادق عايض المنتصر** الذي يقوم بدراسة ماجستير في المحاسبة بعنوان (**أثر فعالية لجان المراجعة على جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية "دراسة ميدانية في البنوك التجارية العاملة في اليمن**")، علما أن المعلومات لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط.

وتقبلوا خالص الشكر والتقدير،،،

عميد الدراسات العليا
أ.د/ يحيى عبدالرزاق قطران

القيمة الكاملة للتعليم

www.andalusuniv.net
info@andalusuniv. net

الجمهورية اليمنية - صنعاء - حي جامعة الاندلس - تقاطع شارع الخمسين مع شارع تعز - تلفون: 00967 1 675567 / 8 - فاكس: 00967 1 675885 ص.ب: 37444
Alandalus University – R.Y - Sana'a – Alandalus University Neighborhood – The Crossroad of 50th St. with Taiz St

The Impact of Audit Committees Effectiveness on the Accounting Disclosure Quality in Financial Statements.

(Field study in commercial banks, operating in the of Yemen)

Prepared by:

Assem Sadek Ayedh AL-Muntaser

Supervised by:

Dr. Salem Mohammed Bafaqeer **Dr. Mohammed Yahya AL-Qahtani**

Abstract:

The study mainly aimed at identify the impact of the effectiveness of the audit committees on the accounting disclosure quality in the financial statements of commercial banks, operating in Yemen, This is by studying the impact of the audit committees effectiveness Areas (the audit committees characteristics, the audit committee's powers, the audit committee's work mechanisms and the audit committee's activities) on the quality of accounting disclosure in the financial statements of commercial banks, operating in Yemen.

The study found a set of results, the most important of which is the presence of a statistically significant impact of the audit committees effectiveness on the quality of accounting disclosure in the financial statements of the commercial banks operating in Yemen. The study also found a statistically significant impact of each areas of the audit committees effectiveness (characteristics of the audit committee, powers of the audit committee, work mechanisms of the audit committee, activities of the audit committee) on the quality of accounting disclosure in the financial statements of commercial banks operating in Yemen.

Among the most important recommendations of the study is the necessity for commercial banks operating in the Yemen that have not yet formed audit committees to form these committees because of their impact on improving the quality of accounting disclosure in the financial statements. Also the Central Bank must oblige commercial banks operating in the Yemen that have formed audit committees to disclose in their annual reports the formation of audit committees, their powers, working mechanisms and their specific and actually implemented activities.

Keywords: Audit Committees, Quality of Accounting Disclosure, Commercial Banks.

Republic of Yemen
Alandalus University for Science & Technology
Deanship of Graduate Studies
Faculty of Administrative Sciences
Accounting Department

Impact of Audit Committees Effectiveness on the Quality of Accounting Disclosure in Financial Statements

(Field study in commercial banks operating in the of Yemen)

Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Master's Degree in Accounting

Prepared by:

Assem Sadek Ayedh AL-Muntaser

Supervised by:

Dr. Salem Mohammed Bafaqeer **D. Mohammed Yahya AL-Qahtani**

2019 AD/1440 AH